

ترجمة ابن تيمية

(661 - 728 هـ)

تأليف

الإمام تقي الدين السبكي

(683 - 756 هـ)

إعداد وتحقيق

اللجنة العلمية لأهل السنة الشناقطة

يُنشر لأول مرة عن نسخة فريدة بخط

الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني

(773 - 852 هـ)

دار الرشاد الحديثة

الدار البيضاء - المغرب

ترجمة ابن تيمية

(661 - 728 هـ)

الطبعة الأولى

1445 هـ - 2024 م

الإيداع القانوني رقم : 2023MO4607

ردمك : ISBN 978-9920-502-50-4

98، شارع فيكتور هيجو

الهاتف : +17 48 27 22 05 - الفاكس : 24 79 27 22 05

الدار البيضاء - المغرب

www.darerrachad.com

contact@darerrachad.com





(661 - 728 هـ)

تأليف

الإمام تقي الدين السبكي

(683 - 756 هـ)

يُنشر لأول مرة عن نسخة فريدة بخط

الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني

(773 - 852 هـ)

إعداد وتحقيق

اللجنة العلمية لأهل السنة الشناقطة

دار الرشاد الحديثة

الدار البيضاء - المغرب



مقـدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] ذي جَعَل العلماءَ حُرّاسَ الدّين، وناطَ بهم حِفظَ عقائدِ المسلمين، [illegible] شُبْهَة من المبتدعين، فناقَشُوا كلَّ عالم في مَقالِه، ونازَلُوه في مَيْدانِه [illegible] بما يَمتازُ بالإحْكَام والْحَبْكِ، وزيَّفُوا مِن كلامِه ما لا يَثْبُتُ على [illegible] هُداةُ في الأرض التَّيْمَاءِ، والمَصابيحُ في الليلة الظَّلْماء.

[illegible] والسّلامُ الأتمَّان الأكْمَلان على سيدنا ورسولنا وشفيعنا محمد [illegible] وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

[illegible] فلا يَخْفاك، أدام الله عُلاك، ما للتاريخ عمومًا ولتراجم الرجال [illegible] من الأهمِّيَّة، لا سيّما من كانت له شُهْرةٌ وأتباعٌ، وله أقوالٌ تُذَاعُ، [illegible] تُشاعُ، وطال في أمره النِّزاعُ.

[illegible] العلماءُ أحوالَ الرواة، ووصفوا كُلاًّ بما يَليقُ به من الصِّفات، حتّى [illegible] الثقات، ومَن تجوز الروايةُ عنه ومَن لا تجوز، بيَّنوا كذلك أحوالَ [illegible] من المُجسِّمة وغيرهم، وأوجبوا الردَّ عليهم، لئلاَّ يغترَّ بهم العامّةُ، ومَن [illegible] ذلك الفنَّ من العلماءِ، لا سيّما إن كانوا يتظاهرون بالتمسُّكِ بالكتاب [illegible] ويُكثِرون الاستشهادَ بهما في غير محلِّ وُرودِهما بحيث لا يَفطُن كثيرٌ [illegible] لذلك، فبَيانُ حالِ كلٍّ من الرُّواة والمُبتدعة يَدخُل في وجوب حفظ [illegible] المُطَهَّرة.

والخامس : أنه عالمٌ موسوعيٌّ تقيٌّ ورِعٌ، يعرف مدلولاتِ الألفاظ، وأحكامَ الجَرح والتّعديل، فهو المُحدِّث، وهو القاضي، وهو الفقيه الأصولي، وهو المنطقي الجدليّ، وهو العابد الورِع، وأحوال المُترجَم يتفاوتُ الناس في إدراكها، فهناك أمورٌ يعرفها عامّة المؤرخين، وأمورٌ لا يعرفها إلا أهلُ العلم والفهم، وأمورٌ لا يعرفها من أهل العلم إلا أهلُ الاختصاص، وأمورٌ لا يعرفها من أهل الاختصاص إلا من خالَطَ المترجَم، ومارَسَ كتبه، وتصدَّى لتقويمه والردّ عليه.

ولذلك كان أهمّ ما في هذه الترجمة هو ما أطلقه الإمام السبكي في حق ابن تيمية من الأحكام، وما بينه من أساليبه في الإيهام، فقِفْ عند كلِّ لفظٍ، وتأمّلْ كلَّ وصفٍ، فمِثلُ هذا الإمام لا يُطلِق الأحكامَ جِزافًا، بل يَقتصِدُ في ألفاظه، ويَزِن كلامَه بالشّرع.

وأما سَردُ الأخبار وذكر الأحداث التي جرت لابن تيمية فلم يكن يَتوسّعُ فيها، وإنّما يذكر منها ما تدعو الحاجة إليه مع الإيجاز، ومع ذلك فقد ذكر أمورًا مهمّةً لعلّه انفرد بها :

1 ـ منها : حَثّ الشيخ أبي عبد الله القَرَويّ المالكي لرُكْن الدّين بِيبَرْس على ضَرب ابن تيمية للمحاكمة ومساعدة العلماء في ذلك، حتى قال له : (ما أنتَ رُكْنُ الدّين، أنتَ هَدْمُ الدّين ! كيف تُخلِّي هذا ؟..).

2 ـ ومنها : قولُ السبكي إنه سمع شيخَه ابنَ الرِّفْعَة يقولُ في مجلسٍ مِن المجالس التي عُقدت لابن تيمية : (أنا ما أعرف إلا قال القاضي حُسَيْن : مَنْ قال : كَيْتَ وكَيْتَ، فقد كفر. فقام ابنُ تيمية وألقى عمامته ! ..).

3 ـ ومنها : هذه العبارة في كتاب ابن تيمية إلى أمّه : «قد أخزى الله جندَ إبليس» !

4 ـ ومنها : ما أخبره به عز الدين النِّمْراوِيّ أن ابن تيمية أفتى سَلَّار بقتل المَرَازِقة.

حـ ـ : أنه عالمٌ موسوعيٌّ تقيٌّ ورِعٌ، يعرف مدلولاتِ الألفاظ، وأحكامَ ـ ـ ـ التعديل، فهو المُحدِّث، وهو القاضي، وهو الفقيه الأصولي، وهو ـ الجدليّ، وهو العابد الورِع، وأحوال المُترجَم يتفاوتُ الناس في إدراكها، ـ ـ أمورٌ يعرفها عامّة المؤرخين، وأمورٌ لا يعرفها إلا أهلُ العلم والفهم، ـ ـ لا يعرفها من أهلِ العلم إلا أهلُ الاختصاص، وأمورٌ لا يعرفها من أهل ـ ـ ص إلا من خالَطَ المترجَم، ومارَسَ كتبه، وتصدَّى لتقويمه والردّ عليه.

ـ ـ ث كان أهمّ ما في هذه الترجمة هو ما أطلقه الإمام السبكي في حق ابن ـ من الأحكام، وما بينه من أساليبه في الإيهام، فقِفْ عند كلِّ لفظٍ، وتأمّلْ كلَّ ـ ـ. فمِثلُ هذا الإمام لا يُطلِق الأحكامَ جِزافًا، بل يَقتصِدُ في ألفاظه، ويَزِن ـ ـ بالشّرع.

ـ ـ سَردُ الأخبار وذكر الأحداث التي جرت لابن تيمية فلم يكن يَتوسّعُ فيها، ـ ـ يذكر منها ما تدعو الحاجة إليه مع الإيجاز، ومع ذلك فقد ذكر أمورًا مهمّةً ـ انفرد بها:

ـ ـ منها: حَثّ الشيخِ أبي عبد الله القَرَويّ المالكي لرُكْن الدّين بِيبَرْسْ على ـ ابن تيمية للمحاكمة ومساعدة العلماء في ذلك، حتى قال له: (ما أنتَ رُكْنُ ـ ـين، أنتَ هَدْمُ الدّين ! كيف تُخلِّي هذا ؟..).

ـ ـ ومنها: قولُ السبكي إنه سمع شيخَه ابنَ الرِّفْعَة يقولُ في مجلسٍ مِن ـ مجالس التي عُقدت لابن تيمية: (أنا ما أعرف إلا قال القاضي حُسَيْن: مَنْ ـ ـ: كَيْتَ وكَيْتَ، فقد كفر. فقام ابنُ تيمية وألقى عمامته ! ..).

3 ـ ومنها: هذه العبارة في كتاب ابن تيمية إلى أمّه: «قد أخزى الله جندَ إبليس» !

4 ـ ومنها: ما أخبره به عز الدين النِّمْراوِيّ أن ابن تيمية أفتى سَلَّار بقتل المَرَازِقة.

5 ـ ومنها : أن قاضي القضاة شمس الدين ابن الحَريري كان كثيرًا ما يقول : (لولا الفضيحة حكمتُ بكفره، لمخالفته الإجماع في مسألة الطلاق).

6 ـ ومنها : أن ابن تيمية لما ألّف «كتابه في فناء النار» أنكر عليه الحافظ الذهبي، وكتب ذلك وأرسل إليه يعاتبه به، فما أفادَ فيه، وعاداه أتباعُهُ لسببه، لأنهم رَعاعٌ.

ونحن لا نجزم بأنه انفرد بها لعلمنا أن ذلك يحتاج إلى استقراء تامٍّ، ووقتٍ طويلٍ، ولكن لم يتيسّر لنا الوقوف عليها عند غيره إلى وقت كتابة هذه الأسطر، والله تعالى أعلم.

ونَضْرَعُ إليه تعالى أن يجعل هذا العملَ صالحًا نافعًا، وأن يهدِيَنا فيه وفي سواهُ سبيلَ الرّشاد.

تَرجَمةُ المُؤلِّف [1]

هو شيخُ الإِسْلام قاضِي القُضاة الإِمامُ الفَقِيه المُحدّث الحافِظ المُفَسّر المُقْرِئ الأصوليّ المُتَكَلِّم النَّحْوِيّ اللّغَوِيّ الأديبُ الصوفيّ الزاهد الحَكِيم المنطقيّ الجدليّ الخلافِيّ النَّظّارُ، تَقِيُّ الدّين أَبُو الحسن عَليّ بن عبد الكافِي بن عَليّ بن تَمّام، السُّبْكيّ الشافعي الأشعري الأنصاري الخزرجي.

ولد سنة : 683هـ في قرية «سُبْك الأحد»، الواقعة الآن بمحافظة المنوفية في مصر، في أسرة علم ورياسة وقضاء وتعليم، امتد إشعاعها لعقود من الزمن في كل من مصر والشام، واشتهر منها والدُه وعمه وإخوانه وأبناؤه، وتسلسل فيهم العلم والقضاء والتدريس، وقد تقلَّبَ الإمام في الوظائف الدينية في مصر والشام، وقضى حياته في العلم والتعليم والإفادة، إلى أن وافاه الأجل ثالث جمادى الآخرة، سنة : 756هـ بالقاهرة. وكانت جنازته من أعظم المشاهد في مصر، حكى بعض الصّالِحين قالَ : رأيْتُه فِي المَنام بعد لَيْلَتَيْنِ أَو ثَلاثٍ من مَوته، فقلت لَهُ : ما فعل الله بك ؟ قالَ : فُتِحتْ لي أَبْوابُ الجنَّة وقالَ لي : ادخلْ، فقلت : وَعِزَّتِكَ لا أَدخل حَتَّى يدْخل كل من حضر الصَّلاة عَليّ.

شيوخه وتلامذته :

أخذ الإمامُ أولاً عن والدِه الجليل زين الدّين أَبي مُحَمَّد عبد الكافي بن علي، ثم دخل القاهِرَة فأخذ الفقه على نجم الدّين ابْن الرّفْعَة، وقَرأ الأَصْلَيْنِ وسائِرَ

1 ـ اعتمدنا في ترجمة الإمام على كلّ من : تلميذه الصلاح الصفدي في (أعيان العصر وأعوان النصر : رقم الترجمة : 1179)، وابنِه التاج السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى : رقم الترجمة : 1393). ويمكن الرجوع إلى مصادر عديدة ترجمت له أيضاً، ومن أبرزها : البداية والنهاية لابن كثير، وتذكرة الحفاظ للذهبي، والدرر الكامنة لابن حجر، وطبقات القراء لابن الجزري، وطبقات المفسرين للداودي. كما أفرد له ابنه التاج ترجمة في مصنّف مستقل.

المعقولات على عَلاء الدّين الباجِيّ، والمنطقَ والخلافَ على سيف الدّين البَغْدادِيّ، والتَّفْسِير على الشَّيْخ عَلَم الدّين العِراقِيّ، والقراءات على الشَّيْخ تَقِيّ الدّين ابْن الصّائِغ، والفرائضَ على الشَّيْخ عبد الله الغماري المالِكِي، وأخذ الحَدِيث عَن الحافِظ شرف الدّين الدمياطي، ولازمه كثيراً، ثمَّ لازم بعده الحافِظ سعد الدّين الحارِثِيّ، وأخذ النَّحْو عَن الشَّيْخ ابْن حَيّان، وصَحب فِي التصوف الشَّيْخ تاج الدّين ابْن عَطاء الله، وسَمِع بالإسكندرية والقاهرةِ من شيوخ كثيرين في مختلف العلوم والفنون.

أما الآخذون عنه فمن أشهرهم: الحافظ أبو الحجاج المِزّيّ، والحافظ أبو عبد الله الذهبي، وأبو محمد البرزالي، وشمس الدين ابن النقيب، وصلاح الدين الصفدي، ومجد الدين ابن الأثير، هذا فضلاً عن أبناءِ الشيخ وبناته، ومِن أبرزهم تاج الدين السبكي، صاحب «طبقات الشافعية»، و«جمع الجوامع» في أصول الفقه.

مهامّ التدريس والقضاء:

كانت حياة الإمام السبكي كلُّها وقفاً على العلم والتعليم، والقيام بالوظائف الدينية، ففي مصر انقطع للتدريس والإفتاء منذ سنة: 707هـ، خصوصاً في المدرسة المنصورية والكهارية وجامع الحاكم. وفي الشام تولّى مشيخة دار الحَدِيث الأشرفية، ثمَّ ولي تدريس الشامية البرانية بعد شيْخها شمس الدّين ابْن النَّقِيب، كما ولي تدريس المسرورية بعد الشيخ تاج الدين المراكشي، وجلسَ للتحديث بالكلاسة بجوار الجامع الأموي بدمشق.

أما القضاء فقد تولاه بالشام سنة: 739هـ قاضياً للقضاة، بعد إلحاحٍ شديدٍ من الناصر قلاوون، إثر وفاة الإمام جلال الدّين القزْوِينِي، يقول التّاجُ السّبكيّ عن ذلك في طبقاته الكبرى10/ 168: (وأرادَهُ على ولايَتِهِ فأبى، فما زالَ السُّلطانُ إِلَى أَن أَلزمَهُ بذلك، بعد مُمانعة طَوِيلَة فِي مجْلِسٍ متماد يطول شَرحه).

وتَوَلّى بدمشقَ مع القضاءِ خَطابةَ الجامع الأُمويِّ، فقال الحافظ الذهبي في ذلك مضمّناً الحديث الشريف :

ليَهْنَ المِنبرُ الأُمويّ لمّا علاه الحاكِمُ البَرُّ التّقِيُّ
شيوخُ العصرِ أحفظُهمْ جميعاً وأخطَبُهُم وأقضاهُم عَليُّ

وقدِ استمرّ في منصبِ القضاء إلى أن اعتزلَ بنفسه سنة : 756هـ قبل وفاته بيسير. وقد كان في قضائه قائماً بالحقّ على طريقة العلماء الذين لا تأخذُهم في الله لومة لائم، يقول الصفديّ شاهداً على أحد مواقفِه حين رفضَ الخضوع لضغط أحد الأمراء : (ولقد جئتُ إليه يوماً، وقلتُ له : يا سيّدي، هذه قضية حديثا [وحَديثا : قرية من قرى دمشق]، بالله دَعْ أمرَها، فإنّك قد أبلغتَ فيها عُذراً، وهذا نائبُ الأمراءِ وغيرُه في ناحيةٍ وهم بمَعزِلٍ، وأخشى يحصل بسببها شَرٌّ. فما كان جوابي إلا أن أنشَدَ :

وليتَ الذي بيني وبينك عامِرٌ وبيني وبين العالمين خرابُ

فعلمتُ أنه لا تأخذه في الحق لومة لائم).[1]

عطاؤه العلمي :

ترك الإمامُ تقيّ الدين إنتاجاً ضخماً في مختلف العلوم والفنون، بين مطوّلات ومُختَصراتٍ، ولكن يتضح وجه التميّز عند الإمام في إفراده التأليف في بعض المسائل الجزئية، ليوفيها حقها من التدقيق والتحرير، وخصوصاً في علوم النحو والبلاغة.. يقول عنه الإمام السيوطي : (أقبل على التَّصنيف والفُتيا وصنَّفَ أكثر من مائةٍ وخمسين مصنَّفاً، وتصانيفُه تدلُّ على تبحُّره في الحديث وغيره وسَعَة باعه في العلوم، وتخرَّج به فضلاءُ العصر، وكان محققاً مدقِّقاً نَظّاراً جدليّاً بارعاً في العلوم، له في الفقه وغيره الاستنباطاتُ الجليلة، والدقائق اللطيفة، والقواعد

[1] ـ أعيان العصر : (3/ 428).

المحررة، التي لم يُسبَق إليها، وكان منصِفاً في البحث على قَدَمٍ منَ الصلاح والعفاف، ومصنَّفاتُه ما بين مُطوَّل ومختصر، والمختصرُ منها لا بُدَّ وأن يشتمل على ما لا يوجد في غيره من تحقيق وتحرير لقاعدة واستنباط وتدقيق).[1] وقد تَتبَّعَ بعضُ الباحثين عناوين مؤلفاته، فأوصلها إلى أكثر من مائتي تصنيف. ولعلّ من أبرزها :

- الدرّ النظيم في تفسير القرآن العظيم، كَتب منه ثلاثَ مجلدات.
- النكت على صحيح البخاري.
- التحبير المذهّب في تحرير المذهب، وهو شرح على المنهاج للنووي.
- الابتهاج في شرح المنهاج أيضا، أكمله ولده تاج الدين.
- السَّيْف المسلول على من سبّ الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- الرفع الإبريزي بشرح مختصر التبريزي.
- تكملة كتاب المجموع، وهو شرح النووي على المهذب للشيرازي في فقه الشافعية، من الجزء العاشر إلى الثاني عشر، وقد أكمل الشرحَ فيما بعد الشيخ محمد بخيت المطيعي.

ويمكن الرجوع إلى ترجمة المؤلف في (طبقات الشافعية) وغيره، لاستكمال عناوين المؤلفات.

هذا فضلا عن مؤلفاته في الرد على ابن تيمية، والتي سنتوقف عندها بعد قليل.

ومما يؤسف له أن أكثر مؤلفاته الموسوعية لم تكمل، بسبب انشغاله بالقضاء والتدريس.

ثناء العلماء عليه :

لا شك أن الإمام السبكي ممن جاوزوا القنطرة، ولكنّ شهادات العلماء للعلماء مما يؤكد الحق ويزيده وضوحاً، ولقد أثنى عليه كل من ترجموه، في مختلف الطبقات، ونكتفي هنا بالنماذج التالية :

1 ـ السيوطي، بغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة (2/ 177).

قـ ن عنه الذَّهَبيّ في «المعجم المختص» : (وَكانَ صادِقا متثبتا، خيرا دينا متواضعا، حسن السمت، من أوعية العلم، يدْرِي الفِقْه ويقرره، وعلم الحَدِيث ويحرره، . لأصُول ويقرئها، والعربية ويحققها، ثمَّ قَرأ بالروايات على تَقِيّ الدّين ابْن الصّائغ، . صنف التصانيف المتقنة، وقد بَقِي فِي زَمانه الملحوظ إِلَيْهِ بالتحقيق والفضل. سمعت مِنْهُ وسمع مني، وحكم بِالشّام وحمدت أَحْكامه، فالله يُؤَيّدهُ ويسدده).[1]

وقال ابن فضل الله العمريّ فِي «مسالك الأَبْصار» : (قُدوةُ الحفّاظ، آخرُ المجْتَهدين، قاضِي القُضاة، تَقِيّ الدّين أَبُو الحسن، صاحب التصانيف، التّقيّ . . العلي القدر، سمِيُّ عَليٍّ كرم الله وجهه، الَّذِي هُوَ باب العلم، ولا غرو أَن كانَ هو المدْخل إِلَى ذَلِك الباب، والمستخرِج من دَقِيق ذَلِك الفضل هَذا اللّباب).[2]

أما الصلاح الصَّفَدِي خَلِيل بن أيبك فيقول فِي «أَعْيان العَصْر» : (الإِمام العالم العامِل، الزّاهِد العابد، الوَرع الخاشع البارع، العَلّامَة شيخ الإِسْلام، حَبر الأمة، مفتي الفِرَق، المُقْرِئ المُحدث الرُّحلَة، المُفَسّر الفَقِيه الأصولي، البليغ الأديب، المنطِقيّ الجدَلي النظار، جامع الفُنُون، عَلّامَة الزّمان، قاضِي القُضاة، أَوْحَدُ المُجْتَهدين).[3]

موقفه من شذوذات ابن تيميَّة :

كان الإمام تقي الدين مُواكباً للفتنة التيمية، وشاهداً على تفاصيلها من البداية إلى النهاية، وقد حضر بنفسه بعض المجالس التي عُقدت لابن تيمية، كما يتضح من الترجمة التي بين أيدينا. وقد وفقه الله للتصدّي عِلميّاً للشبهات التي فتَن بها ابنُ تيمية أتباعَه، فخصَّص لكل واحدة منها ردّاً محكماً، وجواباً مفحِماً، وفيما يلي عناوين الردود المذكورة :

---

1 ـ الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين (1/ 166).

2 ـ العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (5/ 741).

3 ـ الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر (3/ 416).

- النّظرُ المحقّق في الحَلِف بالطّلاق المُعلّق
- نقدُ الاجتماع والافتراق في مسائل الأيمان والطلاق
- الدّرّة المُضِيَّة في الرد على ابن تيميّة
- نقد كتاب (موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) لابن تيمية
- الاعتبار ببقاء الجنة والنار
- شفاء السقام في زيارة خير الأنام
- السيف الصّقيل في الرّدّ على ابن زفيل، وهو رد على نونية ابن القيم

ويتّضح من خلال الترجمة التي بين أيدينا، وغيرها من المؤلفات المذكورة، أن الإمام يشعر بالأسف الشديد على ما جرى من ابن تيمية وأصحابه، ولا يطيل الحديث عنه، وإنما يتوقف عند محل الإشكال فيوضح الصواب، ويكشف طريقتَهم في التلاعب بالألفاظ والتهويل على العامة، كما يتّضح للباحث ما يتمتعُ به الإمام السبكي من إنصاف، حيث يعترف لابن تيمية بما لديه من حسنات، ولكنه يرفض محاولة التلبيس بذلك من أجل ترويج الأباطيل والشذوذات، فنجده حين اطلع على كتاب (منهاج السنة) لابن تيمية، يعلق عليه بالقول [1] :

وابْــنُ المطهَّر لم تطْهُر خلائقُه داعٍ إِلَى الرَّفْضِ غالٍ فِي تَعصُّبه
لقد تَقوَّل فِي الصحْب الكِرام ولَمْ يستَحْيِ مِمّا افتراه غَيْرَ مُنْجَبِهِ
وَلابْــنِ تَيْمِيَّةٍ رَدٌّ عَـلَـيْـهِ وَفـى بِمَقصَدِ الــرَّدّ واسْتِيفاءِ أَضْرُبه
لكنّه خَـلَـط الـحـقّ المُبين بِما يشوبُه كــدراً فِـي صَـفْـوِ مَشرَبه
يُخالِطُ الحَشْوَ أَنّـى كانَ فهْوَ لَهُ حَثيثُ سَيْرٍ بِشَـرْقٍ أَوْ بِمغْرِبه

1 ـ الصفدي، أعيان العصر (3/ 434).

يَـرى حَـوادِثَ لا مَـبْـدا لِأَوَّلِـهـا فِـي اللهِ سُبْحانَهُ عَمّا يَظُنُّ بِهِ
لَوْ كانَ حَيّاً يَرى قَولي ويَفهَمُهُ رَدَدْتُ ما قـالَ أقْفو إثْـرَ سَبْسَبِه
كَما رَدَدْتُ عَلَيْهِ فِي الطَّلاق وفِي تَـرْكِ الـزِّيـارَة رَدّاً غيرَ مُشْتَبِه

كما يَتبين من الترجمة التي بأيدينا أيضاً، رغبتُه في الابتعاد عن الجدال في هذه الأمور، بعد وفاةِ صاحبها، حيث يقول: (ثُمَّ لَمّا تُوُفِّيَ قُلنا: راحَ إِلى اللهِ تَعالى وهُوَ أَعْلَمُ بِهِ، عَسَى أَنْ لا نَذْكُرَهُ، تِلكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ، فحَدَثَ مِنْ أَتْباعِهِ قَوْمٌ لا خَلاقَ لَهُمْ، جُهّالٌ قَدْ ضَلُّوا بِهِ تَقْلِيدًا، يُضِلُّونَ النّاسَ بِما كانَ يَقُولُهُ مِنْ غَيْرِ عِلم، ويَتَسَلَّطُونَ عَلَى النّاسِ بِهِ فيُؤْذُونَهُم). ويضيف في موضع آخر: (وأَرْجُو إنْ شاءَ اللهُ أَنْ لا يَكُونَ الحامِلُ لِي عَلَى كِتابَةِ هَذِهِ الأَحْرُفِ إلا النَّصِيحَةُ، فإِنِّي خَشِيتُ الاغْتِرارَ بِأَتْباعِهِ وبُعْدَ العَهْدِ بِمَعْرِفَتِهِ، فقُلتُ بَعْضَ ما أَعْرِفُهُ بِطَرِيقِ العَدْلِ والإنْصافِ، مِنْ غَيْرِ إطْراءٍ ولا إِجْحاف).

ولقد كان لِهذه الرّدودِ أَثَرُها العظيم في إخْماد شذوذات ابن تيمية قروناً من الزمن، وتناقَلَها العلماءُ بالقَبول والإعجاب، يقول الصلاح الصفدي في تقريظ «شفاء السقام» [1]: (وقرأته عَلَيْهِ بالقاهِرَةِ سنة سبع وثَلاثِينَ وسبع مائَة من أَوله إِلَى آخره وكتبت عَلَيْهِ طبقَة جاءَ مِمّا فِيها نظماً من المتقارب:

لِـقَـوْل ابْـن تَـيْـمِـيَّـةٍ زخـرفٌ أَتَـى فِـي زِيـارَة خير الأَنـامْ
فَـجـاءَت نفوس الـورى تَشْتَكِي إِلَـى خير حَـبْـرٍ وأزكـى إِمـامْ
فـصـنَّـف هَـذا وداواهُـمُ فـكـانَ يَقِيناً شِـفـاءَ الـسِّـقـامْ).

وأبياتُ ابنِ الصفدي هنا أيضاً تُوضح ما ذكرنا أعلاه من كشفِ المصَنِّف تلبيسات ابن تيمية وزخارفه اللفظية.

---

[1] ـ المصدر السابق نفسه (3/ 429).

عملنا في التحقيق

* أوّلاً: نقلنا النص من خط الحافظ ابن حجر، ثم رجعنا إليه بالتفتيش والتمحيص لنُخرِجَه للناس كما كتبه ابنُ حجر نقلاً من خطّ الإمام السبكي، ولا يخفى على القرّاء صعوبةُ قراءةِ خطِّ الإمام ابن حجر، ولكن بذلنا الوسع، واسْتعَنَّا بالله تعالى، ورجعنا إلى المصادر، وتراجم الأعلام.

* ثانيًا: قُمْنا برَقْنِ نسخةٍ مقروءةٍ، تستجيبُ لقواعد الإملاء الحديثة، مع الاستفادة ممّا يخدم تقريبَ النصّ من تَفْقِيرٍ وعلاماتِ ترقيم.

* ثالثًا: علّقنا على كثير من المواضع لزيادة بيانٍ، أو إحالةٍ على مصدرٍ، أو تحقيقٍ في مسألةٍ، بما نرجو منه الفائدةَ لنا وللقرّاء الكرام.

* رابعًا: التزمنا بضبط النصّ كاملاً بالشّكل التّامّ حِرصًا مِنّا على تذليل عقباتِ التّراكيب والجُمَل والمفرداتِ والأعلام، أمامَ القارئ.

* خامسًا: جعلنا لبعض فقرات النصّ عناوين جانبيّة تنبيها عليها لما لها من أهمية، ولم نكثر من ذلك حتى لا نشوش ذهن القارئ بكثرة التنبيهات.

* سادسًا: ترجمنا للأعلام الذين ذكرهم الإمام السبكيّ ترجمةً وافية مع الإيجاز، وأحَلْنا إلى مصادرها، وجعلنا تلك التراجم في المَلاحِق وأحَلْنا عليها في التعليق على النّص؛ حتى لا نُثقِل هوامشَ المتنِ بما يُخرجُها عن حدِّ الاعتدال.

* سابعًا: أضفنا ترجمةً للإمام تقِيّ الدّين السُّبْكيّ في أوَّل الكتاب.

* ثامنًا: أثبتنا المرسومَ السلطانيَّ الذي أشار إليه المؤلف في المُلحَق الأوّل، وكذلك نصَّ توبة ابن تيمية في المُلحَق الثاني، ولم نُثْبِتْهُما تعليقًا على النصّ المحقَّق لطولهما.

* تاسعًا: وضعنا فهرسًا تفصيليًّا لمضامين الترجمة والتحقيق، وفهرسًا آخر للمصادر والمراجع.



وصف النسخة المعتمدة في التحقيق

وُجِدَت هذه الترجمة ضمن المجلد السادس من كتاب «التذكرة الجديدة» لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا المجلد محفوظ في مكتبة آيا صوفيا بالقُسْطَنْطِينِيّة، برقم ٣١٣٩، وهو كُنّاش عِلمي أدبي مملوء فوائد من فنون متفرقة، وهو بخط ابن حجر نفسه، وفيه خطوط كثير سواه، خاصة في أجوبة استدعاءات الإجازة التي كتبها ابن حجر لنفسه ولغيره، فأجازهم كثير من العلماء بخطوطهم وخطوط غيرهم فيهم الصدر المُناوي، والوَلِيّ ابن خلدون، والمَجْد الفيروزاباذي، والدماميني، وابن الهائم، والتقي الدجوي، وابن بردس البعلي، وسبط الذهبي، وخلق سواهم، وفيه أيضا خط السخاوي، فيُنظَر أهذه التذكرة جزء من تذكرة ابن حجر التي سماها «مُسامر الساهر ومُساهر المسامر» أم هي من سواها.

هذا وعدد أوراق هذه التذكرة ٢٨٧ ورقة سوى الطيارات، والترجمة المقصودة تبدأ من الورقة (١٩٩/ أ) وتنتهي في الورقة (٢٠٣/ أ)، فذلك خمس ورقات فيها تسعة أوجه، ومتوسط عدد الأسطر في كل وجه سبعة عشر سطرا، سوى الوجه الأخير، ولم يقيد ابن حجر تاريخ نسخه لها، ولكن يُمكِن حَزْرُه في النصف الأول من القرن التاسع، فإن كاتبها الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ولد عام : (773هـ) وتوفي عام : (852هـ). وقد أثبت الحافظ السخاوي على واجهة المجلد السادس من «التذكرة الجديدة»، الذي توجد به هذه النسخة أنه أنهى مطالعتها في سنة : (851هـ)، أي بسنة واحدة قبل وفاة الناسخ.

وقد صرّح الحافظ ابن حجر في العنوان أنه نقلها من خط منشئها الإمام تقي الدين السبكي فقال :

(ترجمة ابن تيمية بخط الشيخ تقي الدين السبكي حرفا حرفا).

ولم تظهر إلى الآن – فيما نعلم – نسخة أخرى لهذه الترجمة، وهي كما سَلَفَ بخط ابن حجر، وخَطُّه مقروءٌ على عُسْر وصُعوبة، وهذا أمر متعارَف مشهور[1]، فهو نفسُه يقول عن خطه: «تعسُرُ القراءة منه غالبًا على مَن لم يكن مِن أهل الحديث»[2]، فقد أهمل النقط والشكل، وأسقط الهمز من نحو العلماء والفقهاء وعطاء، إلى غير ذلك من ظواهر مألوفة في كتب الأولين[3]، ورَبَطَ بين الورقات بالتّعقيبة أو الرّقاص، لكنه لم يلتزم ذلك في كل موضع، وليس في النسخة من الهوامش إلا هامش واحد[4]، وليس فيها ضربٌ ولا خوارجُ إلا في مواضعَ قليلة جدا، ووقع له أنه ربما استشكل كلمة أو تركيبا فأثبته كما وجده وكتب فوقه (كذا) تنبيها لذلك.

وهذه النسخة معروفة عند بعض أهل العلم المعاصرين، لكن لا نعلم مَن تصدى لنشرها قبل هذا العمل، ولا يَقْدَح في هذا التحقيق اعتمادُه عليها وحدَها، فكم من كتابٍ أُخرِج على نسخة يتيمةٍ حين تعذَّر غيرُها، وكان في ذلك حفظٌ له من الضياع والاندثار.

---

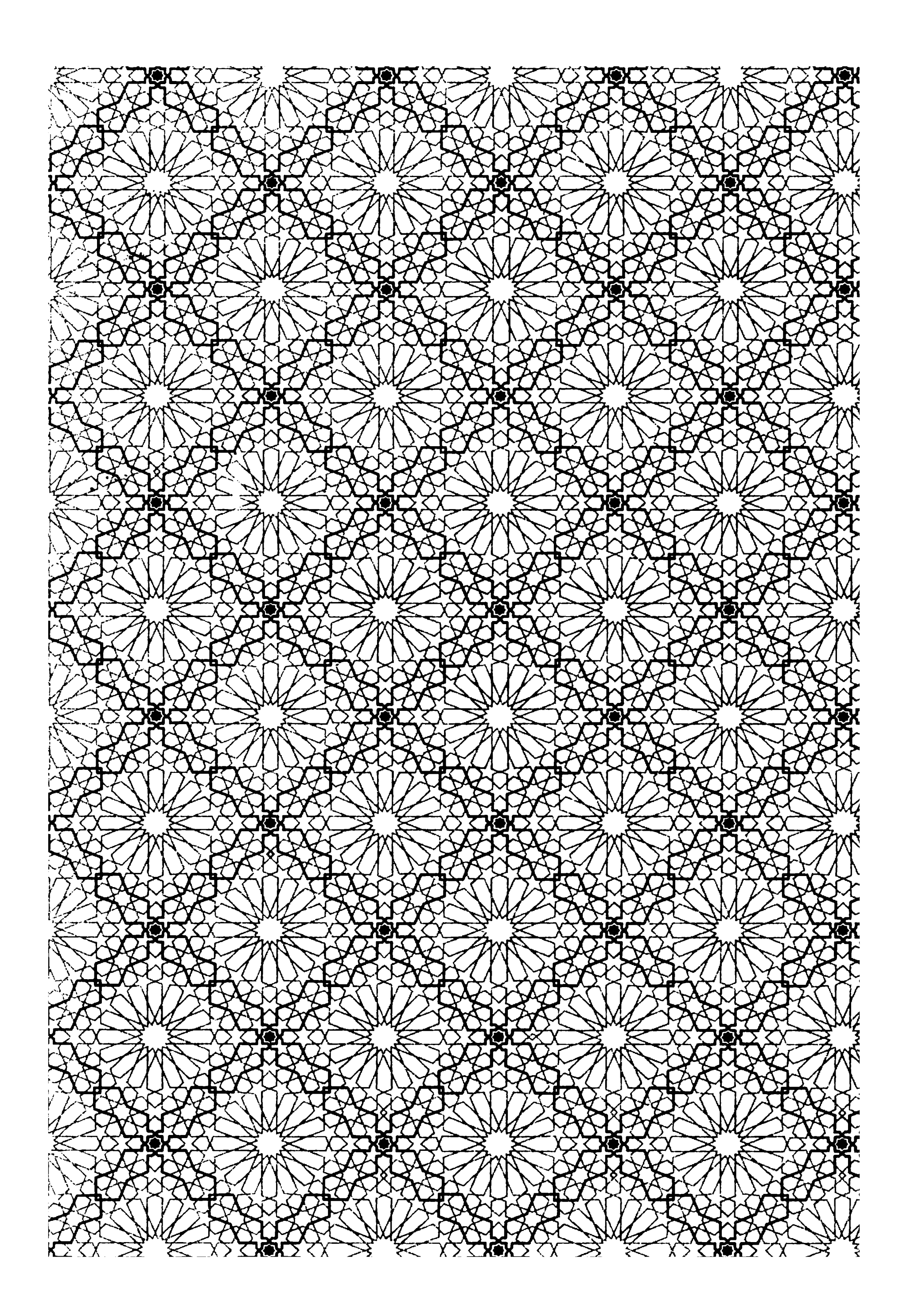
1 ـ ومدحُ السخاوي خطّ شيخه ابن حجر غيرَ مرة وقوله: إنه كسلاسل الذهب، إن سَلِمَ من مبالغة عينِ الرضا لعلّ المقصود به إذا تأنى فيه وضبطه، فإن منه نماذج على هذا الشرط مقروءة بيّنة لا إشكال فيها، بل هي جميلة، انظر مثلا مواضع من النسخة التي بخطه من تبصير المنتبه وهي محفوظة بمكتبة فيض الله بالقُسْطَنْطِينِيّة برقم: 1411.

2 ـ انظر: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي» [3: 1019 بتحقيق إبراهيم باجس، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 1419 هـ/ 1999م].

3 ـ كحذف ألف (عثمن) ونحو ذلك.

4 ـ في (201/ ب) نصه: (بياض في الأصل).

صور المخطوط



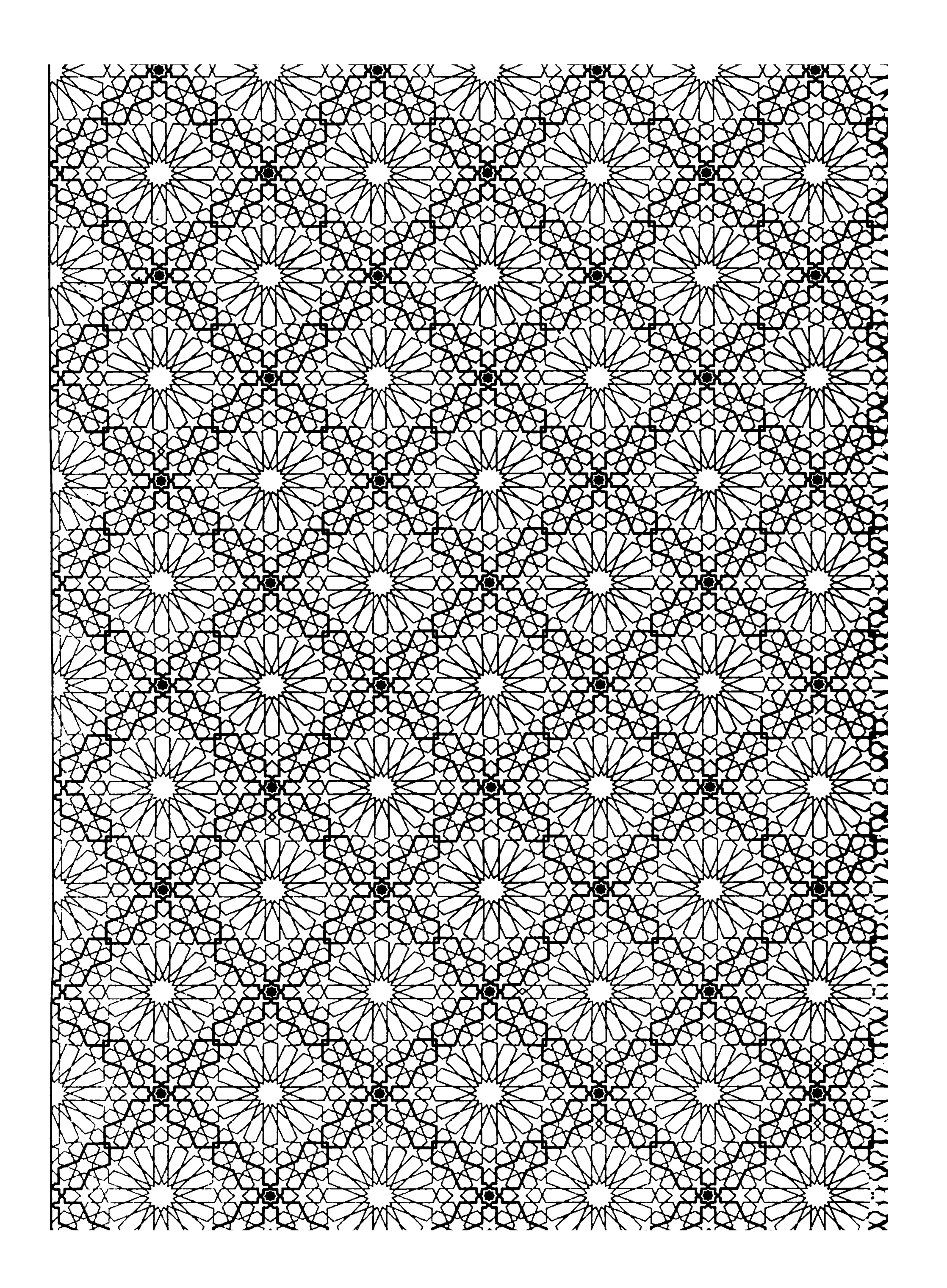
صورة الورقة الأولى من المخطوط

صورة الورقة الثانية من المخطوط

صورة الورقة الثالثة من المخطوط

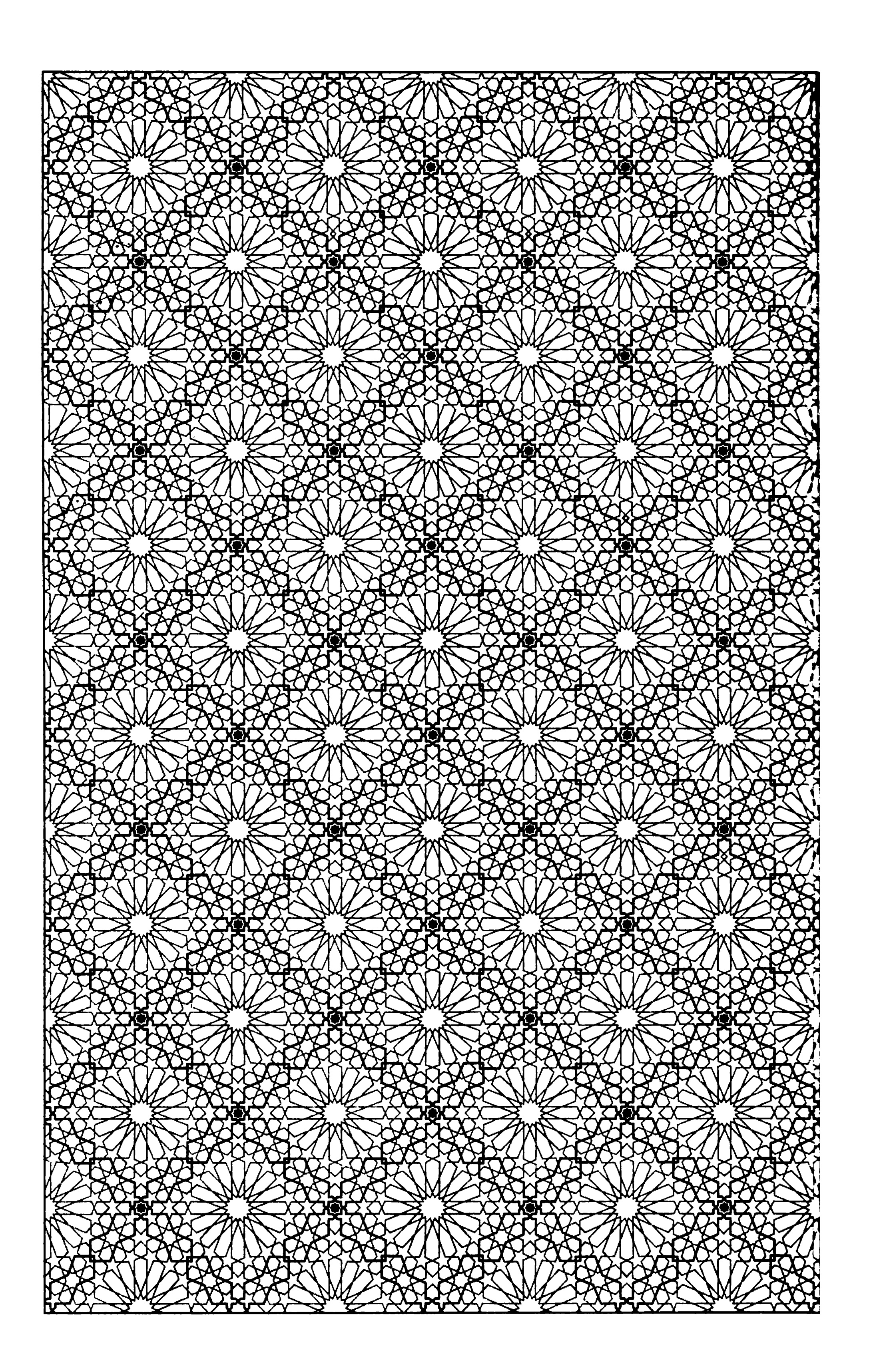
صورة الورقة الرابعة من المخطوط

صورة الورقة الأخيرة من المخطوط





النـــصُّ المُــــحقّق



[١٩٩/أ]

/ (تَرْجَمةُ ابنِ تيميّةَ بخطِّ الشَّيْخِ تَقِيّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ حَرْفًا حَرْفًا)

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ، الحَنْبَلِيُّ، المَنْعُوتُ بـ«تَقِيِّ الدِّينِ».

وُلِدَ سَنَةَ إِحْدَى وستِّين وستِّمائة، ونَشَأَ بدِمَشْقَ، ونَبَغَ في العِلْمِ، وكَانَ فِيهِ فَرْطُ ذَكاءٍ وحِفْظٍ.

فلَمَّا كَانَ بَعْدَ التِّسْعِينَ وسِتِّمِائَةٍ، بَدَتْ مِنْهُ أُمُورٌ وكَلَامٌ في العَقَائِدِ: في النُّزُولِ والاسْتِوَاءِ ونَحْوِهِمَا، مِمَّا يُنسَبُ إلى الحَشَوِيَّةِ والمُجَسِّمَةِ[1]، وعُقِدَ لَهُ مَجَالِسُ بحُضُورِ القُضَاةِ والعُلَمَاءِ بدِمَشْقَ، ونُودِيَ على عَقِيدَتِهِ بدِمَشْقَ والتَّحْذِيرِ مِنْهَا، وتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ وتكَرَّرَ عَقْدُ المَجَالِسِ لِسَبَبِه[2]، وأَكْثَرُ العُلَمَاءِ بالشَّامِ في ذَلِكَ

1- من ذلك ما ذكره التَّقِيُّ الحِصْنِيّ عن بعضهم قال: كنا جلوسا في مجلس ابن تيمية فذكّر ووعظ وتعرَّضَ لآيات الاستواء ثم قال: «واستوى الله على عرشه كاستوائي هذا» ! !. قال: فوثب الناس عليه وثبةً واحدةً وأنزلوه من الكُرسيّ وضربوه. انظر: [دفع شُبَه من شبَّه وتمرَّد، ص: 65].

2- أوّل شيء صدر منه في الصفات كان سنة تسعين، ففي يوم الجمعة رابعَ شهرِ ربيعِ الآخر سنة تسعين وستمائة ذكَرَ على كرسيه شيئًا من الصفات فشنَّع عليه جماعةٌ، وسَعَوْا في منعه من الجلوس، فلم يُمْكِنْهُم ذلك). انظر [المقفى الكبير للمقريزي: 1/ 455]، و[الذيل على طبقات الحنابلة 2/ 378].

فهذا أوّلُ شيءٍ ذكروه، ولكن يبدو أن مخالفته لأهل السنة لم تظهر كُلَّ الظهور، وتُعْقَدْ له المجالسُ، إلاّ يومَ كتب «الحَمَوِيَّة»، وذلك سنة ثمانٍ وتسعين.

3- «منها مجلسٌ سنة ثمانٍ وتسعين، قام عليه جماعة من الشافعية سنة ثمانٍ وتسعين وستمائة، وأنكروا عليه كلامًا في الصفات، وأخذوا فُتْياهُ الحَمَوِيّة وردُّوا عليه فيها، وعملوا له مجلسًا، فدافع عنه الأَفْرَمُ نائبُ الشام، ونُودِيَ بدمشقَ بإبطال العقيدةِ الحَمَوِيّة، وانتصر له جَاغَان مشد الأوقاف. [أعيان العصر: 1/ 236].

ومنها مجالسُ عُقِدَتْ بحُضورِ العلماء والقضاة في دمشق سنة: 705 هـ قبل أن يُسْتَدْعَى إلى مصر، بسبب الحَمَوِيّة أيضًا، وما تضمنته من الجهة، وغيرها، فناظَرَهُ الصَّفِيُّ الهنديُّ، وقال له لما صار يخرج من شيء إلى شيء: (مَا أَرَاكَ يَا ابْنَ تَيْمِيَّةَ إِلَّا كالعصفور حَيْثُ أردْتُ أَنْ أَقْبِضَهُ مِن مَكَانٍ فَرَّ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ). أو (أَنْتَ مثل العُصْفُور يَنطُّ مِن هُنا إلى هُنا). ثم ناظَرَهُ الكمالُ الزّملكانيّ وحاقَقَهُ، وبحث معه مِن غير مُسامَحَةٍ، وآلَ الأمرُ إلى أن كتب خطَّهُ وأشهدَ عليه: أنه شافعيُّ المذهبِ، يعتقد ما يعتقدُه الإمامُ الشافعيّ، وأنه أشعريُّ الاعتقاد. ! انظر: [السلوك: ج2 ق1 ص: 18]، و[كنز الدرر: 9/ 133]، و[ذيل مرآة الزمان لليونيني، ص: 846] و[طبقات الشافعية للسبكي: 9/ 162].

الوَقْتِ عَلَيْهِ، وبَعْضُهُمْ مَعَهُ، لِأَنَّهُ كَانَ مِنْهُ مَا يَقْتَضِي مَيْلَ كَثِيرٍ مِن النَّاسِ إِلَيْهِ مِن العَوَامِّ وبَعْضِ الفُقَهَاءِ ؛ لِعِلْم كَثِيرٍ عِندَهُ حِفْظًا ونَقْلاً، يَبْهَرُ كَثِيرًا مِن النَّاسِ بِهِ، وتَوَسَّعَ فِيهِ بِحِفْظِهِ وذِهْنِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَهَذَّبَ بِهِ لِشَيْخٍ.[1]

قف على وصف السبكي لابن تيمية بأنه لم يتهذب بشيخ

ولَيْسَ بِيَدِهِ شَيْءٌ مِن المَنَاصِبِ، وتَفَضَّلَ جَمَاعَةٌ مِن التُّجَّارِ بِأَمْوَالِهِمْ لِيَبْذُلَهَا لِلْمُحْتَاجِينَ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ والعِلْمِ وغَيْرِهِمْ ؛ فَمَالَتْ نُفُوسُ كَثِيرٍ مِن النَّاسِ إِلَيْهِ.

وزَادَ في ذَلِكَ، وصَارَ تُنسَبُ إِلَيْهِ عَظَائِمُ في العَقِيدَةِ والتَّكَلُّمِ بِهَا[2] ؛ / لِأَنَّهُ نَشَأَ عَلَى أَمْرٍ واسْتَعَانَ عَلَيْهِ بِفَضْلِ ذَكَاءٍ ووُفُورِ حِفْظٍ، فَصَارَ كُلُّ شَيْءٍ تَعَلَّمَهُ يَصْرِفُهُ إِلَى مَا في نَفْسِهِ[3]، وإِذَا بَحَثَ مَعَهُ العُلَمَاءُ في تِلْكَ المَجَالِسِ لَمْ يَنْضَبِطْ، ويَقُولُ قَوْلاً يُفْهِمُ العَوَامَّ وأَكْثَرَ النَّاسِ مِنْهُ شَيْئًا، ويُلْقِيهِ إِلَيْهِمْ في مَجَالِسِ الوَعْظِ والإِفْتَاءِ، فَإِذَا حَاقَقَهُ العُلَمَاءُ عَلَيْهِ زَاغَ وأَبْرَزَهُ في مَعْنًى آخَرَ فِي قَالَبٍ آخَرَ، ثُمَّ يَنصَرِفُ إِلَى أَصْحَابِهِ مِن تِلْكَ المَجَالِسِ عَلَى تِلْكَ الحَالَةِ الأُولَى[4].

وفي «دفع شُبَه مَن شَبَّه وتمرّد» [ص67] نقلاً عن ابن شاكر : (أن الكمال الزملكاني أَفْحَمَ ابْنَ تَيْمِيَّة، فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ فَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بذلك).

و«الفتوى الحَمَوِيّة» قد رد عليها معاصره العلامة شهاب الدين ابن جَهْبَل (ت 733هـ) ردا حسنا، فانظره في [طبقات الشافعية للسبكي : 9/ 34].

1 ـ كذا في الأصل، والذي في فتاوى الإمام السبكي في كلامه عن ابن تيمية [2/ 210] : (ولم يتهذَّبْ بشيخ). وهي أصح.

2 ـ انظر بعض هذه العظائم في [الدرر الكامنة : 1/ 155] نقلا عن الأقشهري في رحلته، وبعضها في مقدمة [الدرة المضية للتقي السبكي ص : 6].

3 ـ هذا نصٌّ مُهِمٌّ، وهو عامٌّ، ونحوه ما ذكره شهاب الدين ابن جَهْبَل في رده على ابن تيمية حين استدل بما لا دليل فيه على الجهة : (ولكن هذا من عظيم ما رسخ في ذهن هذا المُدَّعِي مِن حديث الجهة، حتى إنه لو سمع مسألةً مِن عويص الفرائض والوصايا وأحكام الحيض لقال: هذه دالَّةٌ على الجهة) ! ! [طبقات الشافعية للسبكي : 9/ 65].

4 ـ في هذه الكلمات وصف دقيق له فتأمله، حتى أن المراوغة تظهر في الموجود من كتبه، فكيف بالمجالس والمحاكم ! وستأتي زيادة.

واشْتَهَرَ صِيتُهُ في الآفَاقِ، ومَلَأَ اسْمُهُ الأَقْطَارَ، وأَكْثَرُ النَّاسِ لَهُمُ الظَّاهِرُ- حَتَّى جَمْعٌ مِن المُحَدِّثِينَ والفُضَلَاءِ يُحِبُّونَهُ ويُعَظِّمُونَهُ، ويُورِدُونَ مَحَاسِنَهُ وأُمُورَهُ ؛ لِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ لَهُ مِن المَحَبَّةِ والتَّعْظِيمِ، ويَحْمِلُونَ كَلَامَهُ عَلَى أَحْسَنِ المَحَامِلِ.

وتَفَاقَمَ الأَمْرُ في ذَلِكَ جِدًّا، وعُلَمَاءُ الشَّامِ وقُضَاتُهَا يُنكِرُونَ عَلَيْهِ، إلاَّ مَنْ لَهُ غَرَضٌ أَوْ هَوًى، فَوَرَدَتْ أَخْبَارُهُ إِلَى الدِّيَارِ المِصْرِيَّةِ، فَقَامَ عُلَمَاؤُهَا في أَمْرِهِ مَعَ وُلَاةِ الأُمُورِ، فَسَمِعْتُ الشَّيْخَ تَاجَ الدِّينِ أَبَا العَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ عَطَاءٍ[1]، القَائِمَ بِطَرِيقَةِ أَبِي الحَسَنِ الشَّاذِلِيِّ، المُتَكَلِّمَ عَلَى النَّاسِ في التَّصَوُّفِ، يَقُولُ لِلشَّيْخِ شَمْسِ الدِّينِ الجَزَرِيِّ الخَطِيبِ[2] المُشَارِ إِلَيْهِ في ذَلِكَ الوَقْتِ في أُصُولِ الدِّينِ وأُصُولِ الفِقْهِ : «ابْنُ تَيْمِيَةَ عَمِلَ أَهْلَ دِمَشْقَ فِرْقَتَيْنِ ؛ يُكَفِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ويَلْعَنُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، / وهَذَا أَمْرٌ لَا يُصْبَرُ عَلَيْهِ». [٢٠٠/أ]

وكَانَ مُدَبِّرُ الدَّوْلَةِ النَّاصِرِيَّةِ في ذَلِكَ الوَقْتِ بِيبَرْس[3] وسَلاَّر[4]، فَاجْتَمَعَ العُلَمَاءُ بِهِمَا في ذَلِكَ، وكَانَ مِن جُمْلَةِ العُلَمَاءِ المَالِكِيَّةِ أَبُو عَبْدِ اللهِ القَرَوِيُّ[5] المُشَارُ إِلَيْهِ فِي العِلْمِ والدِّينِ ومَذْهَبِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وكَانَ بِيبَرْسْ يَعْتَقِدُ فِيهِ، فَأَخْبَرَنِي الشَّيْخُ عَلَاءُ الدِّينِ القُونَوِيُّ[6] الَّذِي صَارَ قَاضِيَ القُضَاةِ بِدِمَشْقَ، وكَانَ حَاضِرًا مَعَهُمْ في ذَلِكَ المَجْلِسِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللهِ القَرَوِيَّ المَذْكُورَ يَقُولُ لِبِيبَرْسْ : «مَا أَنْتَ رُكْنُ الدِّينِ، أَنْتَ هَدْمُ الدِّينِ ! كَيْفَ تُخَلِّي هَذَا ؟ ! اللهُ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗ﴾[7].

---

1 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (1).
2 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (2).
3 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (3).
4 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (4).
5 ـ انظر ترجمته وموقفه من ابن تيمية في الملحق الثالث : الترجمة رقم (5).
6 ـ انظر ترجمته وموقفه من ابن تيمية في الملحق الثالث : الترجمة رقم (6).
7 ـ الآية [123]، من سورة التوبة.

فَبَرَزَ المَرْسُومُ الشَّرِيفُ السُّلْطَانِيُّ المَلَكِيُّ النَّاصِرِيُّ[1] في ذَلِكَ الوَقْتِ، وهُوَ في سَنَةِ خَمْسٍ وسَبْعِ مِائَةٍ، فَأُحْضِرَ ووَصَلَ عَصْرَ الخَمِيسِ[2] فَطَلَعَ إِلَى القَلْعَةِ، فَعُقِدَ لَهُ مَجْلِسٌ بُكْرَةَ نَهَارِ الجُمُعَةِ، وأَحْضَرُوا عَقِيدَةً بِخَطِّهِ، وادُّعِيَ عَلَيْهِ فِيهَا في مَجْلِسِ سَلَّار نَائِبِ السَّلْطَنَةِ[3]، عِندَ قَاضِي القُضَاةِ زَيْنِ الدِّينِ ابْنِ مَخْلُوفٍ المَالِكِيِّ[4]، لِأَجْلِ الإِثْبَاتِ عَلَى الخَطِّ بِحُضُورِ بَقِيَّةِ القُضَاةِ، وحُبِسَ في ذَلِكَ الوَقْتِ بِقَلْعَةِ الجَبَلِ.[5] وطُلِبَ لِسَبَبِهِ جَمَاعَةُ الحَنَابِلَةِ بِالدِّيَارِ المِصْرِيَّةِ، وأُخِذَتْ خُطُوطُهُمْ بِالرُّجُوعِ عَمَّا يُنسَبُ إِلَيْهِمْ. / [٢٠٠/ب]

وكُتِبَ مَرَاسِيمُ شَرِيفَةٌ سُلْطَانِيَّةٌ بِعَزْلِ كُلِّ مَن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، مِن قَاضٍ ومُدَرِّسٍ ومُوَقِّعٍ وغَيْرِهِمْ ؛ فَعُزِلَ لِأَجْلِ هَذَا المَرْسُومِ قَاضِي قُضَاةٍ[6] ومُدَرِّسٌ كَبِيرٌ، وخَلَائِقُ مِمَّن كَانُوا يَعْتَقِدُونَ فِيهِ.

---

1 ـ نسبة إلى الملك ناصر الدّين محمد بن قَلَاوُونْ، المتوفى 741 هـ، وكان من أعظم سلاطين مصر.

2 ـ الخامس أو الثاني والعشرين من شهر رمضان.

3 ـ انتدبَ له القاضي الشمس ابن عَدْلانَ وادّعى عليه دعوى شرعيّة في مسألة الاستواء، ومسألة الحرف والصوت، فلم يُجبه وقام يَخطُب، فصاح به القاضي ابن مخلوف : (نحن أحضرناك للدعوى عليك، ما أحضرناك خطيبًا). انظر : [السلوك : ج2 ق1 ص18]، و[كنز الدرر : 9/ 137]، و[البداية والنهاية : 18/ 56]، وانظر فتوى ابن تيمية التي وقف عليها ابن عَدْلان، وكانت السبب الأول في ذلك، في [نهاية الأرب : 32/ 71].

4 ـ انظر ترجمته وموقفه من ابن تيمية في الملحق الثالث : الترجمة رقم (7).

5 ـ انظر : [نهاية الأرب : 32/ 81]، و[كنز الدرر : 9/ 137]. وقال ابن الوردي في حوادث سنة 705 هـ : (وفيها اسْتُدْعِيَ الشّيخُ تقيُّ الدين أحمدُ بن تيميّة من دمشق إلى مصر، وعقد له مجلس، واعتقل بما نسب إليه من التجسيم). [تاريخ ابن الوردي : 2/ 246].

6 ـ هو شمسُ الدّين ابنُ الحَريريّ، فقد كان أوّلاً يُثني على ابن تيمية غاية الثناء، حتى إنه تعصب له لما ورد المرسوم السلطاني في حقه، ثم تغير موقفه بعد ذلك، وانظر تفاصيل هذا في ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (8).

وكَانَ قُضَاةُ القضاةِ بالدِّيَار المِصْرِيَّةِ في ذَلِكَ الوَقْتِ : بَدْرَ الدِّينِ ابْنَ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيَّ[1]، وزَيْنَ الدِّينِ ابْنَ مَخْلُوفٍ المَالِكِيَّ، وشَمْسَ الدِّينِ السَّرُوجِيَّ الحَنَفِيَّ[2]، وشَرَفَ الدِّينِ الحَرَّانِيَّ الحَنْبَلِيَّ[3].

ومَا بَرِحَ مِن المَحْبسِ في القَلْعَةِ إِلَى سَنَةِ سَبْعٍ وسَبْعِمائَةٍ، فَأُخْرِجَ[4]، واجْتَمَعْتُ بِهِ، وكَانَ مِكْثَارًا.

ومَا أُخْرِجَ حَتَّى أُخِذَ خَطُّه والشَّهَادَةُ عَلَيْهِ بِمَا يَقْتَضِي الرُّجُوعَ عَمَّا نُسِبَ إِلَيْهِ[5]. فَبَعْدَ قَلِيلٍ ذُكِرَ عَنْهُ العَوْدُ، فَعُقِدَ لَهُ مَجْلِسٌ كُنْتُ حَاضِرَهُ في المَدْرَسَةِ الصَّالِحِيَّةِ، بِحُضُورِ قَاضِي القُضَاةِ الشَّافِعِيِّ[6]، والقَاضِي الحَنْبَلِيِّ شَرَفِ الدِّينِ الحَرَّانِيِّ، والشَّيْخ نَجْم الدِّين ابْنِ الرِّفْعَةِ إِمَام الشَّافِعِيَّةِ[7]، والشَّيْخ عَلَاءِ الدِّينِ البَاجِيِّ شَيْخ الأُصُولِ[8]، وعِزِّ الدِّينِ النِّمْرَاوِيِّ فَاضِلِ الشَّافِعِيَّةِ[9]ونَائِبِ دَارِ العَدْلِ ابْنِ بَرْوَانَاه[10]، وصَارَ يَطْلُبُ الانتِشَارَ في الكَلَام، فَمَنَعَهُ النِّمْرَاوِيُّ، فَأَضْجَرَهُمْ، فَسَمِعْتُ ابْنَ الرِّفْعَةِ يَقُولُ : «أَنَا مَا أَعْرِفُ إِلاَّ قَالَ القَاضِي حُسَيْنٌ[11] : مَن قَالَ : كَيْتَ وكَيْتَ فَقَدْ

---

1 ـ انظر ترجمته وموقفه من ابن تيمية في الملحق الثالث : الترجمة رقم (9).
2 ـ انظر ترجمته وموقفه من ابن تيمية في الملحق الثالث : الترجمة رقم (10).
3 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (11).
4 ـ في آخر رمضان سنة : 706 هـ أحضر الأميرُ سَلّار القضاةَ وكان يتعصّب لابن تيمية، وتكلم معهم في إخراجه فقبلوه بشروط، منها أن يلزم بالرجوع عن عقيدته، لكن ابن تيمية رفض حضورَ المجلس، وطلب مِرارًا فأصَرَّ، فبقي مسجونا في قلعة الجبل حتى قدم الأمير حسام الدين مُهَنّا بن عيسى إلى الأبواب السلطانية، فسأل السلطانَ في أمره، وشفع فيه، فأخرج في شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعمائة. فكانت مدة سجنه عاما ونصفا. وكتب توبته كما يأتي. انظر [كنز الدرر : 9/ 146ـ150]، و[نهاية الأرب 32/ 84].
5 ـ انظر صورة هذا المجلس، ونص توبته التي ذكر فيها أنه أشعري، ولا يقول بالحرف والصوت، ويفوض في النزول والاستواء مع التنزيه، في الملحق الثاني.
6 ـ هو بدر الدين ابن جماعة المتقدّم.
7 ـ انظر ترجمته وموقفه من ابن تيمية في الملحق الثالث : الترجمة رقم (12).
8 ـ انظر ترجمته وموقفه من ابن تيمية في الملحق الثالث : الترجمة رقم (13).
9 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (14).
10 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (15).
11 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (16).

كفَرَ».[1] فَقَامَ ابنُ تَيْمِيَّةَ وأَلْقَى عمامَتَهُ وكَشَفَ رأْسَهُ، وصارَ يَقُولُ: اقْتُلُوني! حَتَّى قَامَ إِلَيْهِ نَائِبُ دَارِ العَدْلِ فَرَدَّهُ[2].

قف على حبس ابن تيمية في الإسكندرية بعد حبسه في القاهرة

ثُمَّ جِئْتُ أَنَا عَقِبَ ذَلِكَ إِلَى الشَّامِ، فَأَوْقَفَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ المُحِبِّ الحَنْبَلِيُّ[3] المُحَدِّثُ عَلَى كِتَابِ تَقِيِّ الدِّينِ لِأُمِّهِ، / يَقُولُ لَهَا فِيهِ: «قَدْ أَخْزَى اللهُ جُندَ إِبْلِيسَ»!

وَبَدَا مِنْهُ في غَيْبِي كَلَامٌ، وإنكَارٌ لِلاسْتِغَاثَةِ، والتَّوَسُّلِ بالنَّبِيِّ، فَحُبِسَ في الإِسْكَندَرِيَّةِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ حُبِسَ بَعْدَ المَجْلِسِ الَّذِي حَضَرْتُهُ بِحَبْسِ الشَّرْعِ، الَّذِي في حَارَةِ الدَّيْلَم بِالقَاهِرَةِ.[4]

فَلَمَّا أَنكَرَ الاسْتِغَاثَةَ بالنَّبِيِّ، أُرْسِلَ إِلَى الإِسْكَندَرِيَّةِ فَحُبِسَ بِهَا[5] إِلَى أَنْ جَاءَ السُّلْطَانُ مِن الكَرَكِ، فَأُخْرِجَ بِالشَّفَاعَةِ فِيهِ مِن بَعْضِ العَرَبِ في سَنَةِ عَشْرٍ وسَبْعِ مِائَةٍ[6]، واسْتَمَرَّ في القَاهِرَةِ إِلَى سَنَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ.

قف على فتوى ابن تيمية في الطلاق التي منع بسببها من الفتوى

وأَخْبَرَنِي عِزُّ الدِّينِ النِّمْرَاوِيُّ أَنَّهُ أَفْتَى سَلَّارَ بِقَتْلِ أَهْلِ الحَوْفِ المَرَازِقَةِ، وهُمْ فُقَرَاءُ يُنسَبُونَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ مَرْزُوقٍ[7]، يَقُولُونَ: إِنْ شَاءَ اللهُ، في جَمِيعِ أُمُورِهِم، ادِّعَاءً لَهَا.

---

1 ـ وما أشار له هنا عن القاضي حسين قد ذكره ابن الرِّفْعة نفسه في «كفاية النبيه» ولفظه: (قال: ولا تجوز الصلاة خلف كافر، لأنه لا صلاة له، فكيف يقتدى به؟ وهذا ينظم من كفره مجمع عليه، ومن كفَّرناه من أهل القبلة: كالقائلين بخلق القرآن، وبأنه تعالى لا يعلم المعدومات قبل وجودها، ومن لا يؤمن بالقدر، وكذا من يعتقد أن الله جالس على العرش؛ كما حكاه القاضي الحسين هنا عن نص الشافعي.) [كفاية النبيه لابن الرفعة: 24/ 4].

2 ـ عقد هذا المجلس بعد خروجه بأقل من شهر، في شهر ربيع الآخر.

3 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث: الترجمة رقم (17).

4 ـ سجن بحارة الديلم في ثامن عشر شوال سنة 707 هـ إلى سلخ صفر سنة 709 هـ فنقل للإسكندرية، وكان قد قام عليه الشيخ تاج الدين ابن عطاء الله ومعه نحو خمسمائة شخص. انظر: [نهاية الأرب: 32/ 86].

5 ـ وسبب نقله إلى الإسكندرية – كما قال النُّوَيْرِيّ –: أنه أُنْهِيَ عنه أنّ جماعة يحضرون إليه بالسجن وأنه يعظهم ويتكلم أثناء وعظه بما يُشبه ما تقدّم من كلامه، فأُمِر بنقله إلى الإسكندرية في سَلْخِ صَفَرٍ، وبقي معتقلا هناك إلى شوال سنة: 709 هـ. انظر: [نهاية الأرب: 32/ 86].

6 ـ لا خلاف أنّ عودة السلطان كانت سنة: 709 هـ، واستقر على سرير ملكه مستهل شوال سنة: 709 هـ بقلعة الجبل، ولا خلاف أنه أفرج عن ابن تيمية في شوال سنة: 709 هـ بعد عودته بأيام، ولم أر أنه شفع فيه أحدٌ هذه المرة. انظر: [أعيان العصر: 1/ 238]، و[نهاية الأرب: 32/ 86]، وغيرهما.

7 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث: الترجمة رقم (18).

ولَمَّا كَانَ في سَنَةِ ثَمَانِ عَشْرَةَ، جَاءَ الخَبَرُ بِأَنَّهُ يُنكِرُ وُقُوعَ الطَّلَاقِ إِذَا حَلَفَ بِهِ وحَنِثَ[1]، فَجَمَعَ السُّلْطَانُ قُضَاةَ القُضَاةِ بِالدِّيَارِ المِصْرِيَّةِ، وهُمْ: بَدْرُ الدِّينِ ابْنُ جَمَاعَةَ، وشَمْسُ الدِّينِ الحَرِيرِيُّ، وزَيْنُ الدِّينِ المَالِكِيُّ، وتَقِيُّ الدِّينِ المَقْدِسِيُّ الحَنْبَلِيُّ[2]، فَاتَّفَقُوا عَلَى مَنْعِهِ مِن الفَتْوَى. وكَتَبَ السُّلْطَانُ بِذَلِكَ إِلَى تَنْكِز[3] فَمَنَعُوهُ مِن الشَّام، وقُضَاةُ القُضَاةِ بِهَا إِذْ ذَاكَ: نَجْمُ الدِّينِ ابْنُ صَصْرَى الشَّافِعِيُّ[4]، وصَدْرُ الدِّينِ عَلِيٌّ الحَنَفِيُّ[5]، وجَمَالُ الدِّينِ الزَّوَاوِيُّ المَالِكِيُّ[6]، وشَمْسُ الدِّينِ ابْنُ مُسَلَّمٍ الحَنْبَلِيُّ.[7]

ورَدَدْتُ أَنَا عَلَيْهِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ مَا قَالَهُ فِي الطَّلَاقِ فِي الفَتْوَى / الَّتِي حَضَرَتُ [٢٠١/ب] مِنْهُ، فِي مُجَلَّدٍ سَمَّيْتُهُ: «التَّحْقِيق فِي مَسْأَلَةِ التَّعْلِيق»[8]، ثُمَّ سَمِعْتُ عَنْهُ أَنَّهُ أَنْكَرَ وُقُوعَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ![9]

---

1 ـ مسألة الطلاق جاء فيها مرسوم من السلطان سنة ثماني عشرة وسبعمائة بمنعه من الإفتاء فيها، فعقد مجلس بدمشق لذلك، ونودي به في البلد.. انظر: [البداية والنهاية: 18/ 177]، و[تاريخ ابن الوردي: 2/ 259]. وتكررت المراسيم السلطانيّة بمنعه، ثم عاد إلى الإفتاء فيها وعقد له مجلس في رجب سنة عشرين وسبعمائة بحضرة نائب السلطنة والقضاة والفقهاء فأنكر أنه أفتى بها، فحضر خمسة ذكروا أنه أفتاهم، فسجن بالقلعة، ثم أفرج عنه يوم عاشوراء سنة إحدى وعشرين وسبعمائة بأمر سلطاني. [نهاية الأرب: 32/ 254]. وذكرها في البداية [18/ 202] ولم يفصل!

2 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث: الترجمة رقم (19).

3 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث: الترجمة رقم (20).

4 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث: الترجمة رقم (21).

5 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث: الترجمة رقم (22).

6 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث: الترجمة رقم (23).

7 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث: الترجمة رقم (24).

8 ـ مطبوع مع فتاويه، وله رسائل غير هذه في الرد عليه في مسألة الطلاق، وهي: «رفع الشقاق في مسألة الطلاق»، و«الدرة المضية في الرد على ابن تيمية»، و«نقد الاجتماع والافتراق في مسائل الأيمان والطلاق»، و«النظر المحقق في الحلف بالطلاق المعلق»، والثلاثة الأخيرة مطبوعة في مجموع بعناية الإمام الكوثري، ومعها «الاعتبار ببقاء الجنة والنار». وقد رد عليه في الطلاق الإمام كمال الدين ابن الزَّمْلَكانيّ الشافعيّ في مجلد كبير. انظر: [البداية والنهاية 18/ 286].

9 ـ نقل ابن الوردي من فتوى لابن تيمية: (إذا طلّق الرجلُ امرأتَه ثلاثًا جُملةً بكلمةٍ أو بكلماتٍ، في طُهْرٍ أو أَطْهَارٍ قبل أن يَرْتَجِعَها أو تَقْضِيَ العِدّةَ، فهذا فيه قولان للعلماء، أظهرهما أنه لا يلزمه إلا طلقةٌ واحدةٌ)!!

ثُمَّ خَتَمَ ذَلِكَ بِطَامَّةٍ لَا تُقَالُ، وعَثْرَةٍ لَا تُسْتَقَالُ، بِإِنكَارِ السَّفَرِ لِزِيَارَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَمَعَ السُّلْطَانُ قُضَاةَ القُضَاةِ بِالدِّيَارِ المِصْرِيَّةِ، وهُمْ : بَدْرُ الدِّينِ ابْنُ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيُّ، وشَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الحَرِيرِيِّ الحَنَفِيُّ، وتَقِيُّ الدِّينِ الإِخْنَائِيُّ المَالِكِيُّ[1]، وتَقِيُّ الدِّينِ المَقْدِسِيُّ الحَنْبَلِيُّ ؛ فَأَجْمَعُوا عَلَى حَبْسِهِ، وذَلِكَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وعِشْرِينَ وسَبْعِ مِائَةٍ[2]، وكَتَبُوا خُطُوطَهُمْ بِذَلِكَ.

ورَأَيْتُ بَعْدَ تَفَرُّقِهِمْ مِن عِندِ السُّلْطَانِ، جَاءَ غُلَامُهُ كَاتِبُ السِّرِّ ابْنُ الأَثِيرِ[3] إِلَى الصَّالِحِيَّةِ حَتَّى أَخَذَ خُطُوطَهُمْ.

قف على تاريخ وفاة ابن تيمية وهو في محبسه بسجن القلعة

ووَرَدَ المَرْسُومُ الشَّرِيفُ بِذَلِكَ إِلَى دِمَشْقَ، إِلَى تَنْكِز رَحِمَهُ اللهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ ابْنَ الخَطِيرِ[4]، وكَانَ حَاجِبًا صَغِيرًا فِي ذَلِكَ الوَقْتِ، فَحَمَلَهُ إِلَى قَلْعَةِ دِمَشْقَ، فَحُبِسَ بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وعِشْرِينَ وسَبْعِ مِائَةٍ[5].

ثم قال ابن الوردي : (وله في الطلاق رُخَصٌ غير هذه أيضا، لا يلتفت العلماء إليها، ولا يُعَرِّجُون عليها). [تاريخ ابن الوردي : 2/ 289].

1 ـ انظر ترجمته وموقفه من ابن تيمية في الملحق الثالث : الترجمة رقم (25).

2 ـ هذا الذي ظهر لنا من المخطوطة (سَنَةَ سَبْعٍ)، ويُحتَملُ أنّها (سِتٌّ)، والصواب على كل حال أنه اعتقل في شعبان سنة : 726 هـ، كما في [نهاية الأرب : 33/ 160]، و[البداية والنهاية : 18/ 267]، و[أعيان العصر : 1/ 238]، و[السلوك : ج2 ق1 ص273]، وغيرها. وبَقِيَ مُعْتَقَلاً إلى أن توفي في ذي القعدة سنة ثمانٍ وعشرين وسبعمائة، فكانت مدة اعتقاله أكثر من عامين.

3 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (26).

4 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (27).

5 ـ ولا بأس بتفصيل أكثرَ في مسألة الزيارة، لأنها كانت من أشنع مقالاته، ومن أشدها عليه تأثيرا، حتى قال تلميذه المُخْلِصُ الصَّفَدِيّ : (وما دَمَّر عليه شيءٌ كمسألة الزيارة، ولا شنَّ عليه مثلُها غارةً، دخل منها إلى القلعة مُعْتَقَلاً، وجَفَاهُ صاحِبُه وقَلَا، وما خرج إلاّ على الآلَة الحَدْبَا..). [أعيان العصر : 1/ 235].

لما أفتى ابن تيمية بمنع السفر إلى زيارة قبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقبر الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأنكر مجرد القصد للقبر الشريف دون قصد المسجد النبوي، ولو بلا شد رحال، ذهب تلميذه ابنُ قَيِّم الجَوْزِيّة إلى القدس فَرَقِيَ مِنبرا في حرمها ووعظ وذكر مسألة الزيارة، وقال : «ها أنا مِن هُنا أرْجِعُ ولا أَزُورُ الخليل» !، فأنكر المَقَادِسَةُ عليه، وكتبوا إلى قضاة دمشق بذلك، وجاء ابنُ القَيِّم أيضا إلى نابُلُس وعمل مجلس وعظ وأعاد كلامه، وقال : «ولا يُزارُ قبرُ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يُزارُ إلاّ مسجدُه» !، فقصد أهل نابُلُس قتلَه، فحال بينهم وبينه مُتَوَلِّيها. فطلب قاضي القضاة شرَفُ الدِّين المالِكِيُّ ابنَ القَيِّم، فتَغَيَّبَ عنه، وبادَرَ بالاجتماع بقاضي القضاة ابنِ مُسَلَّمٍ الحنبليّ وتابَ عندَه، وقَبِلَ توبتَه وحَقَن دمَه، ولم يُعَزِّرْهُ.

ووَقَفْتُ لَمَّا جِئْتُ دِمَشْقَ عَلَى مِثَالِ خُطُوطِ قُضَاةِ قُضَاةِ مِصْرَ الأَرْبَعَةِ بِحَبْسِهِ.

ونَصُّ مَا كَتَبَهُ بَدْرُ الدِّينِ : / ....[1] [٢٠٢/أ]

وكان ابن تيمية قد تكلم أيضا في مسألة الطلاق. فنهض فقهاء دمشق في ذلك، وذكروا مسألة الزيارة وغيرها، وأفتى العلماء بكفره، وعُرِضَتْ على النائب تَنكِزْ فكتب إلى السلطان بمصر بأخبار ابن تيمية وتلميذه، فعَرَّفَ السُّلطانُ العلماءَ بذلك في التاسع والعشرين من شهر رجب، فأمر قاضي القضاة البدرُ ابنُ جماعةَ، وقاضي القضاة الشّمسُ ابنُ الحَرِيريّ باعتقاله، فرسم باعتقاله ومنعه من الفتيا، ومنع الناس من الاجتماع به، وأن يُؤدَّب مَن هو على مُعْتَقَدِه، فوصل البريد في السادس من شعبان فاعتُقِلَ ابنُ تيمية، وقُرِئَ المرسومُ السُّلطانيُّ بجامع دمشق يوم الجمعة العاشر من شعبان. واعتُقِلَ جماعةٌ مِن أصحابه، وطلب قاضي القضاة القَزْوِينِيُّ الشافعيُّ جماعةً منهم، فادُّعِيَ على ابن كَثِيرٍ أنّه قال : إنّ التوراةَ والإنجيلَ لم يُبَدَّلَا، فأنكرَ، فشُهِدَ عليه بذلك، فضُرِبَ وأُشْهِرَ وأُطْلِقَ. وضُرِبَ الصّلَاحُ الكُتُبِيُّ وجماعةٌ منهم، وشُهِّرُوا على دَوابَّ ونُودِيَ عليهم، وأُطْلِقُوا، وسُئِلَ ابنُ القَيِّم عمَّا صدر منه في القُدْسِ ونابُلُس فأَنكَرَ، فشُهِدَ بذلك وثَبَتَ عليه، فضُرِبَ وشُهِّرَ على حِمارٍ بدمشقَ، واعتُقِلَ ولم يَزَلْ مُعْتَقَلاً حتى أُفْرِجَ عنه في ذي الحِجّة سنةَ ثَمانٍ وعشرين وسَبْعِمِائَةٍ، وشُرِط عليه شروطٌ فقَبِلَها.

انظر : [نهاية الأرب للنويري : 33/ 160]، و[السلوك : ج2، ق1، ص273، حوادث سنة : 726هـ]، و[البداية والنهاية: 18/ 268]، وغيرها.

وقد رد الإمام السبكي عليه في مسألة الزيارة بكتابه النفيس «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ورد عليه غيره أيضا. وقد أشاد بهذا الكتاب العلماء قديما وحديثا :

قال الحافظ أبو زرعة ابن الحافظ أبي الفضل العراقي في كلامه على الزيارة : (وللشيخ تقي الدين ابن تيمية هنا كلامٌ بَشِعٌ عجيبٌ، يَتضمَّن منعَ شدِّ الرّحل للزيارة، وأنه ليس من القُرَب، بل بضِدِّ ذلك، وردّ عليه الشيخُ تقيُّ الدين السبكيّ في «شِفاء السقام» فشفى صُدورَ المؤمنينَ.

وكان والدي رَحِمَهُ اللهُ يَحكِي أنه كان مُعادِلا للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن رجَب الحنبليِّ في التوجُّه إلى بلد الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فلما دنا من البلد قال : نَوَيْتُ الصلاةَ في مسجد الخليل. لِيَحْتَرِزَ عن شدِّ الرحل لزيارته على طَرِيقةِ شيخِ الحنابلة ابن تيمية، قال : فقلتُ : نَوَيْتُ زيارةَ قبر الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثم قلتُ له : أَمَّا أنتَ فقد خالفتَ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأنه قال : (لاَ تُشَدُّ الرِّحَالُ إلا إِلَى ثَلاَثَةِ مَسَاجِدَ)، وقد شدَدْتَ الرحلَ إلى مسجد رابعٍ، وأما أنا فاتّبعتُ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأنه قال : (زورُوا القبورَ) أَفَقالَ : إلّا قبورَ الأنبياءِ ؟ قال : فبُهِتَ).

انظر : [طرح التثريب في شرح التقريب : 6/ 43].

1 ـ بَيَّضَ المؤلِّفُ لكلام بَدْرِ الدِّين، ولم يَأْتِ به، فلعلَّه غفلَ عن ذلك، وحاصل ما جرى أنه لما كتب فقهاء دمشق فتيا في ابن تيمية كما تقدم، كتب عليها برهان الدين الفزاري الشافعي نحو أربعين سطرا بأشياء كثيرة أنه يقولها ويفتي بها، وآخر الكلام أفتى بتكفيره، ووافقه شهاب الدين ابن جَهْبَل وغيره، ثم بعث نائب دمشق بفتياهم إلى السلطان بمصر فجمع القضاة ولم يحضر المالكي لأنه كان مريضا، فلما قرئت عليهم أخذها

قف على قول ابن تيمية بفناء النار وخروج الكفار منها وتصنيفه في ذلك ورد الذهبي عليه

وكَانَ قَاضِي القُضَاةِ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الحَرِيرِيِّ كَثِيرًا مَا يَقُولُ : «لَوْلَا الفَضِيحَةُ حَكَمْتُ بِكُفْرِهِ، لِمُخَالَفَتِهِ الإِجْمَاعَ فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ» ! ومَاتَ ابْنُ الحَرِيرِيِّ قَبْلَهُ.

ولَمَّا جِئْتُ إِلَى دِمَشْقَ، وَجَدْتُ لَهُ شَيْئًا آخَرَ لَمْ نَكُنْ سَمِعْنَا بِهِ، وهُوَ أَنَّهُ يَقُولُ بِخُرُوجِ الكُفَّارِ مِن النَّارِ ولَا يَبْقَى فِيهَا أَحَدٌ، وصَنَّفَ فِي ذَلِكَ تَصْنِيفًا[1]، وأَنْكَرَهُ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ أَصْحَبُ النَّاسِ لَهُ، وأَكْثَرُهُمْ كَانَ تَعْظِيمًا لَهُ : صَاحِبُنَا الحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ الذَّهَبِيُّ[2]، كَتَبَ ذَلِكَ وأَرْسَلَ إِلَيْهِ يُعَاتِبُهُ بِهِ، فَمَا أَفَادَ فِيهِ، وعَادَاهُ أَتْبَاعُهُ لِسَبَبِهِ، لِأَنَّهُمْ رَعَاعٌ[3].

ثُمَّ لَمَّا تُوُفِّيَ قُلْنَا : رَاحَ إِلَى اللهِ تَعَالَى وهُوَ أَعْلَمُ بِهِ، عَسَى أَنْ لَا نَذْكُرَهُ، تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ، فَحَدَثَ مِنْ أَتْبَاعِهِ قَوْمٌ لَا خَلَاقَ لَهُمْ، جُهَّالٌ قَدْ ضَلُّوا بِهِ تَقْلِيدًا، يُضِلُّونَ النَّاسَ بِمَا كَانَ يَقُولُهُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، ويَتَسَلَّطُونَ عَلَى النَّاسِ بِهِ فَيُؤْذُونَهُمْ.

وهَذَا لَوْ لَمْ نَكُنْ نَعْرِفُ شَيْئًا مِنْ حَالِهِ إِلَّا أَنَّ قُضَاةَ الشَّرِيعَةِ حَكَمُوا بِحَبْسِهِ وحُبِسَ حَتَّى مَاتَ، فَيَنْبَغِي لِمَنْ لَا يَعْرِفُ حَالَهُ اتِّبَاعُ حُكْمِ قُضَاةِ الشَّرْعِ ومَا تَقَلَّدُوهُ مِنْ أَمْرِهِ، ومَنَعُوهُ مِن الفَتْوَى فِي حَيَاتِهِ، فَكَيْفَ يُعْمَلُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ ؟ !

ولَهُ مِن الأَتْبَاعِ عَوَامٌّ يُعَظِّمُونَهُ تَقْلِيدًا ويُطْرُونَهُ، فَإِذَا عَارَضَهُمْ عَامِّيٌّ آخَرُ قَدْ

قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة وكتب على ظهرها : (القائلُ بهذه المقالة ضالٌّ مُضِلٌّ مُبتدِعٌ). ووافق الحنفي، والحنبلي، ثم صدر الحكم والأمر بحبسه. انظر تفصيل ذلك في [تاريخ ابن الجزري : 2/ 112]

1 ـ مسألة فناء النار من مسائل ابن تيمية الشنيعة التي دافع عنها، وقد تابعه على ذلك تلميذه ابن قيم الجوزية كما هي عادته في تقليده ونصرته في كل ما شذ فيه. وقد طُبِعَتْ رسالةٌ لابن تيمية تحت عنوان : «الرد على من قال بفناء الجنة والنار»، وهو عنوان فيه تدليس وتلبيس ! ! لأن ابن تيمية إنما يُنكِرُ فناءَ الجنة، لا فَناءَ النّار ! فكان ينبغي أن يُجعَل عنوان رسالته : «الرد على من قال ببقاء النار»، أو «الترجيح لفناء النار»، أو «الرد على من قال بفناء الجنة، والرد على من قال ببقاء النار». وسببُ هذا التلبيس في العنوان شناعةُ القول بفناء النار، ولو جُعِلَ عنوان رسالةٍ لَنَفَرَتْ منه نفوسُ المسلمين، فكان العنوان مُوهِمًا بأنّ الرسالةَ تَرُدّ على من يقول بفناء الجنّة، وعلى من يقول بفناء النار ! ! وقد رد التَّقِيُّ السُّبكيُّ على ابن تيميةَ برسالة سماها : «الاعتبار ببقاء الجنة والنار»، وهي مطبوعة، كما رَدَّ عليه غيرُه.

2 ـ انظر ترجمته في الملحق الثالث : الترجمة رقم (28).

3 ـ وهذا نصٌّ مُهِمٌّ يساعد في فهم مَآلِ علاقةِ الذَّهبِيّ مع ابن تيمية وأصحابه، وأنها طرأ عليها تغيرٌ ما في آخر الأمر، وانظر أيضا «زغل العلم»، و«النصيحة الذهبية لابن تيمية»، الذين طبعهما العلامة الكوثري رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

عَصَمَهُ اللهُ مِنْ مِثْلِ حَالِهِمْ بِمَا يَعْتَقِدُهُ فِيهِ مِن الفُقَهَاءِ السَّالِمينَ = تَسَلَّطُوا عَلَيْهِ، / وحَمَلُوهُ إِلَى مَنْ يَنْتَقِمُ مِنْهُ ؛ لِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ تَكَلَّمَ في عَالِمٍ، ولَيْسَ مَا قَالَهُ فِيهِ إِلاَّ بَعْضُ مَا قَالَهُ قُضَاةُ الشَّرِيعَةِ فِيهِ، وحَكَمُوا فِيهِ لِسَبَبِهِ.[1]

وإِنْ كَانَ الشَّخْصُ عَارِفًا فَيَنْظُر في كُتُبِهِ ومَا شَحَنَهَا بِهِ نَسْأَلُ اللهَ العَافِيَةَ فَالكَلَامُ فِيهِ بِمَا فِيهِ نَصِيحَةٌ في الدِّينِ يُثَابُ المَرْءُ عَلَيْهَا، ويَجِبُ التَّحْذِيرُ مِنْهُ ومِنْ أَتْبَاعِهِ. كَفَى اللهُ المُسْلِمِينَ شَرَّهُمْ.

وأَرْجُو إِنْ شَاءَ اللهُ أَنْ لَا يَكُونَ الحَامِلُ لِي عَلَى كِتَابَةِ هَذِهِ الأَحْرُفِ إِلَّا النَّصِيحَةُ، فَإِنِّي خَشِيتُ الاغْتِرَارَ بِأَتْبَاعِهِ وبُعْدَ العَهْدِ بِمَعْرِفَتِهِ، فَقُلْتُ بَعْضَ مَا أَعْرِفُهُ بِطَرِيقِ العَدْلِ والإِنْصَافِ، مِنْ غَيْرِ إِطْرَاءٍ ولَا إِجْحَافٍ.

ومَنْ يُنكِرُ السَّفَرَ لِزِيَارَةِ المُصْطَفَى كَيْفَ يَكُونُ حَالُهُ ؟ !

ومِنْ أَعْجَبِ الأَشْيَاءِ وُقُوفِي لَهُ عَلَى رَدٍّ عَلَى الحُكْمِ بِحَبْسِهِ، يَتَكَلَّمُ فِيهِ عَلَى لَفْظٍ في فَتْوَاهُ.

وهَذَا الرَّجُلُ عَجِيبٌ، يَتَكَلَّمُ لِلْعَامَّةِ الَّذِينَ يُفْتِيهِمْ ويَعِظُهُمْ بِكَلَامٍ لَا يَفْهَمُونَ مِنْهُ ولَا غَيْرُهُمْ مِن أَكْثَرِ النَّاسِ إِلَّا مَعْنًى، فَإِذَا حُوقِقَ عَلَيْهِ أَخَذَ يَتَأَوَّلُهُ، ويَكُونُ قَدْ أَدْرَجَ في كَلَامِهِ شَيْئًا لِيَبْقَى لَهُ طَرِيقٌ إِلَى التَّأْوِيلِ ! وهَذَا لَيْسَ بَيَانًا وهُدًى بَلْ تَلْبِيسًا

1 ـ وقد شكى الإمامُ العَلاءُ البُخَارِيُّ في أيّامه مِن مُتَعَصِّبَة ابن تيميّةَ فقال في «ملجمة المجسمة» [ص41] (نَرَى مَجَانِينَ الجُهَلَاءِ يَصُونُونَهُ مِن كُلِّ هَذَر، ورَعَاعًا مِن الأَغْبِيَاءِ يَتْبَعُونَهُ في كُلِّ مَا يَأْتِي ويَذَر، ظَانِّينَ بِكَثْرَةِ تَسْوِيدِهِ بِهَوَاجِسِ السَّوْدَاءِ وَجْهَ البَيَاضِ أَنَّهُ بَحْرٌ خِضَمٌّ ..). فانظره، وكذلك الإمامُ بَهاءُ الدِّين الإِخْمِيمِيُّ، فقد رد على ابن تيمية في قوله الشنيع بحوادِثَ لا أَوّلَ لَها، فتَعَصَّب جماعةٌ مِن أتباعه عليه، قال الإِخْمِيمِيُّ في رسالته في الرد على ابن تيمية في حوادث لا أول لها» [ص15] : (فصارُوا طوائفَ: فطائفةٌ فَقِهَتْ قُلُوبُهُمْ، وقَبِلُوا الرَّحْمَةَ، لِبَقائِهِمْ على فِطَرِهِمْ، وحَمِدُوا اللهَ تَعالَى وقَالُوا : لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ على عِصْمَةِ ابن تَيْمِيَّة.. وطائفةٌ لم تَرْفَعْ بذلكَ رأْسًا، وهُمْ ثلاثةُ أقسام : قِسْمٌ لم يَفْهَمُوا، ولم يَسْتَعِدُّوا لِلْفَهْم وأَظْهَرُوا العَدَاوَةَ.. وقِسْمٌ أَسْوَأُ حَالاً مِن هؤلاء، قالُوا لهؤلاء : عَادُوهُ وانْصُرُوا مَا أَنْتُمْ عليه إِنْ كُنتُمْ فَاعِلِينَ.. وقِسْمٌ صَعِدَ مِنبرَ الجهل، وخطبَ خُطبَةً تَدُلّ على عدَم العقل..) فانظره. وأمّا حالُ المتعصبين له اليومَ مِن مُجسِّمةِ الوهابيّة فهو فوقَ التّصور، ولو أتَيْتَ بأبلغ كاتبٍ لما استطاع شرحَ حالِهم مع الإيجاز والاختصار إلا في مجلد كبير.

قف على عجيبة من أمر ابن تيمية وأنه كان يفتي العامة بما يفهم منه التشبيه ثم يتبرأ من ذلك بتأويل كلامه عند الحاجة

واخْتِلَالاً ؛ فَإِنَّ العَوَامَّ إِنَّمَا يَفْهَمُونَ مِن المُفْتِي والوَاعِظِ ظَاهِرَ قَوْلِهِمْ، ومَا نُصِبَ المُفْتِي والوَاعِظُ والمُعَلِّمُ إِلَّا لِلْبَيَانِ. قَالَ اللهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ : ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1]، فَمَطْلُوبُ الشَّرْعِ البَيَانُ، / والعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ المَطْلُوبِ مِنْهُمْ [ذَلِكَ].[2]

وهَذَا الرَّجُلُ بِالضِّدِّ مِنْ هَذَا عِنْدَ إِحْجَامِهِ عَنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِ، ونُزُوعِهِ إِلَى تَأْوِيلِهِ، فَإِنْ كَانَ هَذَا مُرَادَهُ مِن الأَوَّلِ فَلِمَ أَطْلَقَ كَلَامَهُ، وحَمَلَ النَّاسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ؟ ! وإِنْ لَمْ يَكُنْ مُرَادَهُ مِن الأَوَّلِ وإِنَّمَا جَنَحَ إِلَيْهِ عِنْدَ المُحَاقَقَةِ، فَمَا هَكَذَا شَأْنُ العُلَمَاءِ.[3]

[٢٠٣/أ]

فَالسَّلَامَةُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ تَرْكُهُ بِالكُلِّيَّةِ، وتَرْكُ كَلَامِهِ مَهْمَا أَمْكَنَ، ومَنْ عُلِمَ مِنْهُ الفَتْوَى بِشَيْءٍ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ يُؤَدَّبُ، ويُؤْخَذُ عَلَى يَدِهِ لِيَسْلَمَ النَّاسُ مِنْهُ.

واللهُ تَعَالَى يَحْفَظُ دِينَهُ، ويَنْصُرُ مُعِينَهُ، بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ.

كُتِبَ في نَهَارِ الأَرْبِعَاءِ، الثَّانِي والعِشْرُونَ صَفَر، سَنَةَ خَمْسٍ وخَمْسِينَ وسَبْعِ مِائَةٍ، بِظَاهِرِ دِمَشْقَ. انتهى.

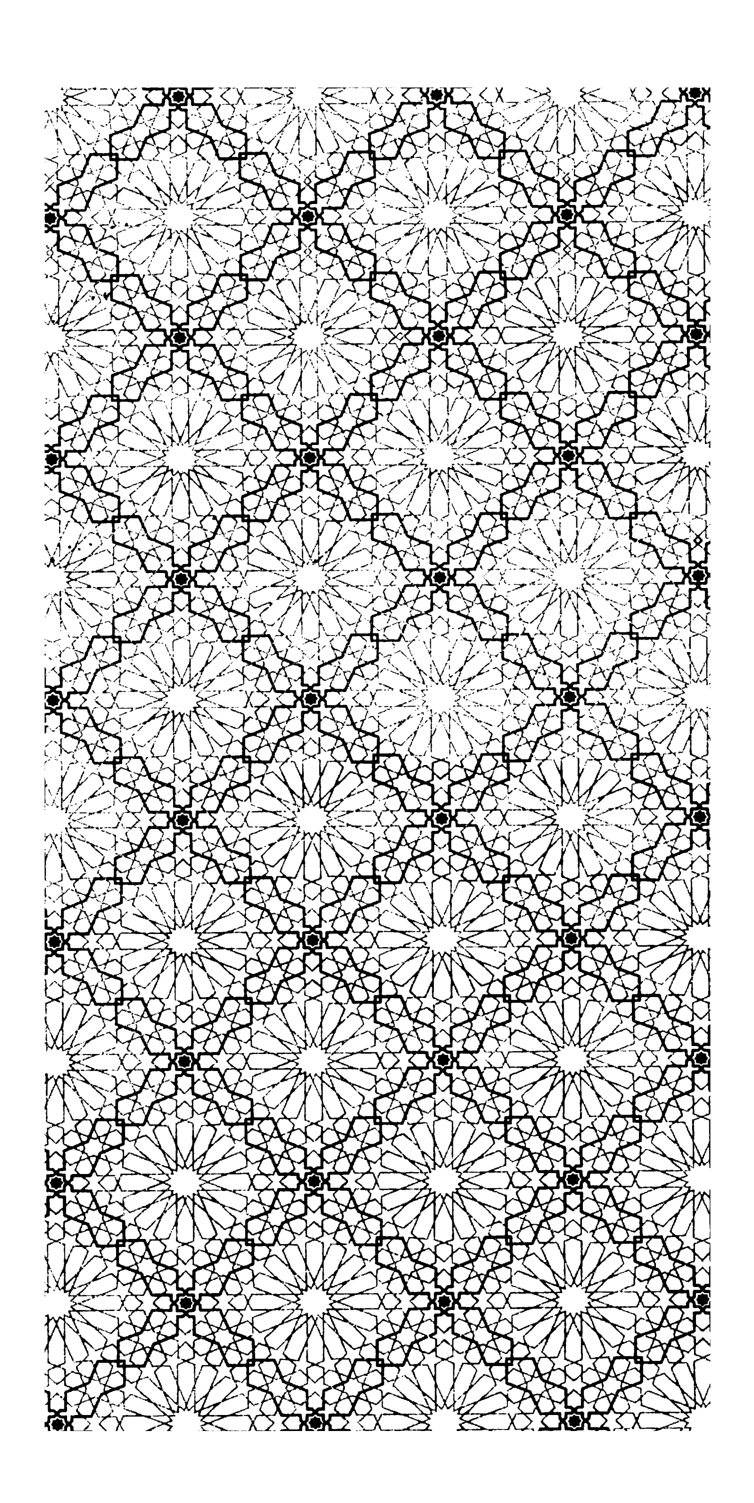
---

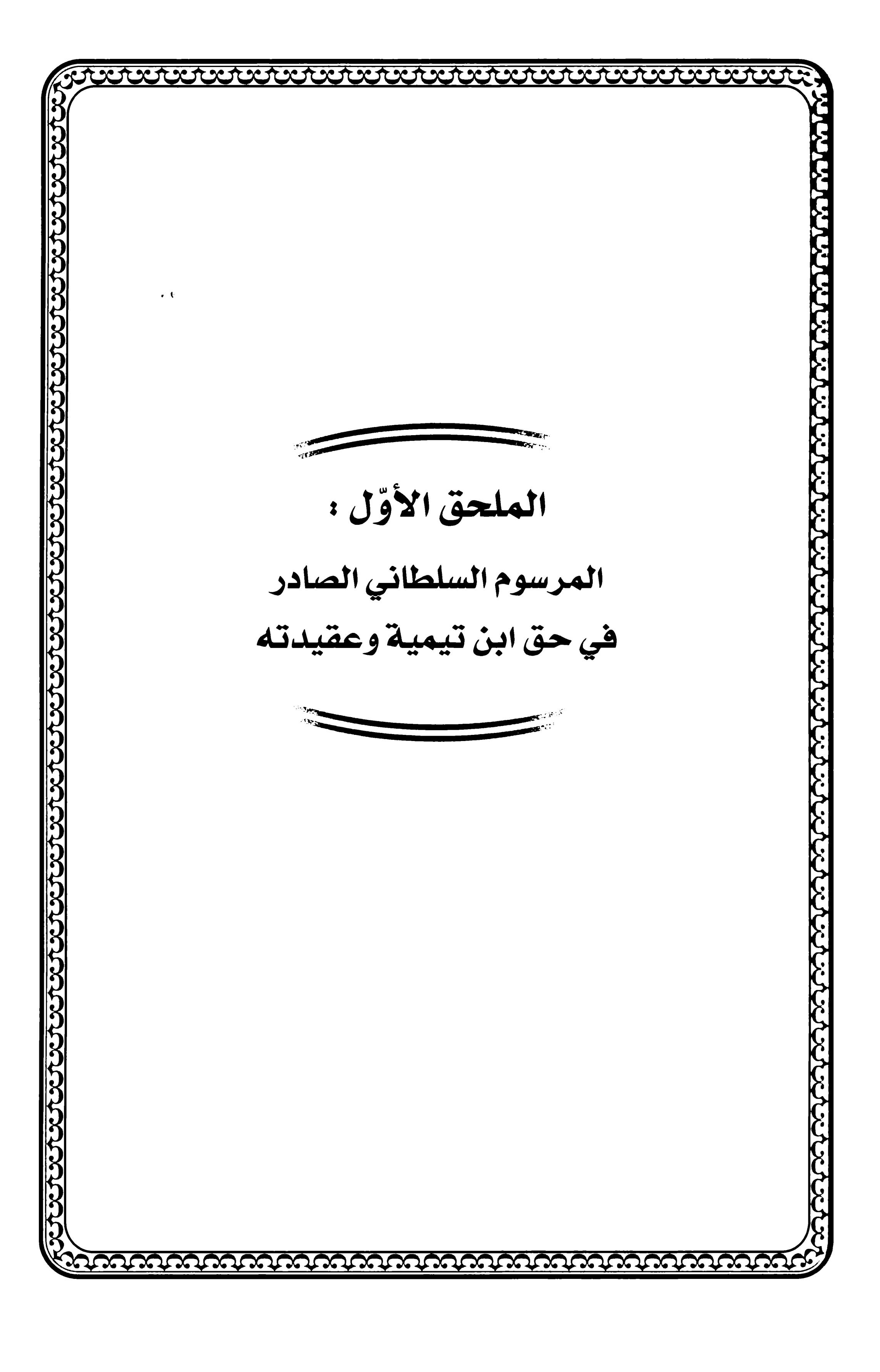
1 ـ الآية [44]، من سورة النحل.

2 ـ ما بين معقوفتين : زيادة من عندنا يقتضيها المعنى والسياق.

3 ـ تأمل هذا الوصف كله ! فإنه كلام إمام قد خبر هذا الرجل، ورد عليه في كثير من المسائل، فهو يتكلم عن تجربة وممارسة لكلامه، ودراية بطرقه في الإيهام والتمويه، وعزوه القول الذي ينصره للأئمة والسلف والصحابة، وحكايته ما يعتقده بلسان غيره. وقد رد الإمام السبكي في «شفاء السقام» [ص334] مسألة عزاها لغيره، ثم قال : (ثم قولُه : (قالُوا) وجَعْلُه ذلكَ على لسان غيره إن كان مراده به أن يَخلُص مِن تَبِعَتِه عند المُحَاقَقَةِ فليس ذلك مِن دَأْب العلماء، ثم هو مطلوبٌ بنقل هذا القول برُمَّتِه عن المتقدمين الذين نسبه إليهم أو عن بعضهم، ثم نسبة ذلك إلى غيره لا يُخَلِّصُه، لأنه إنما حكاهُ حكايةَ من يرتضيه وينتصر له ويُفتي به العوامَّ ويُغريهم على اعتقاده، ولا يُفرِّقُ العاميُّ الذي يسمع هذه الفُتْيَا بين أن يَذكُرَه عن نفسه أو حاكيًا عن غيره). ورد على كلام له مُوهِم، ثم قال [ص337] : (وكأنّ ابنَ تيمية أراد ذلك وجعله معطوفا على إلزام الشيخ أبي محمد، حتى إذا حُوقِقَ فيه تخلَّصَ مِن دَرْكِه بجَعْلِه معطوفًا، وليس هذا دَأْبَ من يَبغي الإرشاد، بلْ مَن يَبْغي الفساد). وفي [الدرر الكامنة : 1 / 156] نقلاً عن الأقشهري في رحلته : (وكان إذا حُوقِقَ وأُلْزِمَ يقولُ : لم أُرِدْ هَذَا، إنّما أردتُ كذَا، فيذكُر احتمالاً بعيدًا).

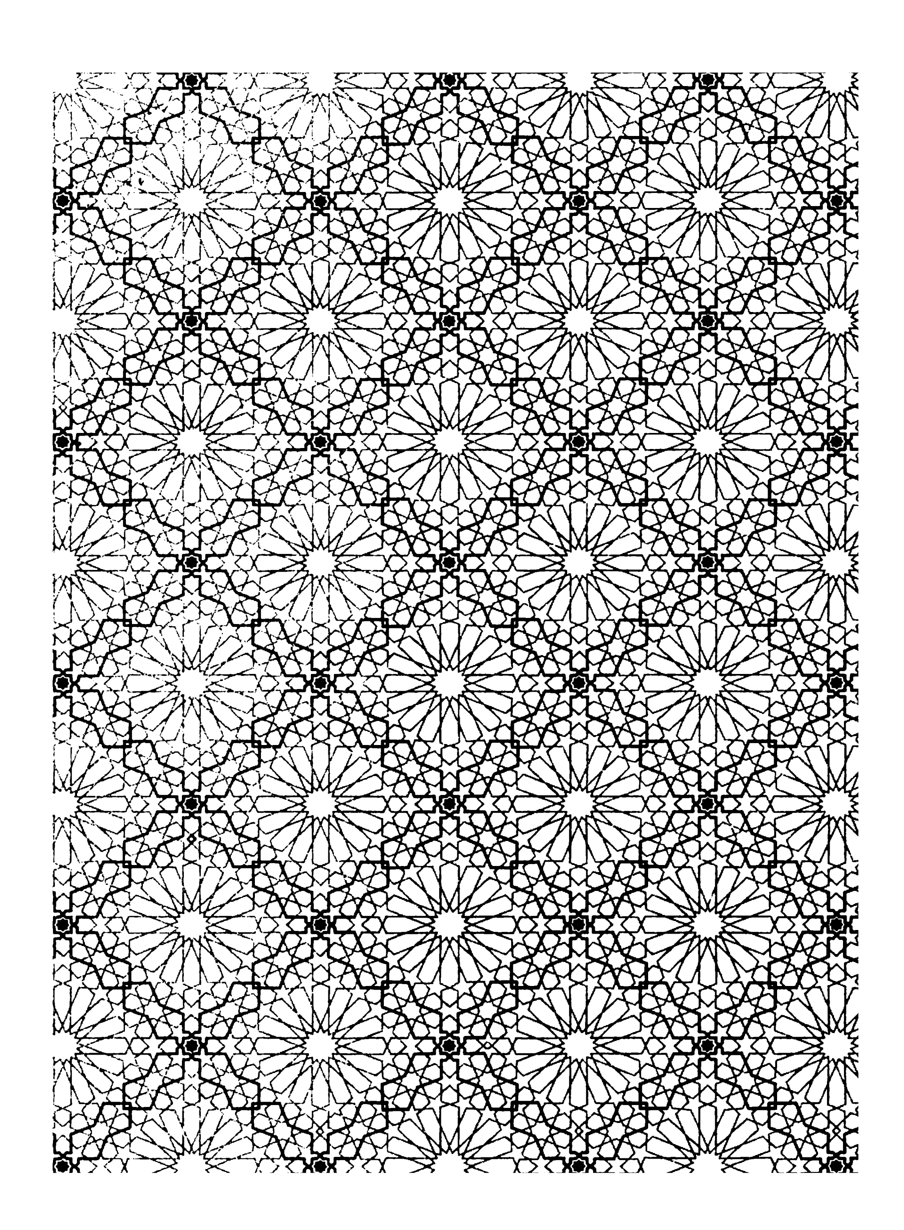
الملحقـــــــــــات





الملحق الأوّل :

المرسوم السلطاني الصادر في حق ابن تيمية وعقيدته



المرسومُ السُّلطانِيُّ الصَّادِرُ في حقِّ ابنِ تيميَّة وعقيدَتِه

نسخةُ المرسومِ الشَّريفِ السُّلطانيّ، الذي أصدره ناصرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ قَلَاوُونْ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى - وقُرِئَ على مِنْبَرِ جامعِ دِمَشْقَ، نهارَ الجُمعةِ سنةَ خمسٍ وسَبْعِمِائَة، وبمصرَ وغيرِها.

صُـــــــــورَتُه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الَّذي تَنَزَّهَ عن الشَّبيهِ والنَّظِير، وتعالى عن المِثْل، فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، نحمَدُه على ما أَلْهَمَنا من العمل بالسُّنّة والكِتاب، ورَفَعَ في أيّامِنا أسبابَ الشكِّ والارتياب، ونشهدُ أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريكَ له، شهادةَ مَن يَرْجُو بإخلاصه حُسْنَ العُقْبَى والمَصِير، ويُنَزِّهُ خالقَهُ عن التَّحَيُّزِ في جهةٍ، لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

ونشهدُ أنّ سيِّدَنا محمّدًا عبدُه ورسولُه الذي نَهَجَ سبيلَ النَّجاةِ لِمَن سَلَك سبيلَ مَرْضاتِه، وأَمَر بالتَّفَكُّر في آلَاءِ اللهِ ونَهَى عن التَّفَكُّر في ذَاتِه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين عَلَا بهم مَنارُ الإيمانِ وارْتَفَع، وشَيَّد اللهُ بهم مِن قواعِدِ الدِّين الحَنِيفِيِّ ما شَرَع، وأَخْمَدَ بهم كلِمَةَ مَن حادَ عن الحَقِّ ومَالَ إلى البِدَع.

وبعدُ: فإنَّ القواعِدَ الشَّرْعِيَّة، وقواعِدَ الإسلامِ المَرْعِيَّة، وأركانَ الإيمانِ العِلْمِيَّة، ومَذاهِبَ الدِّينِ المَرْضِيَّة، هي الأساسُ الذي يُبْنَى الإيمانُ عليه، والمَوْئِلُ الذي يَرْجِعُ كُلُّ أحَدٍ إليه، والطريقُ التي مَن سلَكَها فاز فوزًا عظيمًا، ومن زاغ عنها

فقد استَوْجَب عذابًا أليمًا. فلهذا يَجِبُ أن تُنفَّذَ أحكامُها، ويُؤكَّدَ دوامُها، وتُصانَ عقائدُ هذه الأُمّة عن الاختلاف، وتُزانَ قواعدُ الأئمة بالإئْتِلاف، وتُخْمَدَ ثَوَائِرُ البِدَع، ويُفَرَّقَ مِن فِرَقِها ما اجْتَمَع.

وكان التَّقِيُّ ابنُ التَّيْمِيَّة في هذه المدّة قد بسط لسانَ قلَمِه، ومدَّ بجهله عِنانَ كلِمِه، وتحدَّث في مسائلِ الذّاتِ والصِّفات، ونصّ في كلامه الفاسد على أمور مُنكَرات، وتكلّم فيما سكت عنه الصحابة والتابعون، وفَاهَ بما اجتنَبَه الأئمة الأعلامُ الصالحون، وأتى في ذلك بما أنكره أئمة الإسلام، وانعقَدَ على خلافه إجماعُ العلماء والحُكّام، وشَهَر مِن فتاويه ما اسْتَخفَّ به عقولَ العوامّ، وخالَفَ في ذلك فقهاء عَصْرِه، وأئمةَ شَامِه ومِصْرِه، وبعث برسائله إلى كُلِّ مكان، وسَمَّى فتاويه بأسماءٍ ما أنزل الله بها من سلطان.

ولمّا اتَّصَل بنا ذلك، وما سلكه مُريدُوهُ مِن هذه المسالك، وأظهروه من هذه الأحوال وأشَاعُوه، وعَلِمْنا أنّه اسْتَخفَّ قومَه فأطَاعُوه، حتى اتَّصَل بنا أنّهم صرَّحُوا في حقّ اللهِ سبحانَه بالحَرْف والصَّوْت والتَّجْسِيم، فقُمْنا في نُصْرة الله تعالى مُشْفِقِينَ مِن هذا النَّبَإِ العظيم، وأنكَرْنا هذه البدعة، وأَنِفْنَا أنْ تَشِيعَ عمَّن تَضُمُّه مَمالِكُنا هذه السُّمْعَة، وكَرِهْنا ما فَاهَ به المُبْطِلُون، وتَلَوْنا قولَه تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾، فإنَّه سُبحانه وتعالى تَنَزَّهَ في ذاتِه وصفاتِه عن العَدِيل والنَّظِير، ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾.

فتَقَدَّمتْ مراسِمُنا باسْتِدعاء ابنِ تَيْمِيَّةَ المذكورِ إلى أبْوَابنا العاليةِ عندما سارتْ فَتاوِيهِ شَامًا ومِصْرًا، وصرَّحَ فيها بألفاظٍ ما سَمِعَها ذُو لُبٍّ إلاَّ وتَلَا قولَه تعالى: ﴿ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴾.

ولمَّا وصل إلينا تَقَدَّمْنا إلى أُولِي الحَلِّ والعَقْد، وذَوِي التَّحْقِيق والنَّقْد، وحضر قُضاةُ الإسلام، وحُكَّامُ الأَنَام، وعلماءُ الدِّين، وفقهاءُ المسلمين، وعُقِدَ له مجلسُ

شَرْع، في مَلَإٍ مِن الأئمّة وجَمْع، ومَن له دِرايَةٌ في مَجال النَّظَر ودَفْع، فثبت عند ذلك عليه، جميعُ ما نُسِب إليه، بمُقتَضى خطِّ يَدِه، الدّالّ على مُنْكَرِ مُعْتَقَدِه.

وانفصل ذلك الجمعُ وهم لعقيدته مُنكِرُون، وآخَذُوهُ بما شَهِد به قلَمُه عليه تَالِين: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾.

وبلغنا أنّه قد اسْتُتِيبَ مِراراً فيما تقدَّم، وأخَّرَه الشرعُ الشريف لَمّا تَعرَّض لذلك وأَقْدَم، ثمّ عادَ بعد رَدْعِه ومَنْعِه، ولم تَدخُل تلك النَّواهِي في سَمْعِه.

ولمّا ثبت ذلك في مجلس الحَكَم العَزِيز المالِكِيّ، حكَمَ الشرعُ الشريفُ أن يُسجَن هذا المذكورُ، ويُمنَع مِن التّصرُّف والظهور.

ومَرسومُنا هذا يأمُر بأن لا يَسلُك أحدٌ ما سلكه المذكورُ مِن هذه المسالك، ويَنْهى عن التّشبيه في اعتقادِ مِثْل ذلك، أو يَغْدُوَ له في هذا القول مُتّبعًا، أو لهذه الألفاظِ مُستمِعًا، أو يَسرِيَ في التجسيم مَسْرَاه، أو يَفُوهَ في ذلك كما فَاه، أو يتحدَّثَ أحدٌ بصوتٍ أو حَرْف، أو يُوسِّعَ القولَ في ذاتٍ أو وَصْف، أو يُطلِقَ لسانَه بتَجْسِيم، أو يَحِيدَ عن الطريق المُسْتَقِيم، أو يَخْرُجَ عن رَأْيِ الأئمَّة، أو يَنفرِد به عن علماء الأُمَّة، أو يُحَيِّزَ اللهَ سُبحانه وتعالى في جِهَة، أو يَتعرَّضَ الى حَيْث وكَيْف، فليس لمن يَعْتَقِدُ هذا المجموعَ عندنا إلاّ السَّيْف. فلْيَقِفْ كُلّ واحِدٍ عند هذا الحَدّ، و﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾.

ولْيُلْزَمْ كُلّ واحِدٍ من الحنابلة بالرُّجوع عمّا أنكَرَهُ الأئمّةُ من هذه العقيدة، والخُرُوج من هذه الشُّبُهاتِ الشّديدة، ولُزُوم ما أمر اللهُ تعالى به مِن التَّمَسُّك بمذاهب أهل الإيمانِ الحَمِيدَة، فإنّه مَن خرج عن أمر اللهِ فقد ضَلَّ سواءَ السَّبِيل، وليس له سِوى السِّجْن الطويلِ مِن مَقِيل.

ورَسَمْنا بأنْ يُنادَى في دِمَشْقَ المَحْرُوسَة، والبلادِ الشَّامِيّة، وتلك الجهاتِ بالنَّهْي الشَّدِيد، والتَّخْويف والتَّهْدِيد، لمن يَتْبَعُ ابنَ تَيْمِيَّةَ في الأمرِ الذي أَوْضَحْناه، ومَن اتَّبَعَه تَرَكْناهُ في مِثْل مكَانِه وأَحْلَلْناه، ووَضَعْناهُ مِن عُيونِ الأُمَم كما وَضَعْناه.

ومتى أصَرُّوا على الامتِناع، وأَبَوْا إلاّ الدِّفاع، أَمَرْنا بعَزْلِهِمْ مِن مَدارِسِهِم ومَناصِبهِم، وإسْقاطِهم مِن مَراتِبِهِم، وأنْ لا يكونَ لهم في بلادنا حُكْمٌ ولا قضاءٌ ولا إمامَة، ولا شَهادَةٌ ولا وِلايَةٌ ولا رُتْبَةٌ ولا إقامَة.

فإنَّا أَزَلْنا دعوةَ هذا المُبتَدِع مِن البِلَاد، وأَبْطَلْنا عقِيدَته التي أضلّ بها كثيرًا مِن العِباد أو كاد.

ولْتُكْتَب المَحاضِرُ الشَّرعِيّةُ على الحنابلة بالرُّجُوع عن ذلك، وتُسَيَّرْ إلينا بعد إثباتِها على قُضاة المَمالِك. وقد أَعْذَرْنا وحَذَّرْنا، وأَنْصَفْنا حيثُ أَنْذَرْنا.

ولْيُقْرَأْ مَرسُومُنا الشّريفُ على المَنابِر، لِيَكُون أبْلَغَ واعِظٍ وزاجِر، وأَحْمَدَ نَاهٍ وآمِر، ولْيُبَلِّغْ لِلغائِب الحاضِر.

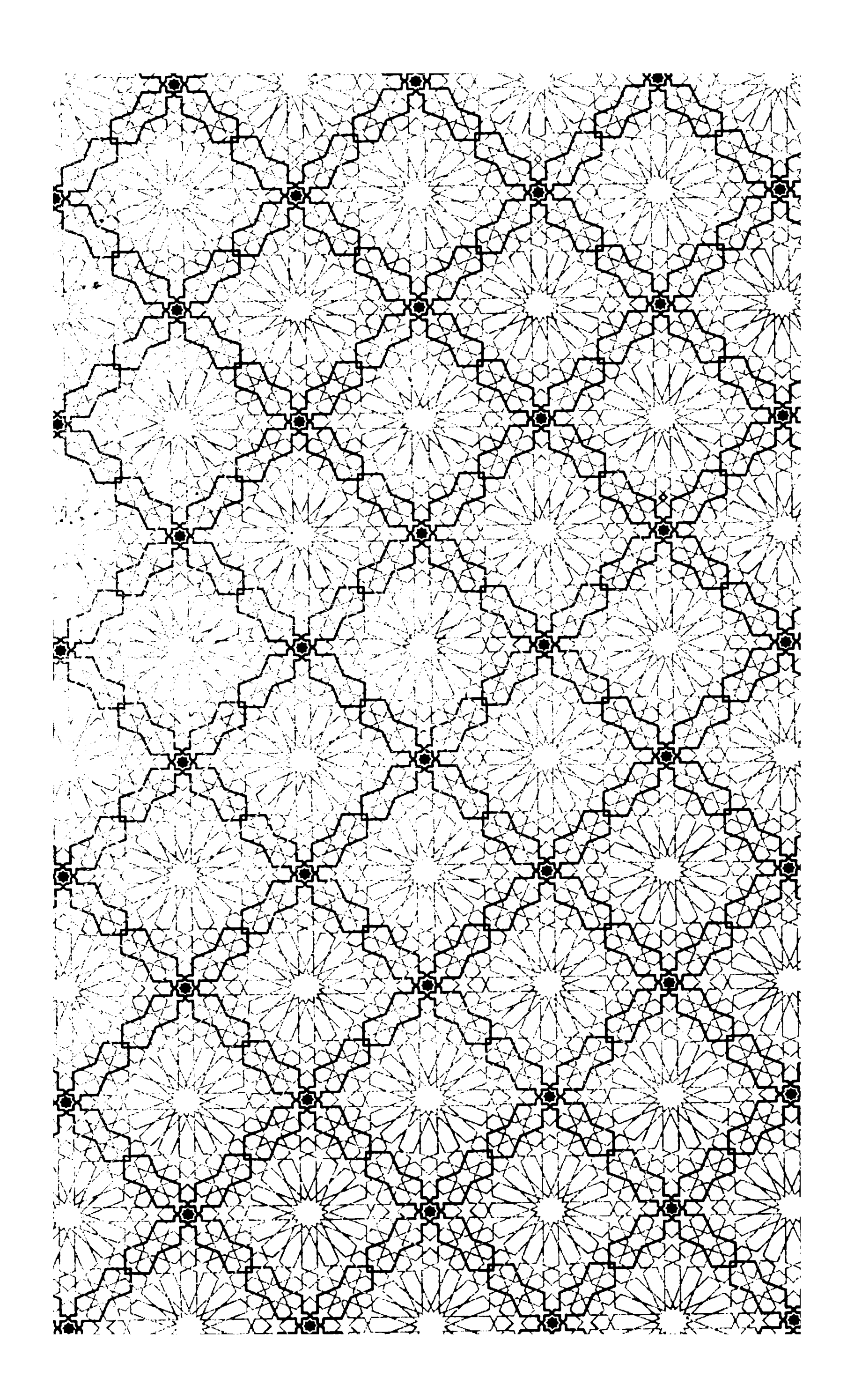
والخَطُّ الشَّرِيفُ أَعْلَاه، حُجّةٌ بمُقْتَضاه.

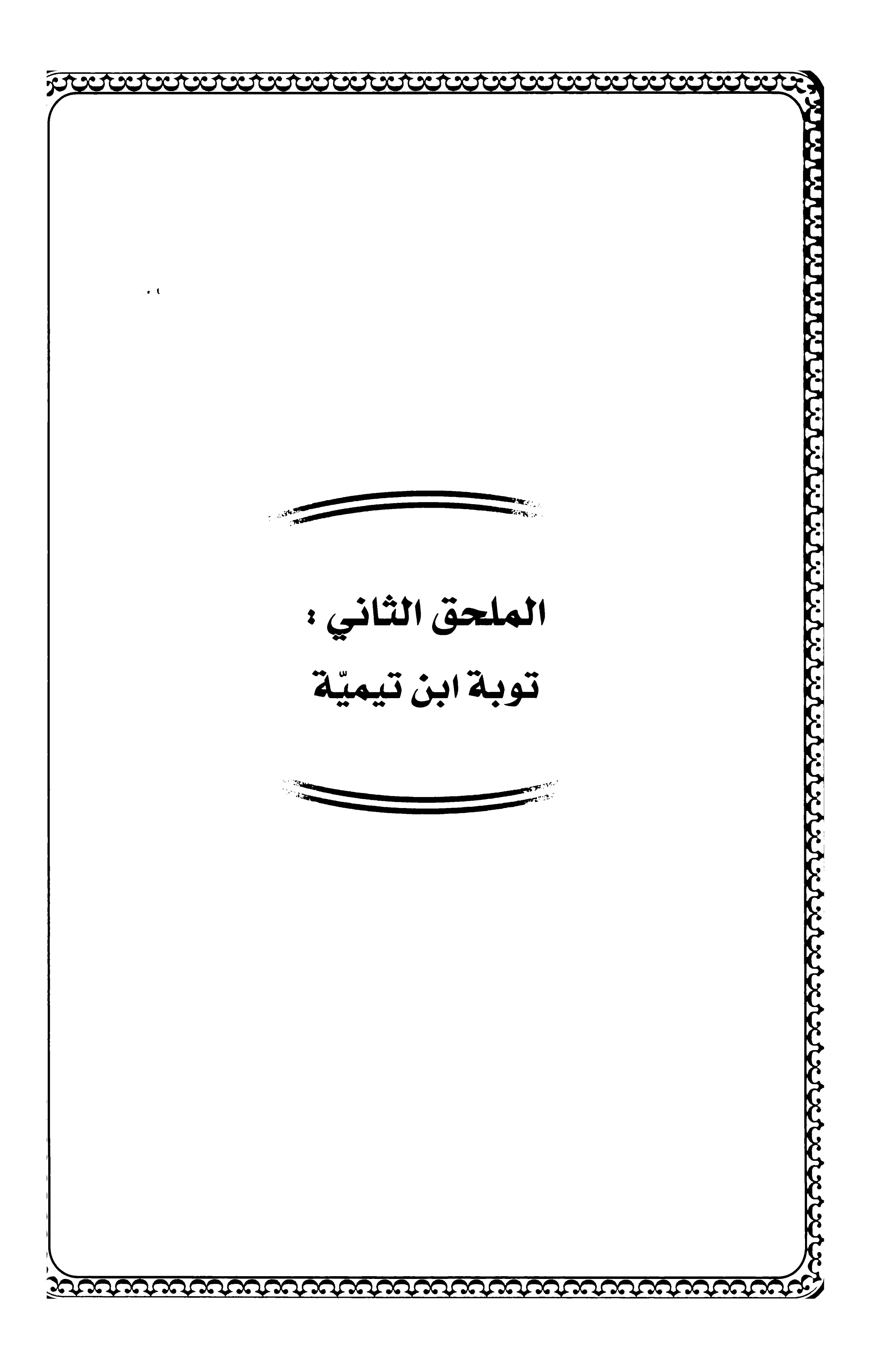
وكُتِبَ ثامنَ عشرينَ رمضانَ، سنةَ خمسٍ وسَبْعِمِائَة.

وكُتِبَ مِن هذا المرسوم عِدَّةُ نُسَخ، ونفذ إلى سائر الممالك الإسلاميّة. وتَوَلَّى قراءةَ هذا المرسومِ الواردِ بدِمَشْقَ القاضي شمسُ الدِّين محمّد بنُ شِهابِ الدِّين محمود المُوَقِّع، وبَلَّغ عنه ابنُ صبيحٍ المُؤذِّن. وأحضروا الحنابلةَ بعد ذلك، واعترفوا عند قاضي القُضاةِ جَمالِ الدِّين المالِكيّ بأَنَّهُم يعتقدون ما يَعْتَقِدُه الإمامُ محمّد بنُ إِدْرِيسَ الشّافعيُّ، وهو قولُه: (آمَنْتُ باللهِ وما جاءَ عن اللهِ على مُرادِ اللهِ، وآمَنْتُ برسول اللهِ وبما جاءَ عن رسولِ اللهِ على مُرادِ رسولِ اللهِ، صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ).

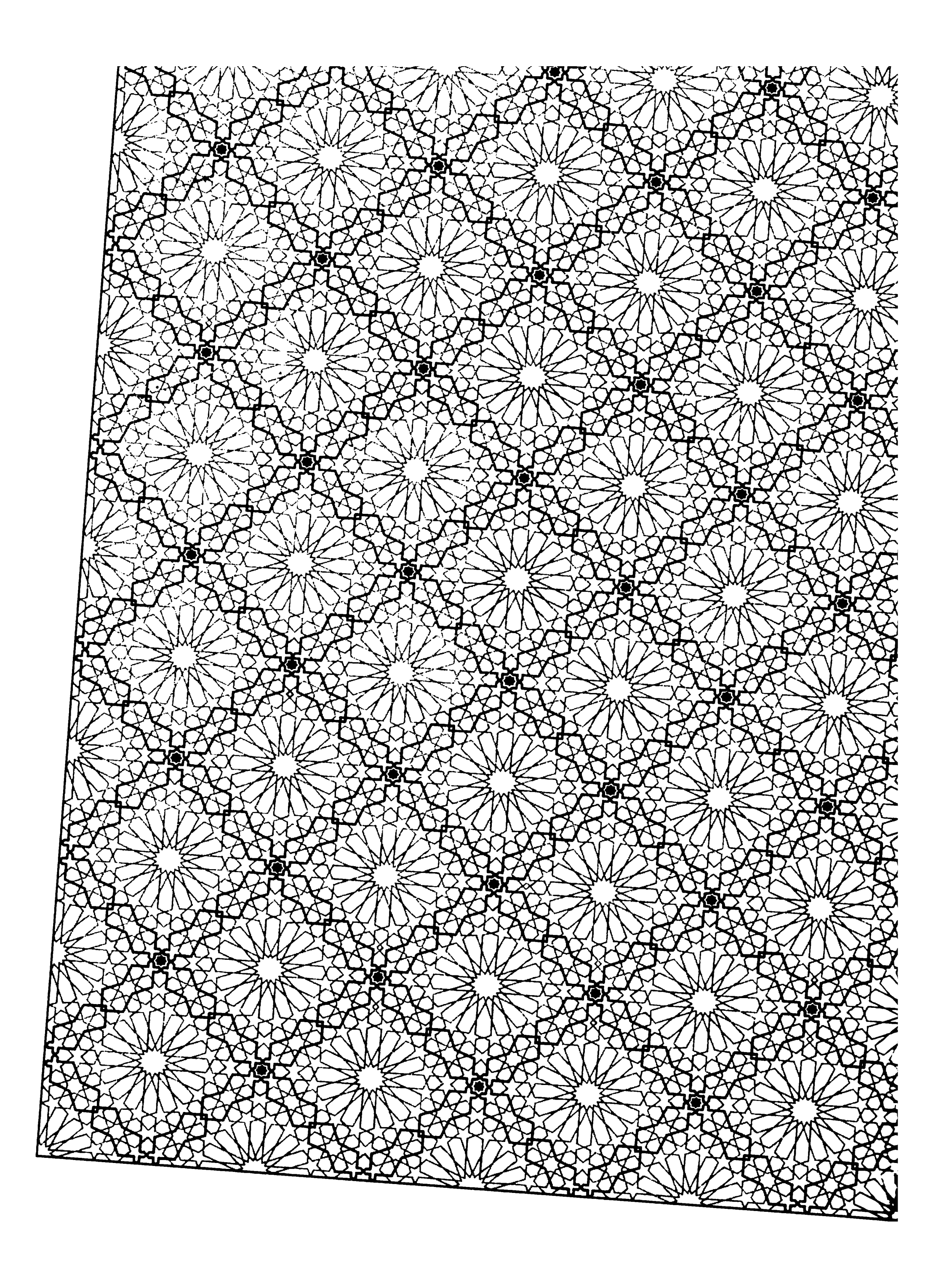
وقُرِئَ المرسومُ أيضًا في جامع القاهرة بعد صلاة الجمعة، وبمصر بعد عصر الجمعة، سَلْخَ شهْرِ رمضانَ، سنة خمسٍ وسَبْعِمائَة.

انظر المرسوم في : [نهاية الأرب : 32/ 82]، و[كنز الدرر : 9/ 139]، و[نجم المهتدي : 2/ 530]، و[دفع شبه من شبه وتمرد ص : 61]. وأمّا ابنُ كَثِير في [البداية والنهاية : 18/ 56]، فلم يتحمَّلْ إيرادَ المرسوم بلفظِه، واكتفى بأنّه قُرِئَ، وأنَّ فيه الحَطَّ على الشيخ تَقِيِّ الدِّين ومُخالَفَتِه في العقيدة.





الملحق الثاني:
توبة ابن تيميّة



تَوْبَةُ ابنِ تَيْمِيّة

قد حفظتْ لنا كتبُ التاريخ نَصَّيْن مُتَقارِبَيْن معنًى وتاريخًا في شأن توبةِ ابنِ تَيْمِيَّة لمَّا حُوقِقَ أَيَّامَه بِمِصْرَ.

النّصُّ الأوَّلُ : نقلَه الشِّهابُ النُّوَيْرِيُّ في «نهاية الأرب»، وتاريخُه : الخامس والعشرون من شهر ربيع الأول، ولَفْظُه :

وأمَّا تَقِيُّ الدِّين فإنّه اسْتَمرَّ في الجُبّ بقَلْعةِ الجَبَل إلى أن وصل الأميرُ حُسامُ الدِّين مُهَنّا إلى الأبوابِ السُّلطانِيَّة في شهر ربيعٍ الأوَّل، سنةَ سبعٍ وسَبْعِمائَةٍ، فسأل السُّلطانَ في أمره وشَفَع فيه، فأمر بإخراجه، فأُخْرِجَ في يوم الجمعة الثالث والعشرين من الشَّهْر، وأُحْضِر إلى دار النِّيابةِ بقَلْعةِ الجَبَل، وحصل بحثٌ مع الفقهاء، ثمّ اجتمع جماعةٌ مِن أَعْيان العلماء ولم تَحْضُرْهُ القضاةُ، وذلك لمرض قاضي القضاةِ زَيْنِ الدِّينِ المَالِكيّ، ولم يَحْضُرْ غيرُه مِن القضاةِ، وحصل البَحْث، وكتبَ خَطَّه ووَقَع الإشهادُ عليه، وكُتِبَ بصُورَة المجلسِ مَكْتوبٌ مَضْمُونُه :

بسم الله الرحمن الرحيم

شَهِد مَن يَضعُ خطَّه آخرَه أنّه لمَّا عُقِد مجلسٌ لتَقِيِّ الدِّينِ أحمدَ بْنِ تَيْمِيَّة الحَرَّانِيّ الحَنْبَلِيّ بحَضْرَةِ المَقَرّ الأشْرَفِ العَالِي المَوْلَوِيّ الأَمِيرِيّ الكَبِيرِيّ العَالِمِيّ العَادِلّي السّيفِيّ، ملكِ الأُمَراء، سَلَّارْ الملكيّ النّاصِريّ، نائبِ السَّلْطَنَة المُعظَّمة، أَسْبَغ اللهُ ظِلَّه، وحضر فيه جماعةٌ مِن السّادة العلماء الفضلاء، أهل الفُتْيا بالدِّيار المِصْرِيّة، بسَبَب ما نُقِل عنه ووُجِد بخطِّه الذي عُرِفَ به قبلَ ذلك، مِن الأمور المتَعلِّقة باعتِقاده أنّ الله تعالى يتكلَّمُ بصوتٍ، وأنّ الِاستِواءَ على حقيقتِه، وغيرِ ذلك ممّا هو مُخالِفٌ لأهل الحقّ.

انْتَهى المجلسُ بعدَ أنْ جَرَتْ فيه مَباحِثُ معه ليَرْجِعَ عن اعتِقاده في ذلك، إلى أنْ قال بحضرة شُهودٍ : (أَنَا أَشْعَرِيٌّ). ورَفَع كتابَ الأَشْعَرِيّة على رأسه، وأُشْهِدَ عليه بما كتَبَ خَطًّا، وصُورَتُه :

(الحمدُ لله، الّذي أَعْتَقِدُه أنّ القُرآنَ معنًى قائمٌ بذاتِ الله، وهو صِفةٌ مِن صِفاتِ ذاتِه القَديمَة الأَزلِيَّة، وهو غيرُ مَخْلُوقٍ، وليسَ بحَرْفٍ ولا صَوْتٍ.

كتَبَهُ : أحمدُ بنُ تَيْمِيَّة.

والّذي أَعْتَقِدُه مِن قولِه : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، أنّه على ما قالَه الجماعةُ، أنّه ليسَ على حقيقتِه وظاهِره، ولا أَعْلَمُ كُنْهَ المُرادِ منه، بلْ لا يَعْلَمُ ذلك إلّا اللهُ تعالى.

كتَبَهُ : أحمدُ بنُ تَيْمِيَّة.

والقولُ في النُّزُول كالقولِ في الِاستِواء، أقولُ فيه ما أقولُ فيه، ولا أَعْلَمُ كُنْهَ المُرادِ به، بلْ لا يَعْلَمُ ذلك إلّا اللهُ تعالى، وليسَ على حقيقتِه وظاهِره.

كتَبَهُ : أحمدُ بنُ تَيْمِيَّة.

وذلك في يوم الأحد، خامس عشرين شهر ربيع الأوّل، سنةَ سبعٍ وسَبْعِمائَةٍ).

هذا صورةُ ما كتَبَه بخَطِّه، وأُشْهِدَ عليه أيضًا أنّه تابَ إلى الله تعالى ممّا يُنافِي هذا الاعتِقادَ في المسائل الأربَعِ المذكورةِ بخَطِّه، وتَلَفَّظ بالشَّهادَتَيْن المُعَظَّمَتَيْن، وأُشْهِدَ عليه بالطَّواعِيةِ والاختِيار في ذلك كُلِّه، بقَلْعةِ الجَبَل المحروسةِ، مِن الدِّيار المِصْرِيّة، حرسها الله تعالى، بتاريخ يوم الأحد، الخامس والعشرين من شهر ربيع الأوّل، سنةَ سبعٍ وسَبْعِمائَةٍ، وشَهِدَ عليه في هذا المَحْضَر جماعةٌ مِن الأَعْيان المُقْنِتين والعُدول، وأُفْرِجَ عنه واسْتَقرَّ بالقاهرة.

انظر : [نهاية الأرب : 32/ 84-85].

والنّصُّ الثّانِي : نقلَه الإمامُ ابنُ المُعَلِّم في «نجم المهتدي»، مع خُطوطِ العلماءِ الّذين شَهِدُوا على تَوْبَةِ ابنِ تَيْمِيَّة، وتاريخُه : السادس من شهر ربيعٍ الآخِر.

ولَفْظُه :(الحمدُ لله، الّذِي أَعْتَقِدُه أنّ القُرآنَ معنًى قائمٌ بذاتِ الله، وهو صِفةٌ مِن صِفاتِ ذاتِه القَدِيمةِ الأزليَّة، وهو غيرُ مَخْلُوقٍ، وليسَ بحَرْف ولا صَوْتٍ، وليسَ هو حَالاًّ في مَخْلُوقٍ أَصْلاً ؛ لا وَرَقٍ، ولا حِبْرٍ، ولا غيرِ ذلك.

والّذِي أَعْتَقِدُه في قوله : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، أنّه على ما قالَ الجماعةُ الحاضِرُون، وليسَ على حقيقتِه الظَّاهِرة، ولا أَعْلَمُ كُنْهَ المُرادِ به، بلْ لا يَعْلَمُ ذلك إلّا الله.

والقولُ في النُّزُول كالقولِ في الاستِواء، وأقولُ فيه ما أقولُ فيه، لا أَعْرِفُ كُنْهَ المُرادِ به، بلْ لا يَعْلَمُ ذلك إلّا الله، وليسَ على حقيقتِه وظاهِره، كما قالَ الجماعةُ الحاضِرُون.

وكلُّ ما يُخالِفُ هذا الاعتِقادَ فهو باطِلٌ، وكلُّ ما في خَطِّي أو لَفْظِي ممّا يُخالِفُ ذلك فهو باطِلٌ، وكلُّ ما في ذلك ممّا فيه إِضْلالُ الخَلْق أو نِسْبَةُ ما لا يَلِيقُ بالله إليه فأَنَا بَرِيءٌ منه، وقد بَرِئْتُ منه، وتائِبٌ إلى الله مِن كلّ ما يُخالِفُه.

كتَبَهُ : أحمدُ بنُ تَيْمِيَّة.

وذلك يوم الخميس، سادس شهر ربيعٍ الآخِر، سنةَ سبعٍ وسَبْعِمائَةٍ.

وكلُّ ما كَتَبْتُه وقُلْتُه في هذه الوَرَقَة فأَنَا مُخْتارٌ في ذلك غيرُ مُكْرَهٍ.

كتَبَهُ : أحمدُ ابنُ تَيْمِيَّة. حسبُنا اللهُ ونِعْم الوكِيلُ).

وبأعلى هذا المكتوبِ بخطِّ قاضي القُضاةِ بَدْرِ الدِّين - أي ابن جَماعَةَ - ما صُورَتُه : (اعْتَرَفَ عِندِي بكُلّ ما كتَبَه بخطِّه في التاريخ المذكور. كتَبَهُ : محمّدُ ابنُ إبراهيمَ الشّافِعيّ).

وبحاشية الخطِّ ما صُورَتُه : (اعْتَرفَ بكُلّ ما كتَبَ بخطِّه. كتَبَهُ : عبدُ الغَنِيّ ابنُ محمّدٍ الحَنبلِيّ).

وبآخِر خطِّ ابنِ تَيْمِيَّة رُسومُ شهاداتٍ هذه صُورَتُها :

(كتَبَ المذكورُ بخطِّه أَعْلَاهُ بحُضُورِي واعْتَرفَ بمَضْمُونِه. كتَبَهُ : أحمدُ بنُ الرِّفْعَة).

صورةُ خطٍّ آخَر : (أَقَرَّ بذلك. كتَبَهُ : عبدُ العَزِيزِ النِّمْراوِيّ).

صورةُ خطٍّ آخَر : (أَقَرَّ بذلك كُلِّه بتاريخِه. عليُّ بنُ محمّد بنِ خطّابٍ الباجِيّ الشّافِعيّ).

صورةُ خَطٍّ آخَر : (أَقَرَّ بذلك وكتَبَهُ بحُضورِي. كتَبَهُ : محمّدُ بنُ عَدْلانَ الكِنانِيّ الشّافِعيّ).

صورةُ خطٍّ آخَر : (جَرَى ذلك بحُضورِي في تاريخِه. كتَبَهُ : الحسنُ بنُ أحمدَ ابنِ محمّدٍ الحُسَيْنيّ).

وبالحاشيّة أيضًا ما مِثالُه : (كتَبَ المذكورُ أَعْلَاهُ بخطِّه واعْتَرفَ به. كتَبَهُ : عبدُ الله بنُ جَماعَةَ).

مِثالُ خطٍّ آخَر : (أَقَرَّ بذلك وكتَبَه بحُضورِي. محمّدُ بنُ عُثمانَ البوريجيّ).

انظر : [نجم المهتدي : 2 / 540-541].

وهذه التّوبةُ الثانيةُ التي ساقَ ابنُ المُعَلِّم نَصَّها، وخُطوطَ العلماءِ عليها، قد ذكَرَها النُّوَيْرِيّ، ولكن اكتَفَى بقولِه : (واسْتَقرَّ بالقاهرةِ بدار شُقَيْر، ثمّ عُقِد له مجلسٌ ثالثٌ بالمدرسة الصّالحيّة بالقاهرة، في يوم الخميس، سادس عشر شهر ربيعِ الآخِر، وكتَبَ بخطِّه نحْوَ ما تقدَّم، ووَقَع الإشْهادُ فيه عليه أيضًا، وسكَنَ الحالُ مُدّةً). [نهاية الأرب : 32/ 85].

وواضِحٌ تطابُق ما ذكَرَهُ ابنُ المُعَلِّم مُفَصَّلاً مع ما أَجْملَهُ النُّوَيْرِيُّ.

إلا أنه وقع في نهاية الأرب (يوم الخميس سادس عشر شهر ربيع الآخر) وفي نجم المهتدي (يوم الخميس سادس ربيع الآخر) ولعل الصواب ما في نجم المهتدي، فيكون لفظ (عشر) قد أقحم في النسخة أو أثناء الطبع، والله تعالى أعلم.

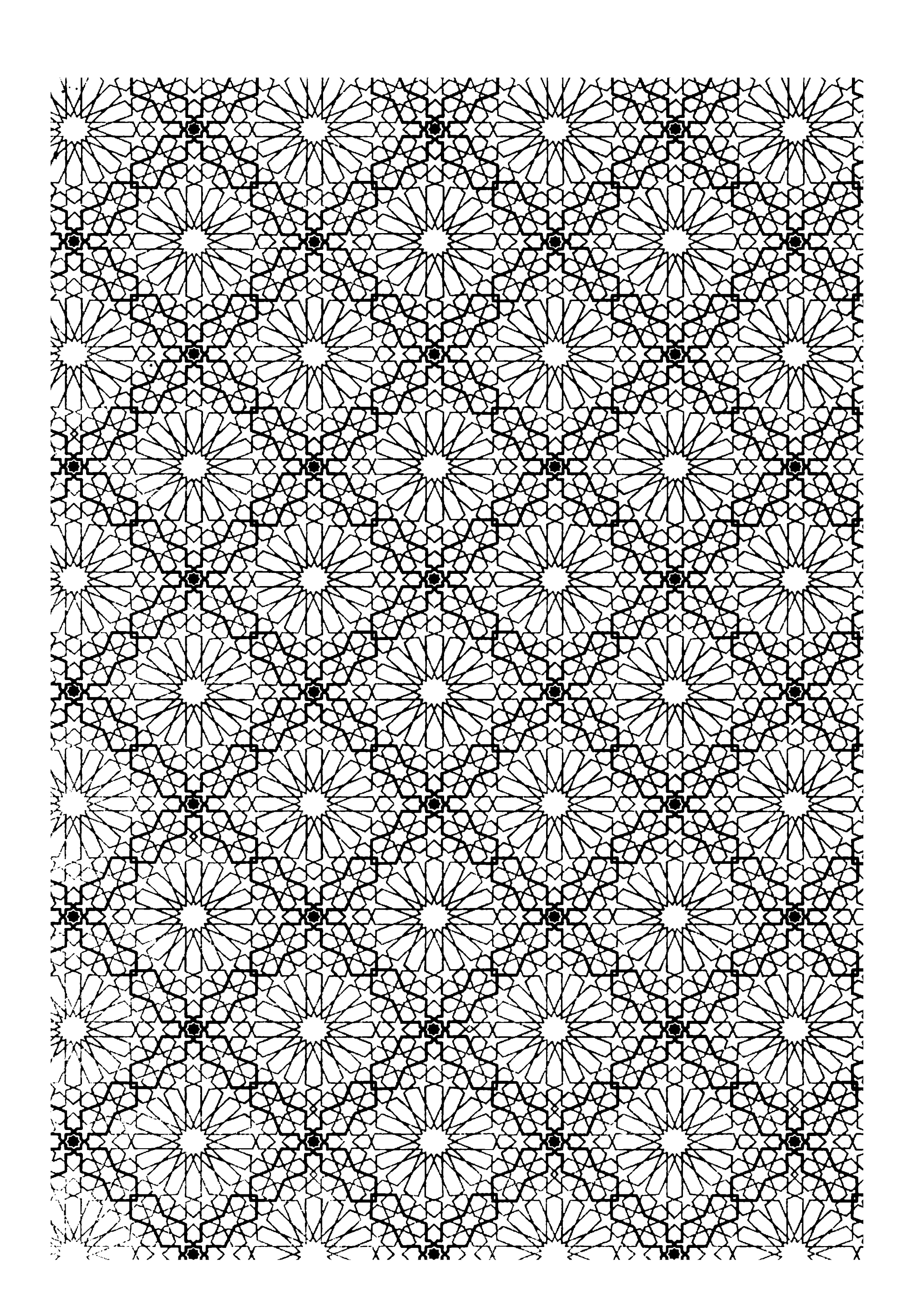
وتَوْبةُ ابنِ تَيْمِيَّة ولو ظاهِرًا يُنكِرُها مُجَسِّمةُ العَصْر، ويَتَعَسَّفُون في رَدِّها، كما هي سَبِيلُهُمْ في إنكارِ ما لا يُعْجِبُهُمْ، مع أنّ المُتَعَصِّبين لابنِ تَيْمِيَّة مِن المؤرّخين والمتأثِّرين به قد أَلْمَحُوا إليها، وإنْ لم يَذكُرُوا التّفصِيل.

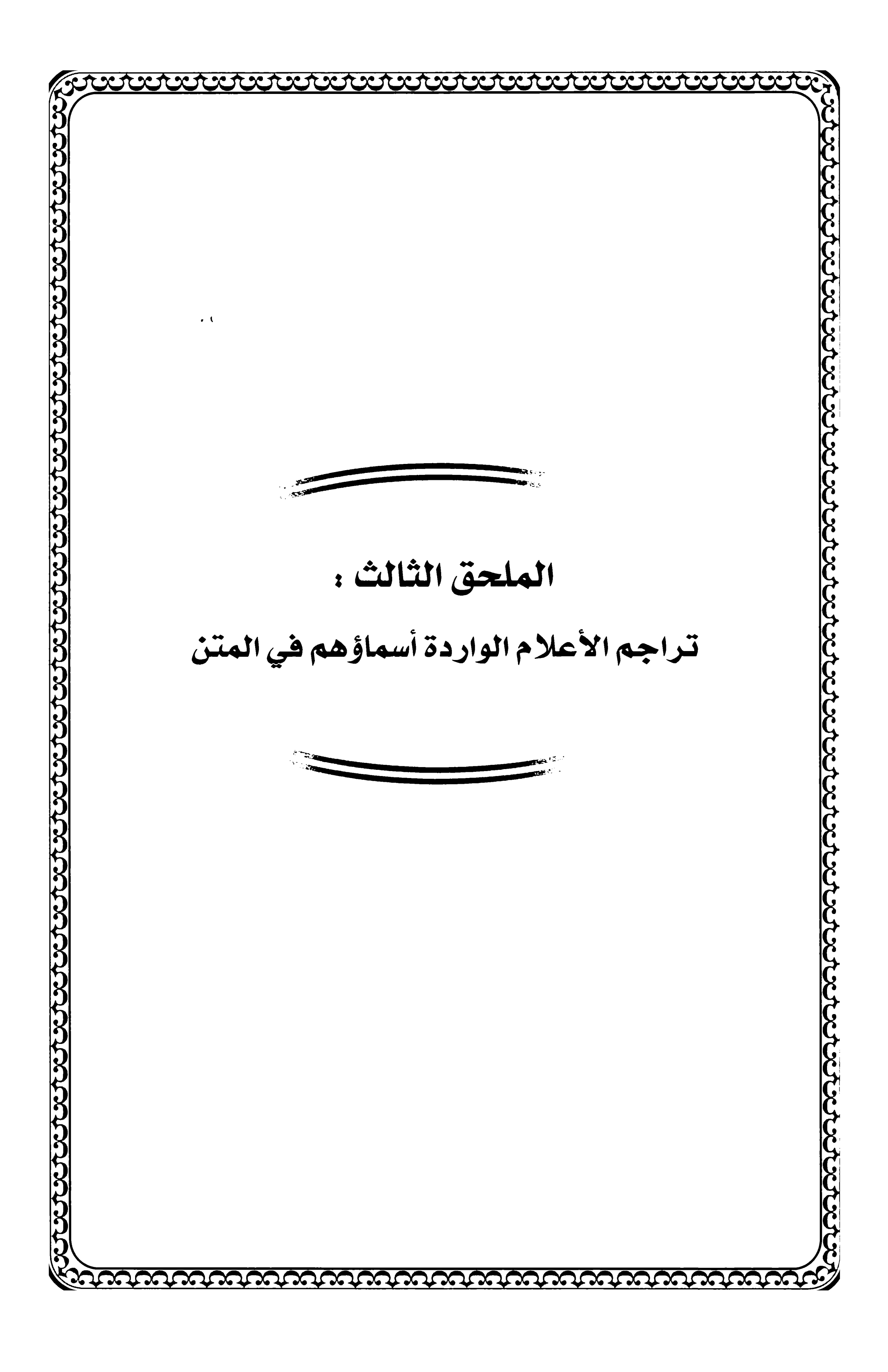
قال ابنُ رَجَبٍ الحَنبلِيُّ في ترجمة ابنِ تَيْمِيّة ما نصُّه :

(وذكر الذَّهَبِيُّ والبِرْزَالِيُّ وغيرُهُما : أنّ الشيخَ كتَبَ لهُمْ بخطِّه مُجمَلاً مِن القَوْلِ، وأَلْفَاظاً فيها بعضُ ما فيها، لمَّا خافَ وهُدِّدَ بالقَتْل).

انظر : [الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب : 4/ 514].

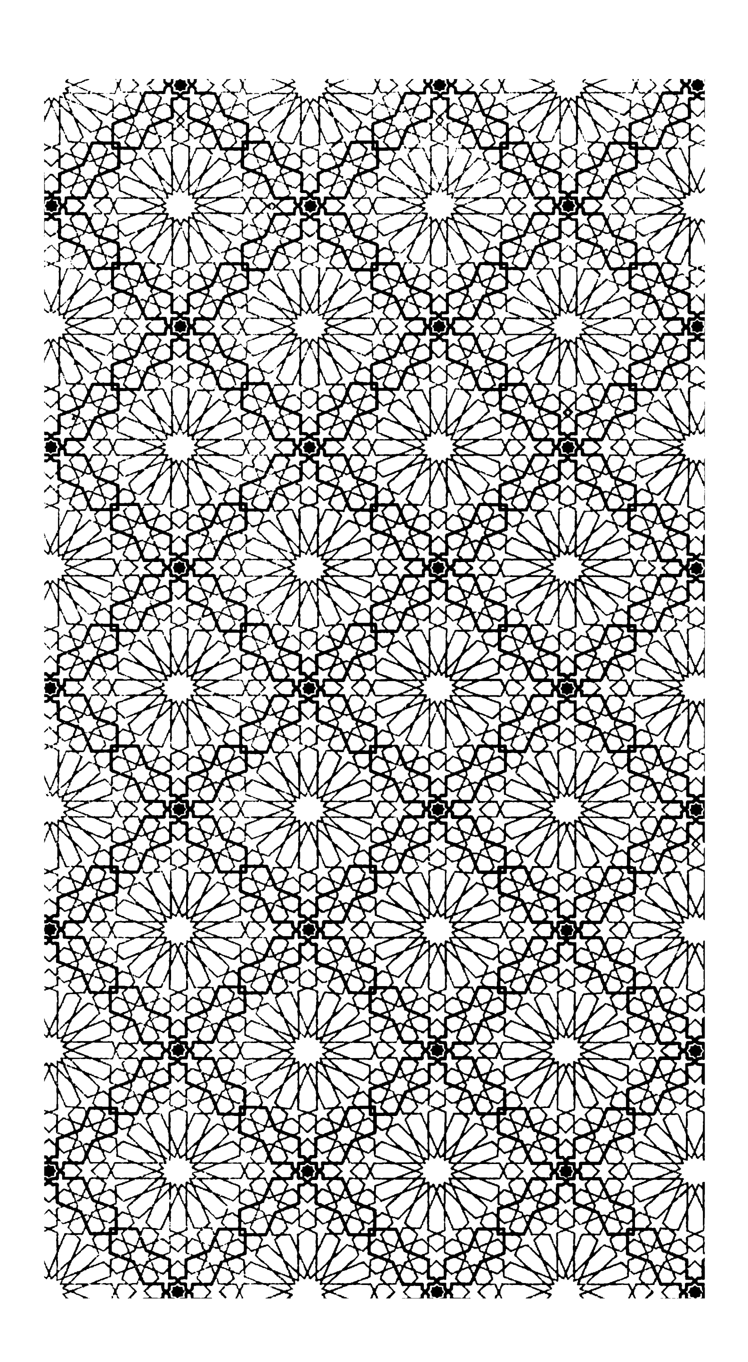
فتَأَمَّلْهُ فإِنَّ فيهِ ما فيهِ !





الملحق الثالث:

تراجم الأعلام الواردة أسماؤهم في المتن



تراجم الأعلام

1) ـ ابنُ عَطاءِ الله. (ت : 709هـ)

هو الإمام العارف بالله تعالى، الفقيه المتكلم، الصوفي المُسَلِّك، الواعظ المُذَكِّر، أَحْمد بن مُحَمَّد بن عبد الْكَرِيم بن عَطاء الله، تَاج الدّين، أَبو العباس وأبو الْفضل، المصري الإسكندراني، المالكي.

تفقه بالإسكندرية على مذهب مالك، وتخرج على يدي الإمام أبي العباس المرسي تلميذ الإمام أبي الحسن الشاذلي، وتتلمذ له الأكابر كالإمام تقي الدين السبكي.

وكان جامعاً لأنواع العلوم من تفسير، وحديث، ونحو، وأصول، وفقه، وغير ذلك، وهو صاحب «الحكم العطائية» المشهورة في الآفاق، البديعة في الحسن والاتساق.

قال المؤلف تلميذه التقي السبكي : (صحب جماعة من الصلحاء وأرباب القلوب، وتخلق بأخلاقهم، وتأدب بآدابهم، وتكلم على طريق القوم بكلام بديع حسن، له موقع في النفوس والأسماع، وبالجملة كان أحد شيوخ الطريق، والمشار إليه عند جميع هذا الفريق، وكان أحد العلماء الأفاضل، وواحد أهل الرسوخ في الفضائل، وله شعر حسن، ومصنفات في هذا الفن.

توفي سنة تسع وسبعمائة، ودفن بالقرافة، وقبره بها يُزار، مشهور).

تنبيه : اعلم أن التقي السبكي الشافعي قد جزم بأن شيخه ابن عطاء الله مالكي المذهب، وهو أدرى بشيخه، ولو كان شافعيا لما بخل به على الشافعية، والعجب من التاج السبكي كيف يترجمه مع ذلك في (طبقات الشافعية) ويقول : (أُرَاه كان شافعيَّ المذهب، وقيل : كان مالكيا) ! ! فإن هذا الظن لا معنى له مع جزم والده، فهو أدرى بشيخه، وقد تابع بعضُ المؤرخين التاج في حكاية الخلاف تقليدا، فليكن ذلك منك على بال.

المصادر : [معجم شيوخ التقي السبكي، ص : 394]، و [الطبقات الكبرى للسبكي : 9/ 23]،و[الديباج : 1/ 242]، و[النجوم الزاهرة : 8/ 280]وغيرها.

2) ـ شمسُ الدِّين الجَزَري الخطيبُ. (637هـ - 711هـ).

هو الإمام العلامة، الأصولي، الفقيه، المتكلم، النحوي، البياني، المنطقي، الخطيب الشاعر : محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمود أبو عبد الله شمس الدين الجزري الشافعي، المعروف بابن الحشاش.

كان إماما في الأصليْن، والفقه، والنحو، والمنطق، وله يد طولى في التفسير، والبيان، والطب، والرياضيات.

وكان حسن الصورة، حلو العبارة، كريم الأخلاق، ساعيا في حوائج الناس، وله مؤلفات في الأصول، والنحو، تدل على تبحره، وله ديوان خطب وشعر. وقرأ عليه تقي الدين السبكي علمَ الكلام، وغيره.

وقال المؤلف تلميذه التقي السبكي : (كان إماما فاضلا، جامعا لأنواع العلوم، وصنف تصانيف مفيدة، منها «شرح المنهاج» في أصول الفقه، و«شرح ألفية ابن مالك في النحو» وغير ذلك، وكان ينظم نظما حسنا، ودرَّس بالمُعِزِّيَّة، وخطب بجامع ابن طولون إلى وفاته، وهو من جملة من أذن لي في الإفتاء في الفقه، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى).

انظر ترجمته ومصادرها في : [معجم شيوخ التقي السبكي، ص : 336]، و[الطبقات الكبرى للسبكي : 9/ 275]، و[الدرر الكامنة لابن حجر، 4/ 299].

3) ـ بيبَرْس المنصُورِيّ. (ت : 709هـ)

رُكْنُ الدِّين بِيبَرْس العُثمانِيّ المنصوريّ الْجَاشْنَكِيرِ الْملك المظفّر.

كان من مماليك المنصور قَلَاوُونَ، وتأمّر في أيامه، وصار من كبار الأمراء في دولة الأشرف خليل بن قلاوون، ولما تسلطن الناصر محمد بن قلاوون، صار بيبرس أستاذ الدار له، وكان سَلَّارُ النائبَ، فحكما البلاد، وتصرفا في العباد، والسلطان له الاسم لا غير، فعندئذ أظهر السلطان أَنه يُرِيد الْحَج ثمَّ خرج وَعدل من الطَّرِيق إلى الكرك، وَأرْسل إلى الأمراء بِمصْر بأنه قد ترك الْملك، فاضطربوا وَتَشَاوَرُوا ثم حسن سلار لبيبرس أَن يتسلطن، فَأَجَابَهُ إلى ذَلِك بعد تمنع، وكانت سلطنته في شوال من سنة ثمان وسبعمائة بالقاهرة، وجرت أمور وأحوال بينه وبين الناصر إلى أن استسلم للناصر، فقتله في شوال سنة تسع وسبعمائة، فكانت مدته نحو سنة.

وَكَانَ مَوْصُوفا بِالْخَيرِ، والأمانة، والعقل، إلا أنه لم يرزق الحظ في ملكه، وله أعمال حسنة، ووقف وصدقات جليلة.

انظر بعض أخباره في [نهاية الأرب 32 / 104] وغيرها.

4) ـ سَلَّار الصّالِحيّ. (ت: 710هـ)

هو الأميرُ سَيْفُ الدِّين سَلَّار التَّتَرِيّ الصالِحيّ المنصوريّ.

كان من مماليك الصالح علي بن المنصور قلاوون، وتطور به الحال إلى أن صار نائب السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وبلغ في نيابته من التمكن، والاستقلال بالأمر، وسعة الأموال، وسعادة الدنيا، ما لم يبلغه نائب، وقد باشر النيابة من سنة ثمان وتسعين وستمائة إلى أن عزل سنة تسع وسبعمائة، ثم قتله الناصر محمد سنة عشر وسبعمائة.

وكان عاقلا، شجاعا، وادعا للشر، ينطوي على دهاء وخبرة بالأمور، وفيه دين بالجملة. وتقدم بعض أخباره مع بيبرس.

المصادر : [الوافي بالوفيات للصفدي : 16/ 33]، و [نهاية الأرب :32/ 116 ثم 32 / 123]، وفي مواضع أخرى، وغيرهما.

5) ـ شمسُ الدِّين أبُو عبد الله القَرَوِيّ المالِكيّ. (ت : 706هـ)

قال الإمام ابن المعلم عنه : (الشيخ الإمام، العارف القدوة، سيف الملّة، ناصر الحق، مفتي المسلمين، بقية السلف، عمدة الخلف، أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار القيرواني، نفعنا الله تعالى ببركته).

انظر : [نجم المهتدي : 2/ 176].

وقد رأيتَ قول التقي السبكي هنا : (المشار إليه في العلم والدين ومذهب مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ).

وقد توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في طريقه إلى الحج في أواخر ذي الْقعدَة سنة ست وسبعمائة، وذكر أصحابه عنه أنه أخبرهم أنه سيموت قبل وصوله للميقات، فكان كذلك، قال اليونيني : أظنه قال : إنه رأى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في المنام، وبشره بذلك، والله تعالى أعلم.

وصلوا عليه صلاة الغائب في ذي الحجة في جامع دمشق. [ذيل مرآة الزمان لليونيني، في حوادث سنة 706، ص : 1149].

* موقِفُه مِن ابنِ تَيْمِيَّة : كان هذا الإمام قد قام في فتنة ابن تيمية قياما مذكورا. حتى جاءه الإمام ابن المعلم في جماعة من طلبة العلم من الشافعية والمالكية شاكرين له. انظر [نجم المهتدي : 2 / 167].

وانظر فتوى لهذا الإمام في حق ابن تيمية في [نجم المهتدي لابن المعلم :2/ 475]، وانظر أيضا حكاية في [كنز الدرر لابن الدواداري : 9/ 138].

6) ـ علاءُ الدِّين القُونَوِيّ. (668-729هـ)

وقُونِيَة بتركيا.

هو الإمام العالم العامل، الفقيه القدوة، الأصولي المتكلم، المفسر الصوفي، الأديب المترسل، علي بن إسماعيل بن يوسف القُونَوِيّ ثم المصري ثم الدمشقي، الشافعي، قاضي القضاة بدمشق.

كان هذا الإمام قد لازم الدرس والطلب حتى شهد له شيخه شيخ الإسلام ابن دقيق العيد أنه يطلق عليه اسم «الفاضل» استحقاقا، وجدّ في تعليم الناس وإفادتهم حتى تخرج به أكثر علماء المصريين، وشمر في التصوف والعبادة والذكر في «الخانقاه»، ولما ولي قضاء القضاة بدمشق كارها في آخر أيامه حمدت سيرته، وأظهر من العدل والعفة والصلاح ما زاده رفعة ورياسة، ولم يغير القضاء من حاله، بل بقي على حاله في الإفادة والاشتغال، ولم يغير عِمّتَه للتصوف.

هذا مع العقل التام، والأخلاق الحسنة، من تواضع، وتودد، وحياء، وحسن سمت، وإنصاف للخصم، وزهد في المناصب، وتمكن في العلوم لا سيما العقلية واللغوية.

له ترجمة حسنة في [أعيان العصر، للصفدي: 3 / 285]، وأما مصادر الترجمة فانظرها في [طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 10/ 132].

* موقِفُه مِن ابنِ تَيْمِيَّة: وكان حال قاضي القضاة القونوي مع ابن تيمية أنه كان يعظمه، ويذب عنه، إلا أنه مع ذلك أنكر عليه ما شذ فيه، ورد عليه في مسألة التوسل، وحكم بتخطئته في مسائل كثيرة، ولم يرض بإخراجه من السجن حتى يتوب، فتوفي فيه، وكان العلاء إذ ذاك قاضي القضاة.

وقد نص على ذلك تلميذ ابن تيمية الصلاح الصفدي نصا، قال : (وكان مع مخالفته للشيخ تقي الدين ابن تيمية وتخطِئَتِه له في أشياء كثيرة يُثنِي عليه، ويُعظِّمُه، ويذب عنه، إلا أنه لما توجه من مصر قال له السلطان : إذا وصلتَ إلى دمشق قُل لنائب الشام يُفرجْ عن ابن تيمية. فقال : يا خوند ! على ماذا حبستموه ؟ قال : لأجل ما أفتى به في تلك المسألة. - يعني مسألة الزيارة - فقال : إنما حبس للرجوع عنها، فإن كان قد تاب ورجع أفرجنا عنه. وكان ذلك سبب تأخيره في السجن إلى أن مات).

انظر : [أعيان العصر للصفدي : 3/ 290].

وكذلك الحال مع ابن القيم فإنه من جملة الشيوخ الذين سمع منهم، وكانت تعجبه بحوثه، ولما أخرجه من السجن سنة ثمان وعشرين وسبعمائة هش في وجهه، ووصله بمائتي درهم، لكنه مع ذلك استتابه وشرط عليه شروطا قبلها ابن القيم.

قال ابن الجزري في «تاريخه» : إنه لما أُفرِج عن ابن قيم الجوزية أحضروه إلى قاضي القضاة علاء الدين - أي القونوي - فاستتابه، وقبل توبته، وأعطاه مئتي درهم، وشرط عليه شروطًا، والتزم بقبولها، وتاب على يده، وقال - أي ابن القيم- : أشتهي أحضر بين يدي مولانا، وأستفيد من علومه. فأذن له بالتردد إليه). [تاريخ ابن الجزري : 2/ 277].

ولا يزال بعض الجهلة اليوم يظنون أن أئمة الدين، وقضاة الإسلام، إنما سجنوا ابن تيمية وابن قيم الجوزية لعداوة بينهم وبينهما، وإن كان في ذلك اتهام لجميع العلماء والصلحاء القائمين عليه ! ولو أنهم اقتصروا على واحد أو اثنين أو ثلاثة لكان الأمر أسهل، لأن هذا يقع عادة، ولكن تعميم هذا الحكم على علماء الأمة جهل ينبغي لصاحبه أن يستحيي منه.

7) ـ قاضي القُضاة زَيْنُ الدِّين بنُ مَخْلُوفٍ. (634 - 718هـ)

هو قاضي القضاة، الفقيه، زين الدين علي بن مَخلوف بن ناهِضِ بن مسلم المصري النُّوَيْرِيّ المالكي.

سمع الحديث من العز ابن عبد السلام، والحافظ المنذري، وغيرهما، واشتغل وحصل، واتصل بالملك المنصور فصيره وصيا على ولده، وعرضت عليه الوزارة فرفضها، وحكم بالديار المصرية نيفا وثلاثين سنة.

قال المؤلف تلميذه التقي السبكي : (ولي القضاء في أوائل الدولة المنصورية إلى حين وفاته، وكان عارفا بالأحكام، حسن الصمت (كذا) مليح الشكل، حسن الهيئة، عليه هيبة ووقار).

وقال الصفدي : (كان كثير المروة، غزير الفتوة، وافر الاحتمال، كثير الإحسان إلى أهل العلم والاشتغال، يكرم العدول، ولا يرى له عن تعظيمه عدول، قد درب على الأحكام فصار ابن بجدتها، وخبر فصل القضايا فما تخفي عليه وهدتها من نجدتها، وكان به لمصر فخار، وللمنصب اشتهار).

وقال النويري : (كان كثير المروءة، كثير الاحتمال والإحسان إلى الناس، يحمل الجفوة من أصحابه، ويصبر على كثير من الأذى، خصوصا من أهل بلده، وكانت أفعاله جميلة، ومقاصده حسنة).

وقال السيوطي : (كان فقيها، دينا، خيرا، حسن الأخلاق).

المصادر : [معجم شيوخ التقي السبكي، ص : 650]، و[أعيان العصر، للصفدي : 3 / 543]، و[النجوم الزاهرة : 9/ 242]، و[البداية والنهاية : 18 / 186]، و[نجم المهتدي : 2 / 293]، و[نهاية الأرب : 32/ 223]

❊ **موقِفُه مِن ابنِ تَيْمِيَّة** : وكان من العلماء المنكرين على ابن تيمية ما شذ فيه، وحكم بسجنه، وكان رأس القائمين عليه، ولذلك أبغضه متعصبة ابن تيمية،

ورموه عن قوس واحدة. وفي [نهاية الأرب للنويري : 32/ 78] حكاية في بداية أمره مع ابن تيمية، وهي واضحة في أنه إنما طلبه بالشرع لا للعداوة، خلافا لما تروج له فرقته والمتعصبون، والنويري حاضر لكل ذلك، وقد ساقه بالتفصيل، وقال : «نقلته عن مشاهدة واطلاع». فانظره.

8) ـ قاضي القُضاة شمسُ الدِّين ابنُ الحَرِيرِيّ. (653هـ - 728هـ)

هو الإمام الفقيه القاضي شمس الدين محمد بن عثمان ابن أبي الحسن الأنصاري الدمشقي، ثم المصري، الحنفي، المعروف بابن الحريري، كان أبوه يتجر في الحرير.

اشتغل، وتفقه، وبرع، وكانت له عدة محفوظات في الفقه، والنحو، وغيرهما، منها «الهداية»، ومهر حتى علق على «الهداية» شرحا، وكان لا يزال يكرر محفوظاته، وأفتى، ودرس، وحدث، وخرج له البرزالي مشيخة.

درس بالظاهرية وغيرها، وولي قضاء دمشق، ثم طلب إلى مصر سنة عشر وسبعمائة، فأكرمه السلطان وعظمه وولاه قضاء مصر، وأضيف إليه تدريس «الصالحية» و«الناصرية» و«جامع الحاكم» وغيرها.

وكان صارمًا، قوّالًا بالحق، حميد الأحكام، متين الديانة، كثير النفع لأصحابه، موصوفا بالنزاهة، لا يقبل لأحد هدية، حريصا على تخليص الحقوق، غير متحاش أرباب الدولة من الأمراء وغيرهم، مع الوقار، والسمت، والأوراد، وحسن الهدي، والهيبة، وانطلاق العبارة.

ولا يعاب إلا بتقعر في الكلام، وببأو شديد، وتعظيم للنفس.

المصادر : [ذيل تاريخ الإسلام، ص : 316]، و[الدرر الكامنة : 4/ 39]، و[نهاية الأرب : 33/ 196] وغيرها.

* موقِفُه مِن ابنِ تَيْمِيَّة : كان القاضي شمس الدين ابن الحريري أولا يثني على ابن تيمية غاية الثناء، حتى أنه تعصب له لما ورد المرسوم السلطاني في آخر سنة خمس وسبعمائة في حق ابن تيمية والتشنيع عليه، والأمر بإماتة بدعته، وبالنداء بدمشق بالتهديد لمن اتبعه.

قال الشهاب النويري : (وكان ممن تعصَّب لتقي الدين ابن تيمية في هذه الواقعة بالشام قاضي القضاة شمس الدين محمد ابن الحريري الحنفي، وأثبتَ محضرًا له مما هو عليه من الخير، وكتب في أعلاه بخطِّه ثلاثةَ عشَرَ سطرًا يقول في جُمْلَتِها : إنَّهُ منذ ثلاث مئة سنة ما رأى الناس مثلَه. وأَرَاني قاضي القضاة زين الدين المالكي هذا المحضر، وغضبَ منه وسعى في عزل قاضي القضاة الحنفية بدمشق شمس الدين ابن الحريري، فعُزِل، وفوض قضاء الحنفية للشمس الأذرعي، فوصل تقليده في ثاني ذي القعدة).

انظر : [نهاية الأرب في فنون الأدب : 32/ 84].

ثم لما أكثر ابن تيمية من شذوذاته تغير موقفه منه، وقد رأيت ما ذكره السبكي هنا، وهو قوله : (وكان قاضي القضاة شمس الدين ابن الحريري كثيرا ما يقول : «لولا الفضيحة حكمت بكفره، لمخالفته الإجماع في مسألة الطلاق» !).

ولما أفتى ابن تيمية بمنع زيارة قبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقبر الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وأنكر مجرد القصد للقبر الشريف دون قصد المسجد النبوي، ذهب تلميذه ابن قيم الجوزية إلى القدس فرقى منبرا في حرمها ووعظ وذكر مسألة الزيارة، وقال : «ها أنا من هنا أرجع ولا أزور الخليل»، فأنكر المقادسة عليه، وكتبوا إلى قضاة دمشق بذلك، وجاء ابن القيم أيضا إلى نابُلُس وعمل مجلس وعظ وأعاد كلامه، وقال : «ولا يزار قبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يزار إلا مسجده»، فقصد أهل نابلس قتله، فحال بينهم وبينه متوليها.

وكان ابن تيمية قد تكلم أيضا في مسألة الطلاق، فكتب أهل دمشق إلى السلطان بمصر، بأخبار ابن تيمية وتلميذه، فعرّف شمسَ الدين ابن الحريري قاضي القضاة الحنفية بمصر بذلك، فشنَّعَ على ابن تيمية تشنيعًا فاحشًا حتى كتب بحبسه.

انظر : [السلوك : ج2، ق1، ص273، حوادث سنة726هـ]، و[نهاية الأرب للنويري : 33/ 160].

9) ـ قاضي القُضاة بَدْرُ الدِّين ابنُ جَماعَةَ. (639- 733هـ)

هو الإمام الفقيه، الأصولي، المحدث، المفتي، المصنف، المتفنن، الصوفي، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الحموي، المصري، الشافعي.

كان قوي المشاركة في الحديث، متمكنا في الفقه، والأصول، والتصوف، مقصودا بالفتوى، خطيبا مفوها، مشاركا في كل الفنون، ذكيا مناظرا، ورعا صينا، وافر العقل، حسن الهدي، متين الديانة، لينا حسن الأخلاق، مع قوة نفس في الحق، ذا تعبد وأوراد، وحج مرارا، وجمع القضاء، والخطابة، ومشيخة الشيوخ، وصنف في أكثر الفنون، وحسنت سيرته، وبعد صيته، وطالت مدته.

أضرّ في آخر عمره، فصرف نفسه سنة 727هـ، وانقطع في منزله قريبا من ست سنين يدرس، ويتبرك به، إلى أن توفي سنة 733هـ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

انظر ترجمته في [الدرر الكامنة 3/ 280]، و[تاريخ ابن الوردي 2/ 292]، ومصادر الترجمة في [طبقات السبكي].

مَوقِفُه مِن ابنِ تَيْمِيَّة : وكان من جملة العلماء المنكرين على ابن تيمية، قال الإمام ابن حجر الهيتمي : (وَمَعْنَى يَنْزِلُ رَبُّنَا يَنْزِلُ أَمْرُهُ، كَمَا أَوَّلَهُ بِهِ الْخَلَفُ وَبَعْضُ أَكَابِرِ السَّلَفِ، وَلَا الْتِفَاتَ إلَى مَا شَنَّعَ بِهِ عَلَى الْمُؤَوِّلِينَ بَعْضُ مَنْ عَدِمَ التَّوْفِيقَ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ ابْنُ جَمَاعَةَ فِي ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَأْسِهِمْ : «إنَّهُ عَبْدٌ أَضَلَّهُ الله وَخَذَلَهُ» نَسْأَلُ الله دَوَامَ الْعَافِيَةِ مِنْ ذَلِكَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ).

انظر : [تحفة المحتاج بشرح المنهاج/ باب في صلاة النفل : 2 / 244].

وقد كتب خطه على توبة ابن تيمية مع جماعة من العلماء، فانظره في [نجم المهتدي : 2/ 540].

وله كتاب «إيضاح الدليل وقطع حجج أهل التعطيل»، رد فيه ما ظهر من التشبيه في زمنه، وله فتوى في أن القول بالحرف والصوت يلزم منه التجسيم، في [نجم المهتدي : 2 / 469]، وأخرى أيضا.

10) ـ قاضي القُضاة شمسُ الدِّين السَّرُوجِيّ. (637هـ - 710هـ)

أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السَّروجي الحراني الحنفي.

كان حنبليا، ثم انتقل حنفيا، وبرع في المذهب حتى شرح «الهداية » شرحا حافلا معتمدا، لكنه لم يكمله، وأتقن الخلاف، وصار من أعيان الفقهاء، مشاركا في النحو، والتصريف، والأصول، وفي علوم كثيرة، وجمع وصنف، وأفتى ودرس، مع المهابة والوقار، والعفة والصيانة، والسماحة وطلاقة الوجه، وولي القضاء بمصر، فكان نافذ الكلمة، شهما في ولايته، لم ينقل أنه ارتشى، ولا قبل هدية، ولا راعى صاحب جاه، ولا سطوة ملك، فلما عزل عزلته الأخيرة سنة عشر وسبعمائة، لم يجد من يساعده، فتألم لذلك، وتوفي إثر عزله في هذه السنة، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

انظر ترجمته ومصادرها في : [الجواهر المضية : 1/ 123]، و[الطبقات السنية 1/ 261]، و[الدرر الكامنة 1 / 91] وغيرها.

*موقفُه مِن ابنِ تَيْمِيَّة : ألف قاضي القضاة شمس الدين السروجي الحنفي كتابا في الرد على «الفتوى الحموية» لابن تيمية، وهو في عداد المفقود، فبلغ رده ابن تيمية فألّف في الرد عليه «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية» وقد طبع بعضه.

وكان أيضا من جملة العلماء الذين شهدوا على توبة ابن تيمية، كما في [نجم المهتدي : 2/ 541].

11) ـقاضي القُضاة شَرَفُ الدِّين الحَرّانِيّ الحَنبلِيّ. (645هـ -709هـ)

هو الإمام الفقيه الفاضل عبد الغني بن يحيى بن محمد ابن عبد الله أبو محمد الحراني ثم المصري الحنبلي.

كان عالما فاضلا، سمع الحديث وتفقه، وحدث بالقاهرة ودمشق، ودرس بالناصرية والصالحية، وكان متوسطا في الفقه، ولد بحران، ثم قدم مصر فولِيَ نظر الخزانة زمنا طويلا، وتدريس الصالحية، ثم القضاء بمصر.

وكان محمود السيرة، حسن الخلق والخلق، كثير المكارم، رئيسا جوادا، صدرا كبيرا، فيه تعصب لمن يلوذ به.

المصادر : [الدرر الكامنة : 2/ 389]، و[المنهل الصافي : 308/ 7]، و[أعيان العصر : 3 / 113]، و[البداية والنهاية : 18/ 98] وغيرها.

12) ـنَجْمُ الدِّين ابنُ الرِّفْعَة. (645هـ -710هـ)

هو الإمام العلامة، الفقيه، الأصولي، المفتي، المصنف، المتفنن، شيخ الإسلام أحمد بن محمد بن مُرْتَفِع ابن صارم بن الرِّفْعة نجم الدين أبو العباس، المصري، الشافعي.

كان إمام الشافعية في وقته بحيث إذا أطلق «الفقيه» انصرف إليه، أعجوبة في استحضار الفقه وفي التخريج، مع مشاركة في العربية والأصول، ودرس بالمُعِزِّيّة، وأفتى، وصنف التصانيف العجيبة، مع كثرة الاشتغال والدرس.

وكان تلميذه التقي السبكي يكثر الثناء عليه، ويصفه بمعرفة فروع المذهب، وإتقانها وإجرائها على قواعدها الأصلية، وقال : إنه عنده أفقه من الرُّويَاني صاحب «البحر». وقال التاج السبكي : أُقسم بالله يمينا بَرَّةً لو رآه الشافعي لتبجّح بمكانه.

وكان حسن الشكل، فصيحا، مفوها، ذكيا، مناظرا، دينا خيرا، عاش أولا فقيرا، ثم استغنى، وكان محسنا إلى الطلبة، قائما في قضاء حوائجهم، يجود لهم بعلمه وماله وجاهه، كثير الصدقة، ناب في الحكم مدة، ثم عزل نفسه.

المصادر : [طبقات الشافعية : 9 / 24]، و[أعيان العصر : 1 / 324]، و[الدرر الكامنة : 1/ 284] وغيرها.

* موقِفُه مِن ابنِ تَيْمِيَّة : قد رأيتَ قول المؤلف التقي السبكي هنا أنه سمع شيخَه ابنَ الرِّفْعة يقول في مجلس من المجالس التي عُقدت لابن تيمية : (أنا ما أعرف إلا قال القاضي حسين من قال : كَيْتَ وكَيْتَ، فقد كفر. فقام ابنُ تيمية وألقى عمامته..). وأيضا (كان قد ندب لمناظرة ابن تيمية، فسئل ابن تيمية عنه بعد ذلك، فقال : رأيت رجلا تتقاطر فروع الشافعية من لحيته). [الدرر الكامنة : 1 / 285]. وكان من جملة العلماء الذين كتبوا خطوطهم على توبة ابن تيمية. انظر [نجم المهتدي : 2 / 541].

13) ـ علاءُ الدِّين البَاجِيّ. (631هـ - 714هـ).

هو الإمام العلامة، الفقيه، الأصولي، المفتي، المتكلم، النظار، الصوفي، المتفنن، عَليّ بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن خطاب الباجيّ الأصل، الدمشقي المولد والدار، المصريّ الوفاة.

تفقه على شيخ الْإِسْلَام ابن عبد السَّلَام وغيره، وقرأ الأصلين وعلم الكلام، وبرع في جميع ذلك، ولازم الطلب والدرس حتى صار علامة الوقت، وبحرا تتدفق أمواجه بالعجائب، واشتغل الناس عليه طائفة بعد طائفة، وصنف في الأصول والفقه، والمنطق، والفرائض، والحساب، وغيرها.

ودرّس، وأفتى، وناظر، وأفحم الخصوم، قرأ عليه التقي السبكي الأصلَيْن، وبه تخرّج في المناظرة، وكان يعظمه كثيرا إلى الغاية، ويذكر فضائله المتنوعة.

قال المؤلف تلميذه التقي السبكي : (كان أحد الأئمة العلماء الجامعين لأنواع العلوم، معتمدا في الفتوى، دمث الأخلاق، طارحا للتكلّف، لطيف الكلام، ريِّض النفس، مليح المحاضرة، حلو المعاشرة، رقيق الشعر، عذب الألفاظ، وكان قد تولى أيام الدولة الظاهرية القضاء ووكالة بيت المال مدة، ثم ترك ذلك، وقدِم القاهرة وتصدر للاشتغال، وانتفع الناس به وبعلومه.

واختصر اختصارات حسنة، منها «التحرير» مختصر «المحرر في الفقه» للرافعي، و«علوم الحديث» لابن الصلاح، و«غاية السول» مختصر «المحصول»، والأربعين في أصول الدين»، وغير ذلك، وما من علم إلا وله فيه مختصر.

صحبته عشر حجج، أو ما يزيد عليها، وقرأت عليه الأصلين، وغير ذلك من العلوم، وانتفعت به وبصحبته، وأذن لي في الفتوى، فأفتيت في حياته مدة سنين).

وقال التاج السبكي : (وكان أعلم أهل الأرض بمذهب الأَشْعَرِيّ، وكان هو بالقاهِرَة والهنديُّ بالشَّام القائِمَيْن بنصرة مَذْهَب الأَشْعَرِيّ، والباجيُّ أذكى قريحة، وأقدر على المناظرة.

وكان فقيها متقنا، عمدة في الفتوى، ذكر بعضُ أصحابه أنه كان لا يُفْتِي بمسألة حتّى يقوم عنده الدَّلِيلُ عليها، فَإِن لم ينْهض عنده قال : مَذْهَبُ الشَّافِعِيّ كَذَا، أو الأَصَحُّ عند الأَصْحَاب كَذَا، ولَا يَجْزم. وقد اتفق أئمة عصره ؛ الموافقُ والمخالفُ، على جلالته وإمامته.

وكان من الأَوَّابِينَ، ذَوي التَّقْوَى، والورع، والصيانة، والوقار، والدّين المتين).

المصادر : [معجم شيوخ التقي السبكي، ص : 635]، و[طبقات الشافعية للسبكي : 10/ 339]، و[أعيان العصر : 3/ 483]، و[الدرر الكامنة :3/ 101]، وغيرها.

* **ما جَرَى لَهُ مَعَ ابنِ تَيْمِيَّة** : قال التاج السبكي : وكان إليه مرجع المشكلات، ومجالس المناظرات، ولما رَآهُ ابنُ تَيْمِيّة عظَّمه، ولم يَجْر بَين يَدَيْهِ بِلَفْظَة، فَأخذ الشَّيْخ عَلَاء الدّين يَقُول : تكلم نبحث مَعَك. وابْنُ تَيْمِيّة يَقُول : مثلي لا يتكلم بَين يَديك، أَنا وظيفتي الاستفادة مِنْك. [طبقات السبكي : 10/ 342]..

قال العالم الثقة نجم الدين الأُصْفُوني : وقال لي علاء الدين الباجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى : لما أحضروا ابن تيمية، طُلبت في جُملة من طُلب، فجئت فلقيته يتكلم، فلما حضرت قال : هذا شيخ البلاد. فقلت : لا تُطْرِني، ما هنا إلا الحق، وحاققته على أربعة عشر موضعاً، وغيّر ما كان كتب به خطه).

انظر : [أعيان العصر : 3 / 485].

14) ـ عِزُّ الدِّين النِّمْراوِيّ المِصْرِيّ. (ت : 710هـ)

ونِمْرَى على وزن حِجْلَى من أعمال الغربية بمصر.

هو الإمام المفسر، الفقيه، عبد العزيز بن عبد الجليل ابن عبد الله النِّمْرَاوِيّ، المصري، الشافعي.

كان مفسرا، فاضلا، بارعا، من فقهاء القاهرة المشهورين، وفضلاء الشافعية المتقنين، مشاركاً في فنون من الفقه، والأصول، والعربية، مع ذكاء الفطرة، وقوة الحافظة.

أفتى، وناظر، ودرس التفسير بالقبة المنصورية.

وانتدب لمناظرة الصدر ابن الوكيل لما قدم القاهرة وعقد له مجلس المناظرة، فناظره بين يدي الإمام ابن دقيق العيد، فصوب ابن دقيق العيد كلام النمراوي، واستجاده، فارتفع قدره من يومئذ، وصارت له بذلك صورة عند الدولة، وصحب الأمير سلار، وترقى بجاهه.

المصادر : [الدرر الكامنة : 2/ 371]، و[طبقات الإسنوي : 2/ 285]، و[شذرات الذهب : 8/ 48]، و[البداية النهاية :18/ 108]، و[حسن المحاضرة : 1/ 42] وغيرها.

15) ـ علاءُ الدِّين البَرْوَانَاهْ . (ت : 708هـ)

هو الأمير علاء الدين علي بن معين الدين سليمان البَرْوَانَاهْ ويقال : بَرْوَانَهْ، ومعناها الحاجب، نائب دار العدل بقلعة الجبل.

كان عاقلا، حسن الفهم، محبا للعدل. مشكور السيرة.

المصادر : [المنهل الصافي : 8/ 80]، و[الدرر الكامنة : 3 / 53].

16) ـ القاضي حُسَيْن الشّافِعيّ . (ت : 462هـ)

هو الإمام، الحَبر، بحر المذهب حُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ أَبُو عَلِيٍّ المَرُّوْذِيُّ، الشافعي.

كان كبير الشأن، مرتفع القدر، مِنْ رفعاء أَصْحَابِ الوُجُوه فِي المَذْهَب، وأوسعهم دائرة في الفقه، مع الغوص على المعاني الدقيقة، وكثرة التحرير، وسداد النظر، وهو أشهر من نار على علم، وبه تخرج الأئمة، كإمام الحرمين والبَغوي، وله كتاب «التعليق الكبير» المشهور، وغيره.

جاءه رجل فقال : حلفت بالطلاق أنه ليس أحد في الفقه أو العلم مثلك، فأطرق رأسه ساعة وبكى ثم قال : هكذا يفعل موت الرجال، لا يقع طلاقك.

انظر ترجمته ومصادرها في [طبقات السبكي : 4 / 356].

17) ـ عبدُ اللهِ بنُ المُحِبّ . (682هـ-737هـ)

هو الإمام المحدث الصادق، القدوة الزاهد، الواعظ، مفيد الجماعة، عبد الله بن أحمد بن المحب عبد الله بن أحمد بن أبي بكر المقدسي الحنبلي.

عني بالحديث، وسمع فأكثر، وجمع فأوعى، وكتب بخطه الكثير، وانتقى، وخرج التخاريج لجماعة من الشيوخ، وأخذ عن نحو ألف شيخ.

وكان خيرا، صينا، مليح الشكل، فصيحا، سريع القراءة، جهوري الصوت، طيب الصوت بالقرآن، ذا خير وصدق، وسمت، وتقوى، انتفع الناس بحديثه ووعظه، وأحبوه، وتأسفوا على وفاته، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

المصادر : [الوافي بالوفيات للصفدي : 17 / 35]، و [القلائد لابن طولون ص389 مهم]، و [معجم الشيوخ للذهبي، ص257] وغيرها.

18) ـ عثمانُ بنُ مَرْزُوقٍ الحَنْبلِيّ. (ت : 564هـ)

هو الصوفي الزاهد الفقيه أبو عمر عثمان بن مرزوق ابن حُميد القرشي الحنبلي.

تفقه، ودرس، وناظر، وكان قد سلك طريق الزهد والتصوف، فكثر مريدوه وأتباعه، وعظم جاهه بمصر، وحصل له قبول تام، وتحكى له كرامات، وله أتباع يدعون بالمرازقة أنكرت عليهم أمور، منها عدم القطع لفظا بأي شيء.

وأما هو فقد أحسن ابن رجب الحنبلي الثناء عليه، وحاول أن يدفع عنه تهمة القول بأن أفعال العباد غير مخلوقة، مع أنه نقل عنه قولا يدل على الحلول !

وفي [نجم المهتدي : 2 / 466] فتوى عن طائفة من الحشوية، على مذهب ابن مرزوق وابن الكيزاني تقول بالحرف والصوت، وأن أفعال العباد قديمة، فانظره.

وقد نقل الكوثري في حواشي [السيف الصقيل ص :47] هذه الفتوى، ثم قال : إن ابن مرزوق والكيزاني الحنبليين مشتركان في إثارة تلك البدع، وأن ابن رجب قد حاول تبرئة ابن مرزوق دون جدوى، فانظره، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

انظر ترجمته ومصادرها في : [ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب : 2 / 222].

19) ـ قاضي القُضاة تَقِيُّ الدِّين المَقْدِسِيّ. (673هـ - 749هـ)

هو الفقيه قاضي القضاة أحمد بن قاضي القضاة عمر بن عبد الله بن عمر بن عوض تقي الدين المقدسي، المصري، الحنبلي.

كان من بيت علم وصلاح، ولي القضاء هو وأبوه، وكان جده لأمه قاضيا، ورأى هذا من الرئاسة، ونفاذ الكلمة، والترفه في العيش ما لم يره غيره، وباشر القضاء ستا وعشرين سنة، ثم عزل، واستمر بعد عزله يدرس الفقه إلى أن مات، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

المصادر : [الدرر الكامنة : 1/ 225]، و[الوافي بالوفيات : 7 / 174].

20) ـ سَيْفُ الدِّين تَنْكِز. (ت : 741هـ)

هو الأمير الكبير الشهير العادل سيف الدين تنكز نائب الشام.

ولاه الناصر نيابة دمشق سنة اثنتي عشرة وسبعمائة، فباشرها بعفة وعدل وصرامة تسعا وعشرين سنة إلا أشهرا، وبلغ من الجاه، وكثرة الأملاك، والتقدم على الأقران، والوجاهة عند السلطان ما لم يبلغه أحد، حتى كان السلطان لا يفعل شيئا في الغالب حتى يشاوره، وينفذ كل ما اقترح من تعيين أو عزل، وسار السيرة الحسنة العادلة في الرعية، ولم يتمكن أحد من الأمراء ولا أرباب الجاه من ظلم أحد، وكان الناس في زمانه آمنين على أنفسهم وحريمهم ووظائفهم، وكان يعظم الشرع، ولا يخرج عن حكمه، وعمر الأرض، ووقف الاوقاف، وكان بعيدا من المكر والمداهنة والمداراة، وله سطوة، وإذا غضب تعسف، وله حظ من القيام، وسمع «صحيح البخاري» مرات و«صحيح مسلم» وغيرهما، ودامت له السعادة إلى أن سعى الحساد بينه وبين السلطان فاعتقل، ومات بعد ذلك بيسير، وحزن عليه أهل دمشق، وأيامه يضرب بها المثل من العدل والرخص والأمن.

المصادر : [تاريخ ابن قاضي شُهْبة : 2/ 146].

21) ـ قاضي القُضاة نَجْمُ الدِّين ابنُ صَصْرَى. (655هـ-723هـ)

هو الحافظ، الشيخ الإمام، قاضي القضاة، أحمد بن محمد بن سالم بن صَصْرَى التغلبي الدمشقي الشافعي.

سمع الحديث، وقرأ القراءات السبع، وتفقه، وقرأ الأصول، والنحو، وبرع في الأدب والتاريخ، وشارك في فنون. دخل ديوان الإنشاء مدة، وكان سريع الكتابة، حسنها، فصيح اللسان، حسن النظم والنثر. ودرّس بالمدرسة العَادِلِيَّة الصغرى، ثم بالأَمِينِيَّة، وبالغَزَّالِيّة، وبالأَتَابِكيَّة، ثم ولي قضاء الشام مع ذلك، وأضيفت إليه مشيخة الشيوخ، فكان لقوة حفظه يحفظ أربعة دروس لمدارسه، وكَانَ طلق الْعبارَة، لَا يكَاد يتَكَلَّم فِي نوع إِلَّا ويُمعن من غير وَقْفَة، وَيذكر دروساً طَوِيلَة مشروحة، وكان بصيراً بالأحكام، مسعوداً فيها، قل أنْ أتى إليه زور إلا وعرفه بديهاً.

وكان كثير المال، كثير الحشم والخدم، ذا رياسة وسؤدد، وكرم وبذل، يجتمع الناس عنده على الموائد، ويتفضل على كل قادم، ويمدحه الشعراء في المواسم، وهداياه لَا تَنْقَطِع عن أهل الشام ومصر والأمراء والأعيان، وله في التواضع والحلم والصبر على الأذى أخبار، وينطوي على تعبّد وديانة، وحسن سريرة، وعِفّة في الأحكام وأمانة.

المصادر : [أعيان العصر : 1 / 327]، و[الدرر الكامنة : 1/ 263]، و[طبقات السبكي 9/ 20]، و[السلوك ج2 ق1 ص252]، و[تاريخ ابن الوردي : 2/ 264] وغيرها.

22) ـ قاضي القُضاة صَدْرُ الدِّين عليٌّ الحَنَفِيّ. (642هـ - 727هـ)

هو الإمام الفقيه قاضي القضاة بدمشق صدر الدين علي بن محمد بن عثمان، أبو الحسن، قاضي القضاة بدمشق، البُصْرَاويّ، الحنفي.

اشتغل، وسمع «الصحيح»، وصار رأسا في المذهب، لكثرة تحصيله، وجودة ذهنه، وكان إماما، عالما، دينا، عفيفا، مشكور السيرة، مليح الشكل، حسن الشارة، حسن المحاضرة، يحفظ كثيرا من الأشعار، حكم بدمشق من ست وسبعمائة إلى أن مات، وذلك نحو من عشرين سنة، وحمدت سيرته، ودرس بعدة مدارس، وحج غيره مرة، وكان كثير الأملاك، وأوصى بثلثه في أوجه البر.

المصادر : [الجواهر المضية : 2 / 629]، و[النجوم الزاهرة : 9 / 268]، و[قضاة دمشق لابن طولون، ص : 195]، و[ذيل العبر للذهبي ص 153] وغيرها.

23) ـ جَمالُ الدِّين الزَّواوِيُّ المالِكيّ. (629هـ - 717هـ)

هو الإمام الفقيه، المحدث، محمد بن سليمان بن سومر، أبو عبد الله الزواوي، المالكي.

قدم الاسكندرية حدثا، فتفقه بها حتى برع في المذهب، سمع من الأئمة : العز ابن عبد السلام وغيره، وأكثر من سماع الحديث، وحدث «بصحيح مسلم»، و«موطأ مالك»، و«كتاب الشفا» للقاضي عياض، وعالج الشروط، وناب في الحكم بالقاهرة، وحكم بالشرقية وغير مكان، ثم ولي قضاء القضاة بدمشق سنة : 687 هـ، فحكم بها ثلاثين سنة، وعزل بسبب المرض قبل موته بعشرين يوما.

وكان دينا ورعا، فقيها، عالما، عالي الهمة، ماضي الأحكام، محمود السيرة. ذا قوة وصرامة بتؤدة، شديدا في إراقة دماء الملحدين والزنادقة والمخالفين. أراق دم جماعة تعرضوا للجناب المحمدي. صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ورحم الزواويّ.

المصادر : [معجم شيوخ التقي السبكي، ص : 245]، و[الدرر الكامنة 3/ 448]، و[السلوك للمقريزي : ج2 ق1 ص179]، و[النجوم الزاهرة : 9 / 239]، وغيرها.

24) ـ شمسُ الدِّين ابنُ مُسلَّمٍ الحَنبلِيّ. (662هـ - 726هـ)

هو الإمام الصالح الزاهد، الفقيه، المحدث، محمد بن مسلَّم بن مالك أبو عبد الله الدمشقي الحنبلي.

مات عنه أبوه وله ست سنين، فنشأ يتيما فقيرا متصونا قانعا، وتعلم الخياطة، ثم اشتغل، وحفظ القرآن الكريم، ومهر في الفقه والعربية، وسمع الكثير، وتصدر للإقراء، وخرج له ابن الفخر «مشيخة» عن نحو أربعمائة شيخ، وتخرج به فضلاء. وكان دينا، صينا، حسن السمت، ذا حلم وأناة، وورع، ونسك، وله أوراد وتعبد. عين لقضاء دمشق فتوقف، فلامه ابن تيمية على الترك، وقوى عزمه، فقبل بشروط، وحكم بالعدل، ولم يزل قانعا راضيا، يرتزق من الخياطة، ولم يغير لبسه، ولا هيئته، ولا اتخذ مركوباً، ولا زاحم على وظيفة، واستمر في القضاء إحدى عشرة سنة، حتى خرج لحجته الرابعة، فمرض بالطريق، وكان يتمنى الموت بالمدينة الشريفة، فدخلها مريضا، فزار قبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصلى في مسجده، وكان بالأشواق إلى ذلك، ومات ودفن بالبقيع، رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

المصادر: [ذيول العبر، ص: 148]، و[البداية والنهاية: 18/ 274]، و[تاريخ ابن الوردي: 271 / 2]، و[نهاية الأرب: 33/ 164]، و[الدرر الكامنة: 4 / 258].

25) ـ تَقِيُّ الدِّين الإِخْنَائِيّ المالِكِيّ. (658هـ - 750هـ)

هو الإمام الفقيه قاضي القضاة محمد بن أبي بكر بن عيسى أبو عبد الله تقي الدين الإخنائي المالكي.

كان أهل بيته من بيوتات العلم من الشافعية، فاشتغل هو بالفقه المالكي، وسمع الحديث فأكثر عن الحافظ الدمياطي، وتقدم وتميز، وأفتى ودرّس وحدث، ثم ولي قضاء المالكية بمصر بعد ابن مخلوف نحوا من اثنتين وثلاثين سنة.

وكان فقيها، فاضلا، صالحا، خيرا، صادقا، سليم الصدر، وله تآليف وأوضاع حسنة مفيدة، وعمر، وأسند.

وكان من عدول القضاة، وخيارهم، وعرف بالديانة والتقشف، فلم يغير هيئته حتى كان ملبسه وفرش مجلسه تقوم بنحو ثلاثين درهما، وعظم عند السلطان قدره لسلوكه طريق السلف، وكان يرجع إلى قوله في أشياء، وكان يقول له إذا انقطع عن المجلس لعذر: (المجلس لا يحسن إلا بك).

المصادر: [أعيان العصر: 4 / 362]، و[المقفى الكبير: 5 / 442]، و[الديباج: 2/ 321]، و[الدرر الكامنة 4/ 407]، و[تاريخ ابن قاضي شُهْبة: 1/ 700] وغيرها.

* موقِفُه مِن ابنِ تَيْمِيَّة: له رد على ابن تيمية في مسألة الزيارة، ورد ابن تيمية على رده وأطال على عادته في التكرار، والاستطراد، وسلوك الطرق الطويلة لبثّ أفكاره. وقد منع القاضي الإخنائي بعضَ أصحاب ابن تيمية وهو الشهاب ابن مُرِّيّ من الكلام على الناس بمصر على طريقة ابن تيمية، وحبسه وضربه لما تكلم في مسألة الاستغاثة والوسيلة برسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

انظر: [أعيان العصر: 1 / 388]، و [البداية والنهاية: 18/ 254].

26) ـ علاءُ الدِّين ابنُ الأَثِير. (ت 730هـ)

هو علي بنُ أحمد بن سعيد بن محمد بن الأثير، الحلبي الأصل، ثم المصري، كاتب السر السلطاني، صاحب ديوان الإنشاء أيام السلطان الملك الناصر، وكان قد عظم جاهه، وكثرت أمواله، وزاد الإقبال عليه من السلطان، حتى كان السلطان يأمره بأشياء يدعه يكتب فيها عن نفسه إلى نواب الشام ويجيبونه عن ذلك، حتى أصابه فالج فعزل بالقاضي ابن فضل الله، وتعلل به أكثر من سنة ثم مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

انظر : [الوافي بالوفيات : 20 / 128].

27) ـ ابنُ الخَطِير. (683هـ - 754هـ)

هو الأميرُ الكبيرُ بدرُ الدين مسعود بن أوحد بن مسعود بن خطير، صار حاجبا بدمشق من سنة سبع عشرة وسبعمائة، إلى أن جهزه الأمير تَنكِز إلى السلطان سنة سبع وعشرين، فلما وقعتْ عينُ السلطان الناصر عليه أعجبه، فرسم له بالمقام عنده، وجعله حاجبا ثم أمير حاجب، ثم صار بعد ذلك نائب السلطنة بغزة ثم بطرابلس، وكان عريقا في الرئاسة، ذا عقل وفضل، وتنقل بين المناصب، وبلغ الرتبة العالية.

انظر ترجمته ومصادرها في [أعيان العصر 5 / 417].

28) ـ الحافظُ شمسُ الدِّين الذَّهَبِيّ. (673هـ - 748هـ)

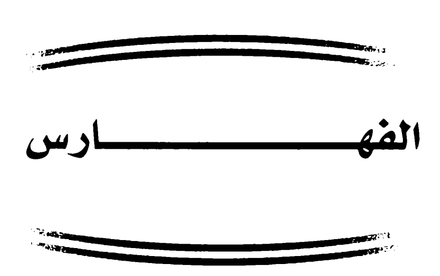
هو الإمام، المقرئ، الحافظ، المؤرخ المشهور، شمس الدّين أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمد بن عُثْمَان بن قايماز التركماني الأصل، الدِّمَشْقِي، الشافعي.

كان إماما، حافظا، مقرئا، مؤرخا، مصنفا، عني بالحديث والرجال فبلغ في ذلك مبلغا عظيما، حتى تمنى الحفاظ أن يصلوا إلى درجته، أو يدانوه، وأكثر الرحلة، والتصنيف، والتحرير والاختصار، وطار ذكره في الآفاق، وتولى مشيخة دار الحديث، ورزق الحظ في مصنفاته، وصار مَن بعده عيالاً عليه في التاريخ والرجال، والجرح والتعديل، حتى قال السبكي : (كان شيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال، وكأنما جمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها).

هذا مع تنبيهه على تعصبه على أهل السّنة الأشاعرة وأهل التصوف، وتأثره بابن تيمية، فليكن ذلك منك على بال.

وقال السيوطي : (والذي أقوله : إن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة : المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر). رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

انظر ترجمته ومصادرها في [طبقات السبكي : 9/ 100].


الفهـــــــــارس

فهرس أسماء المراجع والمصادر

المصادر والمراجع

1) ـ طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي/ تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه/ الطبعة الأولى 1383هـ 1964م.

2) ـ البداية والنهاية، لعماد الدين ابن كثير/ تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر/ الطبعة الأولى 1417هـ 1997م

3) ـ السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين المقريزي، تحقيق محمد مصطفى زيادة، سعيد عبد الفتاح عاشور / دار الكتب المصرية.

4) ـ كنز الدرر وجامع الغرر، لابن الدواداري، صدر بعضه ببيروت وبعضه بالقاهرة بتواريخ مختلفة ومحققين كذلك.

6) ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لشهاب الدين ابن حجر/ طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثانية 1972م، تصوير دار إحياء التراث العربي بيروت.

7) ـ ذيل مرآة الزمان، لقطب الدين اليونيني، تحقيق: حمزة أحمد عباس/ ط هيئة أبو ظبي للطباعة والتراث.

8) ـ أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق جماعة/ طبعة دار الفكر المعاصرر - بيروت، ودار الفكر - دمشق.

9) ـ الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى/ دار إحياء التراث العربي، بيروت.

10) ـ تاريخ ابن الوردي، لزين الدين ابن الوردي/ دار الكتب العلمية، بيروت 1996م.

11) ـ تاريخ ابن الجزري، لشمس الدين ابن الجزري، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري/ المكتبة العصرية بيروت.

12) ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين ابن تغري بردي/ مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

13) ـ نجم المهتدي ورجم المعتدي لابن المعلّم، تحقيق : بلال محمد حاتم السقا/ دار التقوى، دمشق.

14) ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحي الدين بن سالم الحنفي، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو/ هجر للطباعة والنشر.

15) ـ الطبقات السنية في تراجم الحنفية لتقي الدين الغزي، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو/ دار الرفاعي، الرياض.

16) ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لجمال الدين ابن تغري بردي/ تحقيق : نبيل محمد عبد العزيز، ومحمد محمد أمين/ الهيئة المصرية المصرية للكتاب، وبعضه مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

17) ـ ذيل تاريخ الإسلام لشمس الدين الذهبي، تحقيق : مازن بن سالم/ دار المغني للنشر والتوزيع.

18) ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لشهاب الدين ابن العماد / تحقيق : محمود الأرناؤوط، وإشراف عبد القادر الأرناؤوط / دار ابن كثير.

19) ـ طبقات الشافعية، لجمال الدين الأسنوي/ دار الكتب العلمية، بيروت.

20) ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار إحياء الكتب العربية.

21) ـ القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، لابن طولون، تحقيق : محمد أحمد دهمان 1980م.

22)ـ معجم شيوخ الذهبي، لشمس الدين الذهبي، تحقيق : روحية السيوفي/ دار الكتب العلمية، بيروت.

23) ـ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين/ مكتبة العبيكان.

24) ـ قضاة دمشق، لابن طولون، تحقيق : صلاح الدين المنجد/ المجمع العلمي العربي، دمشق.

26) ـ ذيل العبر، لشمس الدين الذهبي، تحقيق : محمد رشاد/ طبعة ثانية مصورة 1986م، مطبعة حكومة الكويت.

27) ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون، تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور/ دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

28) ـ تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق : عدنان درويش/ المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.

29) ـ تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي/ الناشر المكتبة التجارية الكبرى.

30) ـ السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، لتقي الدين السبكي، تحقيق : العلامة محمد زاهد الكوثري/ المكتبة الأزهرية للتراث.

31)ـ دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد، لتقي الدين الحصني، تحقيق : العلامة محمد زاهد الكوثري/ المكتبة الأزهرية للتراث.

32) ـ الدرة المضية في الرد على ابن تيمية، لتقي الدين السبكي، مع ثلاث رسائل للسبكي، تحقيق : العلامة محمد زاهد الكوثري/ مطبعة الترقي، دمشق.

33) مُلجمة المجسمة، لعلاء الدين البخاري، تحقيق : الدكتور سعيد فودة/ دار الذخائر، بيروت.

34) ـ رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها، لبهاء الدين الإخميمي، تحقيق : الدكتور سعيد فودة/ دار الذخائر، بيروت.

35) ـ شفاء السقام في زيارة خير الأنام، للتقي السبكي، تحقيق : حسين محمد علي شكري/ دار الكتب العلمية.

36) ـ كفاية النبيه شرح التنبيه، لابن الرفعة، تحقيق : مجدي محمد سرور/ دار الكتب العلمية، بيروت.

37) ـ معجم شيوخ التقي السبكي المسمى «التراجم الجليلة الجليّة والأشياخ العالية العلية»، تخريج الحافظ ابن الدمياطي، تحقيق : زاهر بن سالم بلفقيه/ دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى 1440هـ - 2019م.

39) ـ فتاوى السبكي / دار المعرفة، بيروت - لبنان.

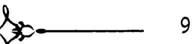
40) ـ طرح التثريب في شرح التقريب، تأليف الحافظ أبي الفضل العراقي، وتتمة ابنه أبي زرعة / دار إحياء التراث العربي - بيروت.

41) ـ بغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي. تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

42) ـ مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. للعمري، ط. المجمع الثقافي، أبوظبي.

43) ـ المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي. تح : محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف.

فهرس الموضوعات



فهرس المحتويات

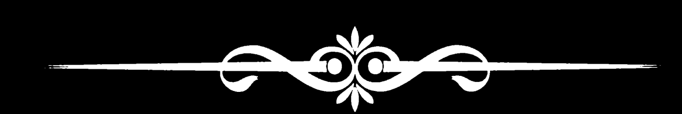
الصفحة	المحتويات
5	مقدمة التحقيق
9	ترجمة المؤلِّف
16	عملنا في التحقيق
17	وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
19	صور المخطوط
27	**النص المحقق**
29	أول ما ظهر من ابن تيمية الكلام في الصفات بما ينسب إلى الحشوية والمجسمة سنة تسعين وستمائة
29	المجالس التي عقدت لابن تيمية بدمشق سنة ثمان وتسعين وستمائة
30	بعض الأسباب التي جعلت كثيرا من العامة وبعض العلماء يميلون لابن تيمية
30	صارت تنسب إليه عظائم في العقيدة بعد هذه المجالس
30	كل شيء تعلمه يصرفه إلى ما في نفسه من التشبيه وغيره .
30	بعض طُرُقه في الإيهام والتّمويه، وأنه يقول قولا يَفهم منه العوامُّ وأكثرُ الناس شيئا، فإذا حاققه العلماءُ عليه زاغَ وأبرزه في معنى آخر في قالب آخر
31	قيام علماء مصر في أمر ابن تيمية لما بلغتهم أخبار ابن تيمية
31	قول شمس الدين ابن الجزري : ابن تيمية عمل أهل دمشق فرقتين يكفر بعضهم بعضا، ويلعن بعضهم بعضا، وهذا أمر لا يصبر عليه
32	استدعاؤه إلى مصر سنة خمس وسبعمائة، وعقد مجلس له واعتقاله بما نسب إليه من التجسيم بحكم قضاة القضاة
32	المرسوم السلطاني الصادر بحقه، سنة خمس وسبعمائة، نُفّذ إلى سائر الممالك الإسلامية، وقُرئ بالجوامع بعد صلاة الجمعة، بحضور القضاة والولاة

الإفراج عن ابن تيمية في شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعمائة بشفاعة الأمير مهنا	33
نص توبته التي ذكر فيها أنه أشعري، ولا يقول بالحرف والصوت، ويفوض في النزول والاستواء مع التنزيه	33
المجلس الذي حضره السبكي وما قاله ابن الرِّفْعة فيه لابن تيمية	34
حبسه بحارة الديلم سنة سبع وسبعمائة بسبب كلامه في الاستغاثة والتوسل	34
إفراج السلطان الناصر عن ابن تيمية بعد عودته من الكرك في شوال سنة تسع وسبعمائة	34
فتوى ابن تيمية للنائب سلار بقتل المَرَازِقة	34
التنبيه على أن ابن تيمية سجن مرات عديدة بحكم القضاة وأفرج عنه مرات بالسلطة! (تعليق)	35
منعه من الفتوى بسبب مسألة الطلاق بإجماع القضاة، سنة ثماني عشرة وسبعمائة، وتكرر المراسيم والمجالس	35
رد السبكي وغيره عليه في مسألة الطلاق	35
الطامة التي ختم بها ابن تيمية مسألة الزيارة فاعتقل سنة ست وعشرين وسبعمائة إلى أن توفي سنة ثمان وعشرين	36
اعتقال جماعة من أصحاب ابن تيمية كابن القيم وغيره، وتعزيرهم (تعليق)	37
قول ابن تيمية بفناء النار، ورد التقي السبكي عليه	38
إنكار الذهبي على ابن تيمية قوله بفناء النار فعاداه أصحابه لذلك	38
تعظيم أتباع ابن تيمية له وتعصبهم وإضلالهم الناس بأقواله	39
دعوة السبكي من لم يكتف بأحكام قضاة الإسلام في حق ابن تيمية : أن ينظر في كتبه وما شحنها به نسأل الله العافية	39
الباعث للإمام السبكي على هذه الترجمة النصيحة لئلا يطول الزمان فيغتر مغتر به أو بأتباعه	39
خاتمة في وصف تمويه ابن تيمية وأنه يقول قولا يفهم منه العامة ما يريد، فإذا حوقق عليه أخذ يتأوله	39

قول السبكي : السلامة من هذا الرجل تركه بالكلية، وترك كلامه مهما أمكن، ومن عُلم منه الفتوى بشيء مما انفرد به يؤدب، ويؤخذ على يده ليسلم الناس منه	40
الملحقات	41
الملحق الأوّل : المرسوم السلطاني الصادر في حق ابن تيمية وعقيدته	43
الملحق الثاني : توبة ابـن تيميّة التي ذكر فيها أنه أشعري، ولا يقول بالحرف والصوت، ويفوض في النزول والاستواء مع التنزيه	51
الملحق الثالث : تراجم الأعلام الواردة أسماؤهم في المتن	59
1) ـ ترجمة ابن عطاء الله	61
2) ـ ترجمة شمس الدين الجَزَري الخطيب	62
3) ـ ترجمة بِيبَرْسْ المنصوري	62
4) ـ ترجمة سَلّار الصالحي	63
5) ـ ترجمة شمس الدين أبو عبد الله القروي المالكي	64
6) ـ ترجمة علاء الدين القُونَوِيّ	65
7) ـ ترجمة قاضي القضاة زين الدين بن مخلوف	67
8) ـ ترجمة قاضي القضاة شمس الدين ابن الحريري	68
9) ـ ترجمة قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة	70
10) ـ ترجمة قاضي القضاة شمس الدين السروجي	71
11) ـ ترجمة قاضي القضاة شرف الدين الحراني الحنبلي	72
12) ـ ترجمة نجم الدين ابن الرفعة	72
13) ـ ترجمة علاء الدين الباجي	73
14) ـ ترجمة عز الدين النّمْراوي المصري	75
15) ـ ترجمة علاء الدين البرواناه	76
16) ـ ترجمة القاضي حسين الشافعي	76
17) ـ ترجمة عبد الله بن المحب	76

18) ـ ترجمة عثمان بن مرزوق الحنبلي	77
19) ـ ترجمة قاضي القضاة تقي الدين المقدسي	78
20) ـ ترجمة سيف الدين تنكز	78
21) ـ ترجمة قاضي القضاة نجم الدين ابن صَصْرَى	79
22) ـ ترجمة قاضي القضاة صدر الدين علي الحنفي	79
23) ـ ترجمة جمال الدين الزواوي المالكي	80
24) ـ ترجمة شمس الدين ابن مُسلَّم الحنبلي	81
25) ـ ترجمة تقي الدين الإِخْنَائِيّ المالكي	81
26) ـ ترجمة ابن الأثير	82
27) ـ ترجمة ابن الخطير	83
28) ـ ترجمة الحافظ شمس الدين الذهبي	83
الفهارس	86
فهرس أسماء المراجع والمصادر	87
فهرس الموضوعات	93







98، شارع ڤيكتور هيجو - الدار البيضاء - المغرب
الهاتف: 17 48 27 22 5 212+
الفاكس: 24 79 27 22 5 212+
contact@darerrachad.com www.darerrachad.com

